اللقاء القومي
حول واقع وآفاق تجارب مدارس /بيوت المرأة الريفية في الوطن العربي

الخرطوم - جمهورية السودان

9-6 /محرم/ 1437هـ الموافق 19 – 22/ 10/2015م

تقديـــم:

على الرغم من المساهمة المقدرة للمرأة الريفية في عمليات التنمية الزراعية ، إلا أنها تواجه عقبات كبيرة في ممارستها لعملها، منها تواضع البنية الأساسية، وعدم الحصول على القروض والتجهيزات الفنية، وغيرها من الموارد، كالأرض والتمويل ووسائل الإنتاج ، هذا في حين، تشير بعض الدراسات إلى أن معاملة المرأة أسوة بالرجل فيما يختص بالحصول على وسائل الإنتاج، من شأنه أن يرفع الإنتاج الزراعي في العالم بنسبة تتراوح ما بين 10 و 20٪.

وفي إطار جهودها لتطوير المرأة العربية الريفية ، عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية اللقاء القومي حول " واقع وآفاق تجارب مدارس/بيوت المرأة الريفية في الوطن العربي" بمقرها في الخرطوم خلال الفترة (19 ـ22أكتوبر2015م)، وذلك بمشاركة ممثلات وممثلو وزارات الزراعة وزارات ذات علاقة بالمرأة الريفية والجامعات والجمعيات النسوية العاملة في مجال تنمية المرأة الريفية في الدول العربية ، ومقدمات الأوراق المحورية .

والمنظمة إذ تقدم وثيقة هذا اللقاء المهم إلى كافة المعنيين بتطوير المرأة العربية الريفية والبدوية بالوطن العربي، تود أن تتقدم بالشكر الجزيل لكافة من شارك في اللقاء من ممثلات وممثلي الدول العربية والخبيرات مقدمات الأوراق المحورية، وتخص بالشكر معالي السيدة/ فاطمة فال بنت اصوينع ـ وزيرة البيطرة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية(راعية اللقاء)، آملة أن تساهم توصياته في نشر مدارس/ بيوت المرأة الريفية للنهوض بالمرأة الريفية والبدوية بالوطن العربي.

والله ولي التوفيق،،،،

الدكتـور طارق بن موسـى الزدجالـي
المديـر العـام

المحتويـــــــات

الموضـــــــوع	رقم الصـفحة
التقديم	ب
المحتويات	ج
التقرير الختامي	1
فعاليات اليـوم الأول:	1
- الجلسة الافتتاحية	1
- جلسة العمل الأولى	1
- جلسة العمل الثانية	1
فعاليات اليـوم الثاني:	1
- جلسة العمل الثالثة	2
- جلسة العمل الرابعة	2
فعاليات اليـوم الثالث:	2
- الجلسة الختامية	3
- التوصيات	3
الملاحـق	3
ملحق رقم (1) المشاركون	4
ملحق رقم (2) كلمة معالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي – مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية	5
ملحق رقم (3) الأوراق التي قدمت خلال اللقاء	5
- الأوراق القطرية	5
- الأوراق المحورية	58

التقرير الختامي للقاء القومي

حول واقع وآفاق تجارب مدارس /بيوت المرأة الريفية في الوطن العربي

خلفية:

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية اللقاء القومي حول واقع وآفاق تجارب مدارس/ بيوت المرأة الريفية في الوطن العربي بمقرها في الخرطوم خلال الفترة (6- 9 محرم 1437هـ الموافق 19-2015/10/22م). ضمن أنشطة خطة عملها لعام 2015م، وفي إطار برنامجها الفرعي لتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية، الذي يندرج تحت مكونات البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف. شارك في اللقاء ممثلون من (11) دولة عربية هي: (تونس،الجزائر،السعودية، السودان،العراق،سلطنة عمان، فلسطين،لبنان، مصر،المغرب، وموريتانيا). هذا بجانب ممثلين من بعض الجامعات والجمعيات النسوية بالدول العربية وخبراء عرب في مجال مدارس/بيوت المرأة الريفية، وقد عقد اللقاء بهدف :

- الوقوف على تجارب مدارس/بيوت المرأة الريفية في الدول العربية .
- التعرف على الدور المهم الذي تؤديه هذه المؤسسات في تمكين المرأة الريفية .
- اقتراح سبل تفعيل دور المرأة الريفية العربية في العمليات الإنتاجية الزراعية والسمكية من خلال بيوت المرأة الريفية بالوطن العربي.
- إتاحة منصة للتفاكر وتبادل الخبرات بشأن الرؤى المستقبلية حول تطوير ونشر نظام مدارس/بيوت المرأة الريفية بالوطن العربي كأداة من أدوات النهوض بتنمية المرأة الريفية.

سير عمل الجلسات:

ناقش اللقاء خلال أيام انعقاده الأربعة (19 -22 /2015/10 م) (21) ورقة عمل وزعت على أربعة جلسات تم خلالها استعراض دور بيوت المرأة الريفية في الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وكيفية إدارة وتشغيل وتمويل بيوت المرأة الريفية ، وكذلك أفضل السبل للترويج لإنشاء بيوت المرأة الريفية بالدول العربية.

اليوم الأول : الإثنين 6 محرم 1437هـ الموافق 2015/10/19م:

- **جلسة العمل الأولى :**

ترأست هذه الجلسة الأستاذة/ الجازية الهمامي - تونس، وقدمت فيها أوراق العمل التالية :

1. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في تونس - قدمتها السيدة/ لمياء عيادي .
2. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في الجزائر - قدمتها الأستاذة/ فتحية قروش.
3. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في السعودية - قدمتها الأستاذة/ تغريد بنت عباس.
4. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في السودان - قدمتها الأستاذة/ سعاد عبد الله رمرم.

- **جلسة العمل الثانية:**

ترأست هذه الجلسة الأستاذة/ سعاد عبد الله رمرم - السودان، وقدمت فيها أوراق العمل التالية :

1. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في سلطنة عمان ـ قدمتها المهندسة/ فاطمة بنت سليمان الهنائية.
2. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في العراق ـ قدمتها المهندسة/ إلهام أحمد العبيد.
3. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في فلسطين ـ قدمتها المهندسة/ حنين محمد إبراهيم المصري .
4. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في لبنان ـ قدمتها المهندسة/ منى جميل عساف.

اليوم الثاني : الثلاثاء21 ذو الحجة 1436هـ الموافق 2015/10/6م:

- **جلسة العمل الثالثة :**

ترأس هذه الجلسة الأستاذ/ أشرف سعد محمد – جمهورية مصر العربية، وقدمت فيها أوراق العمل التالية :

1. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في مصر ـ قدمتها الدكتورة/ أمان علي محمد الجارحي.
2. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في المغرب ـ قدمتها الأستاذة/ سميرة الرايس.
3. واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في موريتانيا ـ قدمتها السيدة/ تحية بنت محمد بوك.
4. تجربة وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي بجمهورية السودان في تنمية المرأة الريفية ـ قدمتها الأستاذة/ خديجة علي مصطفى.
5. تجربة وزارة الشئون الاجتماعية بجمهورية السودان في إدارة مدارس / بيوت المرأة الريفية ـ قدمتها الأستاذة/ هاجر أحمد إبراهيم أحمد .
6. تجربة ولاية القضارف بجمهورية السودان في إدارة وتنظيم مدارس / بيوت المرأة الريفية بجمهورية السودان، ـ قدمتها الدكتورة/ فائزة عبد الماجد علي .
7. بعض تجارب الدول العربية في كيفية إدارة وتنظيم مدارس/ بيوت المرأة الريفية (حالة مصر) – قدمها الأستاذ/ أشرف سعد محمد .
8. دور جامعة الأحفاد للبنات في تعزيز المرأة الريفية وأحداث مدارس/بيوت المرأة الريفية بجمهورية السودان- قدمتها الدكتورة/ شادية عبد الرحيم.

- **جلسة العمل الرابعة :**

ترأست هذه الجلسة المهندسة/ منى جميل عساف ـ لبنان، وقدمت فيها أوراق العمل التالية :

1. دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إنشاء بيوت المرأة الريفية في بعض الدول العربية – قدمها المهندس/هاشم حسن سالم .
2. دور مدارس/ بيوت المرأة الريفية في تمكين المرأة في المجتمعات العربية – قدمتها الدكتورة/نعيمة الركباني .
3. أهمية وجود مقار لعمل المرأة الريفية –قدمتها الأستاذة/جهان علي سعد .
4. تجربة جمعية بابكر بدري النسوية في إدارة وتنظيم مدارس/ بيوت المرأة الريفية – قدمتها الدكتورة/شادية نصر الدين السيد.

- **الجلسة الختامية**:

ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور /طارق بن موسى الزدجالي – مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وتم فيها نقاش عام لأوراق العمل التي قدمت في الجلسات ، وصياغة توصيات اللقاء.

توصيات اللقاء:

بعد النقاش والمداولات اتفق المجتمعون على التوصيات التالية:

1. دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى وضع تعريف شامل يشرح مصطلح بيوت المرأة الريفية والبدوية.
2. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية مواصلة جهودها في تنفيذ مشروعات رائدة لإنشاء بيوت المرأة الريفية.
3. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية الترويج لمشروعات إنشاء وتشغيل بيوت المرأة الريفية في الدول العربية.
4. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية إعداد برامج للمرأة الريفية والبدوية في الريادة والابتكار في مجالات الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ومجالات الثروة السمكية.
5. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية إعداد دليل استرشادي لإدارة بيوت المرأة الريفية والبدوية.
6. دعوة القطاع الخاص للمساهمة في برامج بيوت المرأة الريفية.
7. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية تخصيص جائزتها لعام 2017م لدراسة حول آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بتنمية المرأة الريفية في الوطن العربي في إطار الخصوصية العربية.
8. دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى تخصيص جائزة سنوية في إطار الشبكة العربية لتنمية المرأة الريفية والبدوية.
9. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية إعداد تصور حول التجارة الإلكترونية لمنتجات المرأة الريفية والبدوية في الدول العربية.
10. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية إقامة معرض دائم لمنتجات المرأة الريفية والبدوية.
11. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية تنفيذ دورة تدريبية تكون مصاحبة لاجتماعات اللجنة التوجيهية للشبكة العربية للمرأة الريفية والبدوية وبما يعزز عمل الشبكة.
12. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية إعداد إستراتيجية عربية لتنمية المرأة الريفية والبدوية.

ملحق رقم (1) المشاركون:

- خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الرقم	الاسم	الوظيفة
1	معالي الدكتور/ طارق بن موسي الزدجالي	المدير العام
2	د/ صلاح عبد القادر عبد الماجد	مدير إدارة الأمن الغذائي بالتكليف
3	د/طارق محمود دراز	خبير الإحصاء بالمنظمة
4	م/ هاشم حسن سالم	مركز الدراسات والاستشارات
5	أ/ناهد خشم الموس	مكتب معالي المدير العام
6	د/ مني محمد على	البرنامج العربي للتدريب الزراعي والسمكي
7	أ/ أمل أحمد لاشين	خبيرة قانونية بالمكتب الإقليمي للمنظمة بالقاهرة

- المشاركين من الدول العربية :

الرقم	الدولة	اسم
1	الجزائر	الأستاذة/ فتحية قروش
2	الجزائر	الأستاذة/ حورية بلواهري
3	تونس	السيدة / لمياء عيادي
4	تونس	الأستاذة/ الجازية الهمامي
5	تونس	السيدة / نعيمة ركباني
6	السعودية	الأستاذة/ تغريد بنت عباس
7	السودان	الأستاذة/ سعاد عبدالله رمرم
8	العراق	المهندسة /إلهام احمد العبيد
9	سلطنة عمان	المهندسة / فاطمة بنت سليمان الهنائية
10	فلسطين	المهندسة/حنين محمد إبراهيم المصري
11	لبنان	المهندسة/ منى جميل عساف
12	لبنان	الأستاذة/ جهان علي سعد
13	مصر	الدكتورة/ أمان علي محمد محمود الجارحي
14	مصر	الأستاذ/ أشرف سعد محمد
15	المغرب	الأستاذة / سميرة الرايس
16	موريتانيا	السيدة / تحيا بنت محمد بوك –
17	السودان	آمال عبد العزيز صالح
18	السودان	آمال قاسم أحمد
19	السودان	سارة كامل دوكة
20	السودان	د/شادية نصر الدين
21	السودان	د/فائزة عبد الماجد علي
22	السودان	خديجة علي مصطفى
23	السودان	عواطف ابو زيد
24	السودان	محاسن محمد احمد سعد
25	السودان	هاجر احمد إبراهيم
26	السودان	ابتهال محمد أحمد
27	السودان	د/ شادية عبد الرحيم
28	السودان	أسماء مدثر الفكي

ملحق رقم (2) الكلمات:

كلمة معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي

المدير العام للمنظمة

في اللقاء القومي حول : واقع وآفاق تجارب مدارس/بيوت المرأة الريفية في الوطن العربي

19 – 22 أكتوبر 2015 م

الخرطوم - جمهورية السودان

بسم اللّه الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير خلق اللّه محمد بن عبد اللّه وعلى آل وصحبه ومن والاه

- معالي السيدة/ فاطمة فال بنت اصوينع

وزيرة البيطرة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

- سعادة السفير الحسن ولد محمد

سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية في السودان.

- الفاضلات ممثلات وزارات الزراعة بالدول العربية،

وممثلو الوزارات المعنية بشئون المرأة،

والمشاركات من الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني،

ومقدمات أوراق اللقاء المحورية.

- الفاضل ممثل وزارة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية .

- الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته ،،،

إنني لاستشعر سعادة خاصة، وفرحا عميقا، ونحن نستقبلكن اليوم، بصدور رحبة ووجوه مستبشرة، ارتسمت على محياها عبارات الحفاوة والترحيب، فمرحبا بكن وبإخوانكن، في بيت الزراعة العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

واسمحوا لي أن أرحب الترحيب كله بصاحبة المعالي السيدة فاطمة فال بنت اصوينع وزيرة البيطرة في القطر الموريتاني الحبيب، التي من حسن الطالع أن يصادف لقاؤنا هذا زيارتها لبلد مقرنا الرئيسي السودان العزيز، فشرفتنا برعايتها الكريمة لحفل افتتاح لقائكم المبارك هذا، فلها منا الجزيل من الشكر والعظيم من التقدير، والشكر موصول كذلك إلى أخي وصديقي سعادة السفير الحسن ولد محمد، سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية في السودان، لدوام تواصله معنا، وتنسيقه وتسهيله لرعاية معالي السيدة الوزيرة لهذا اللقاء.

صاحبة المعالي،

سعادة السفير

الحضور الكريم

إن منظمتكم العربية للتنمية الزراعية مكلفة بمتابعة واحد من أكثر مواضيع التنمية المستدامة ـ مركزية وحيوية في العالم بوجه عام، ووطننا العربي بوجه خاص ـ ألا وهو الأمن الغذائي.

إن الحديث عن موضوع الأمن الغذائي، لا يمكن أن يتم بمعزل عن الحديث عن المرأة الريفية، فالمرأة الريفية تشكل الدعامة الأساسية التي تقوم عليها اليد العاملة في القطاع الزراعي في الريف، فبوجه عام، تشير الإحصائيات على مستوى العالم، أن أكثر من ثلث اليد العاملة في الريف هن نساء، وترتفع هذه النسبة في مناطق من آسيا وإفريقيا، وإليها ينتمي وطننا العربي جغرافيا، لتصل إلى أكثر من (60 ٪).

وغالبا ما يكون عمل المرأة في هذا القطاع، في مزارع موجهة لتوفير الاحتياجات الغذائية للأسرة، أو كعاملات بدون تعويض مادي في مزارع أسرية، أو كعاملات كذلك في أعمال زراعية موسمية بمرتبات ضئيلة، وتلاقي المرأة الريفية العاملة في الزراعة، عقبات كبيرة في ممارستها لعملها، منها تواضع البنية الأساسية، وعدم الحصول على القروض والتجهيزات الفنية، وغيرها من الموارد، كالأرض والتمويل والمدخلات الأخرى، هذا في حين، تشير بعض الدراسات إلى أن تمكين المرأة أسوة بالرجل في الحصول على وسائل الإنتاج، من شأنه أن يرفع الإنتاج الزراعي في العالم بنسبة تتراوح ما بين 10 و 20٪.

ولعل هذا الواقع هو الذي، حدا، من بين أمور أخرى، بالجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال الأيام الماضية، إلى أن تفرد خامس الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة: "لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".

أما على مستوى وطننا العربي، فقد خصصت إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة ـ التي وافقت عليها القمة العربية في الرياض في عام 2007م ـ ضمن برامجها، برنامجا خاصا للمساهمة في ازدهار الريف، تفرع منه برنامج مخصص "لتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية"، إدراكا مسئولا من القيادة العربية في وقت مبكر بأهمية التنمية في الريف لتمكين المرأة، وأهمية تمكين المرأة لتعزيز دورها في التنمية.

وقد قامت المنظمة تحت مظلة برنامج "تعزيز دور المرأة في التنمية" بتنفيذ العديد من الأنشطة خلال السنوات الأخيرة التي تهدف إلى تسليط الضوء على قضايا المرأة الريفية وتنفيذ مشاريع وأنشطة رائدة حول تمكينها للمساهمة الفاعلة في الزراعة والأمن الغذائي. ولعل أحد أهم الموضوعات التي سوف تنفذ في إطار البرنامج هو "إحداث الشبكة العربية للمرأة الريفية والبدوية" التي نضع حاليا اللمسات الأخيرة على النواحي ذات العلاقة بها ـ بمشاركة نخبة متميزة من الخبيرات والاختصاصيات العربيات في هذا المجال ـ وذلك توطئة لرفع هذا الأمر للموافقة عليه من قبل الهيئات التشريعية للمنظمة.

الحضور الكريم ،،،

لقد ارتأينا أن يعالج لقاؤكن هذه السنة، موضوعا، نعتبر أنه ذو بال بالنسبة للمرأة العربية، ألا وهو واقع وآفاق تجارب مدارس/ بيوت المرأة الريفية في الوطن العربي، فهذه البيوت، يجب أن تكون فضاءات للنساء، تشكل إطارا مهنيا واجتماعيا خاصا بهن، يلتقين فيه ويطورن فيه أنشطة تخدم قضيتهن، من كافة النواحي ، وتكون معارض إنتاجية ومراكز تسويقية، ويجب مراعاة التمويل

الذاتي عند تصميم هذه البيوت لضمان استدامة أمورها، وبهذا تكون هذه البيوت مراكز في آنٍ واحد، للأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للمرأة الريفية، وكذلك لرفع قدراتها العلمية والمهنية، على أن تعمم هذه البيوت وبشكل تدريجي على عموم المناطق الريفية في القطر الواحد، وتكون كذلك جسورا لتبادل التجارب بين الأقطار العربية .

وكلنا أمل في أن يمكن هذا اللقاء البلدان العربية التي بدأت فيها هذه التجارب، أن يطلعن شقيقاتهن في البلاد العربية الأخرى على هذه التجارب وآفاقها، في جو من الأخذ والعطاء العربي ، حتى نستطيع معا أن نعمم هذه التجربة على كل بلادنا العربية، فتجني المرأة الريفية العربية منها أنضج الثمار وألذها.

وعلى بركة الله، أعلن افتتاح اللقاء القومي حول واقع وآفاق تجارب مدارس/بيوت المرأة الريفية في الوطن العربي .

مرة أخرى، حللتن أهلا ونزلتن سهلا، وطبتن وطاب مقامكن وأشكركن.

والشكر والتقدير مستحق مرة أخرى لمعالي الوزيرة، وسعادة سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية في السودان .

والشكر كله للحضور الكريم والحمد لله،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاوراق القطرية:

واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في تونس

السيدة/ لمياء عيادي

لمحة تاريخية عن تدخل الدولة في مجال النهوض بالعائلة والمرأة الريفية :

المرحلة الأولى: 1956/1970م :

- تمتاز هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الحظائر الجهوية لمقاومة البطالة والفقر.
- ترتكز هذه التدخلات الظرفية على توفير أيام عمل للرجال فقط.
- لا مجال لانتفاع المرأة من هذه البرامج .

المرحلة الثانية: 1970/1980م:

تنفيذ برامج التنمية الجهوية التي تهدف أساسا إلى:

- توفير فرص عمل .
- الرفع من إنتاج الضيعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة .
- تحسين شبكة المسالك الريفية وتوزيع المياه في الريف .

لقد كان لهذه البرامج الأثر الإيجابي في تحسين ظروف عيش المرأة الريفية دون أن تستهدفها مباشرة .

المرحلة الثالثة 1980/1990م :

تنفيذ برامج التنمية الريفية المندمجة (PDRI) الجيلين الأول والثاني .

اعتماد المقاربة الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة الفقر في الوسط الريفي .

- إدماج المرأة الريفية الناشطة في الحلقة الاقتصادية.
- الانتفاع ببرامج التكوين المهني .
- اقتحام سوق العمل في تسيير الضيعة الفلاحية.
- برنامج العائلة المنتجة ، برنامج الحدائق العائلية ، برنامج التنمية الفلاحية والتصرف في الموارد الطبيعي .

المرحلة الرابعة: **منذ** 1990م :

تعتبر مرحلة الإدماج الحقيقي للمرأة الريفية في المسار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

وقد ازدادت خلالها إعداد المرأة العاملة في القطاع الزراعي، وتم إحداث مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية:

مهام مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية :

تم إحداث مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية بديوان وزير الفلاحة تبعا لصدور الأمر عدد 419 لسنة 2001 م المؤرخ في 13 فبراير 2001م يتعلق بضبط مشمولات وزارة الفلاحة.

تتمثل مهامه في :

- التنسيق مع مصالح وزارة شؤون المرأة والأسرة في مجال وضع المخطط الوطني الخاص بالمرأة الريفية حيز التطبيق.
- تقديم الدعم الضروري لمختلف الهياكل والمؤسسات الفلاحية وإعانتها على إدماج المرأة الريفية في القطاعات الفلاحية الإنتاجية.
- جمع المعلومات والمعطيات الخاصة بالمرأة الريفية ووضعها على ذمة المتدخلين .
- تكوين وتأطير المرأة الريفية.

منهجية التدخل وأهداف برنامج مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية :

- اعتماد مقاربة تشاركية اندماجية.
- إعداد برنامج تنموي متوسط وبعيد المدى يتسم بالشمولية والاندماجية ويحدد الإمكانيات والإشكاليات التنموية لمناطق التدخل.

يهدف برنامج التدخل إلى :

تحسين المحيط الاقتصادي والاجتماعي في الوسط الريفي ويشمل:

- تحسين البنية التحتية الأساسية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية للمرأة في الريف.
- دعم مساهمة المرأة بالريف في الدخل العائلي.
- حضور متكافئ للمرأة في مواقع أخذ القرار.
- تكثيف مشاركة المرأة في هياكل الجمعيات والهياكل المهنية.
- الارتقاء بالمعينات العائلية في الفلاحة والصيد البحري إلى مستغلة فلاحية.

منهجية التدخل وأهداف برنامج مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية :

- اعتماد مقاربات في مجال تصور وتنفيذ المشاريع الملائمة لأوضاع المرأة الفلاحة ويشمل :

- دعم دور المرأة في مسار التنمية في الفلاحة والصيد البحري.
- اعتماد المقاربة التشاركية حسب النوع الاجتماعي في برمجة وتنفيذ ومتابعة المشاريع في الفلاحة والصيد البحري.
- تيسير الحصول على الموارد والخدمات ووسائل الإنتاج في القطاع الفلاحى ويتضمن :

• تقريب الخدمات ووسائل الإنتاج من المرأة الفلاحة.

• دعم دور المرأة في المحافظة والتصرف في الموارد الطبيعية.

خطّة عمل مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية :

بتمويل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، انطلق مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية منذ ديسمبر 2012 م في إعداد مخطط تنمية محلي تشاركي.

يهدف المخطط إلى تنمية قدرات المواطنين وهياكلهم القاعدية للأخذ بزمام تنميتهم الذاتية ووضع الأسس والآليات من أجل المساهمة في النهوض بالتنمية المحلية بالوسط الريفي ويمثل إطارا لـــ :

مزيد دعم لامركزية العمل التنموي من خلال إعطاء صلاحيات أكبر للجهات في تصور وبلورة البرامج التنموية والسهر على متابعة إنجازها بالنجاعة المطلوبة.

تفعيل دور المواطنين في تصور وبلورة برامج التنمية التي تخص مناطقهم بالشراكة مع الأطراف المعنية وإنجازها ومتابعتها بما يضمن تبني الإنجازات ودعمها والحرص على ديمومتها.

يتم إعداد المخطط من خلال اعتماد المقاربة التشاركية التي ترتكز على تعبئة السكان لتعزيز مشاركتهم ومساهمتهم الفعالة والمسئولة في جميع مراحل عملية التنمية، انطلاقا من التحسيس، والتشخيص، والتنفيذ، ثم المتابعة والتقييم والتي تقتضي تكوين لجان تنمية محلية قادرة على التفاوض مع مختلف المتدخلين وتمثل مختلف شرائح الأهالي.

يمكن للجنة التنمية المحلية أن تتطور وتصبح هيكل مقنن (مجمع تنمية في الفلاحة والصيد البحري أو شركة تعاونية للخدمات الفلاحية).

- التشخيص التشاركي على المستوى الجماعي بحضور لجنة التنمية المحلية ومختلف المتدخلين المعنيين بالتنمية.
- التشخيص التشاركي على مستوى المجموعات ذات المصلحة المشتركة (مجموعة المرأة).
- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لاقتراحات المواطنين.

- صياغة وطبع وثيقة مخطط التنمية.
- المصادقة على المخطط من طرف المجلس المحلي والمجلس الجهوي.
- إعداد برنامج تدخل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في مجال النهوض بالمرأة الريفية.

وكبداية تم اختيار عمادة من كل ولاية بالاعتماد على مؤشرات التنمية حيث تم إعداد قاعدة بيانات حول المنطقة من خلال جمع كل المعطيات وتعمير استمارات الأسر بصفة فردية (120 إلى 1200 أسرة).

مراسلة السادة الولاة لإعطاء الإذن للسلطة المحلية والمصالح الجهوية المختصة (الشركاء المعنيين بالتنمية) للتنسيق مع فريق متعدد الاختصاصات والمشاركة في عملية التشخيص التشاركي ودراسة مقترحات السكان مع إعطائها الأولوية ضمن البرمجة السنوية.

يحتوي المخطط على برنامج تنموي يهدف إلى تحسين البنية التحتية وحماية الموارد الطبيعية، وتقريب الخدمات وتنمية القطاع الفلاحي والنهوض به، بما في ذلك المرأة الريفية من خلال تدعيم قدراتها وكفاءاتها الفنية وتشجيعها على الانخراط صلب مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (مجامع التنمية في الفلاحة والصيد البحري والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية) وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا.

يدوم مخطط التنمية المحلي 5 سنوات ويحتوي على 5 عقود برامج : عقد برنامج كل سنة يتم فيه تحديد الأنشطة المزمع إنجازها خلال السنة، الطرف المسئول عن الإنجاز بما في ذلك الأهالي، والكلفة، ومصادر التمويل.

بعض الإشكاليات المنبثقة عن التشخيص التشاركي الجماعي :

- مسالك فلاحية غير معبّدة .
- نقص في التنوير العمومي .
- بعد المستوصف عن التجمعات السكنية وغياب وحدات صحية متنقلة .
- البطالة .
- الأمية خاصة لدى المرأة الريفية .
- الانقطاع المدرسي المبكر .
- ضعف مردودية الإنتاج الحيواني .
- صعوبة النفاذ إلى الموارد الغابية .
- نقص في خدمات الإرشاد .
- عدم تطبيق الحزمة الفنية .
- صعوبة النفاذ إلى القروض .
- صعوبة ترويج المنتجات الفلاحية وتدخل الوسطاء .
- قلة تنظيم الفلاحين في هياكل مهنية قاعدية في الفلاحة والصيد البحري .
- عدم توفر دار ثقافة .
- غياب أو قلة تواتر المكتبة المتجولة .

بعض الإشكاليات المنبثقة عن التشخيص التشاركي مع المجموعات النسائية :

- قلة موارد الدخل .
- نقص في التكوين .
- صعوبة النفاذ إلى القروض .
- صعوبة ترويج المنتجات .
- صعوبة الانخراط ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي .
- صعوبة التزود بالمستلزمات الفلاحية .

واقع وآفاق تجربة مدارس/ بيوت المرأة الريفية في الجزائر

الأستاذة فتحية قروش

مقدمة :

حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، فإنه تم تسجيل 8.13 مليون ساكن في المناطق الريفية، من بينهم 50 ٪ نساء . لذا سطرت الجزائر إستراتيجية وطنية للنهوض بالعالم الريفي في كل جوانبه الاقتصادية و الاجتماعية والتربوية ...الخ ، آخذة بذلك ضرورة التكفل بالمرأة والدور الذي تلعبه من خلال الاهتمام بتعليمها وبتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي. تتمثل هذه الإستراتيجية في سياسة التجديد الريفي .

سياسة *التجديد* الفلاحي و الريفي :

سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في إستراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث تبحث في المدى المتوسط في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص .

الدعائم الثلاث لإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي :

تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي، وهي :

- التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، توفير مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي والضمان الفلاحي).
- التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، و المتمثلة في ستة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

1. حماية الأحواض المائية .
2. تسيير و حماية الإرث الغابي .
3. محاربة التصحر .
4. حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي .
5. التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي .
6. دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين .

خصصت الدولة لهذا البرنامج (1000) مليار دينار جزائري (9.3) مليار دولار من النفقات العمومية، هدفها تحقيق الأمن الغذائي .

المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة مفتاح و فرصة للمرأة الريفية :

إن برنامج التنمية الريفية سياسة "مشجعة" لفائدة المرأة الريفية من شأنه أن "يساعدها على الخروج من عزلتها و يجعل منها عاملاً حقيقيا للتنمية المستدامة". إلا أنّ تحقيق كل الأهداف المسطرة في مجال ترقية المرأة الريفية على الرغم من الإرادة السياسية و تجنيد وسائل هامة في هذا الشأن يبقى يتمثل في مستوى الثقافة و الذهنيات .

فقر النساء له صلة وطيدة بانعدام الفرص الاقتصادية و الاستقلال و انعدام إمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية ، بما في ذلك الائتمان و امتلاك الأراضي و إرثها، و خدمات التعليم و الدعم و اشتراك المرأة بالحد الأدنى في عملية صنع القرار و كذلك فإن الفقر يضطر المرأة إلى الوقوع في حالات تجعلها عرضة للاستغلال الجنسي .

الدور الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي :

إن للمرأة في الوسط الريفي دورا بارزا و محوريا في عملية التنمية المحلية المستدامة و في تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها، وفي تلبية احتياجات السوق المحلية فهي تمثل قوة لا يستهان بها كونها عامل استقرار مادي و اجتماعي بالنسبة لعائلتها و للوسط الريفي. وقد قدر ت النساء المنخرطات في العمل الفلاحي بصفة دائمة خلال عامي (2006-2007) بنحو (5.41 %) من جملة المنخرطين في العمل الفلاحي بصفة دائمة في الدولة، وهناك أعداد من النساء متحصلات على بطاقة فلاح يستفدن بموجبها من عدة امتيازات من بينها الحصول على مصادر التمويل خاصة القروض و المساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساءً ورجالا دون تمييز. وقد تم استحداث نوع جديد من القروض موجه للمرأة الريفية وذلك في عام 2008م، و هو قرض ذو طابع موسمي من دون فوائد لا تتجاوز مدته العام و نصف العام، و يمكن للريفيات الاستفادة منه من خلال تقديم المعنيات لضمانات مقابل الحصول عليه، أو تتم الاستفادة منه في إطار ضمانات جماعية تحصل عليها المرأة من خلال الانتظام في تعاونيات يتم إنشاؤها من قبل نساء الريف. بالإضافة إلى ذلك وُضعت إجراءات تصب في خانة مكاسب المرأة الريفية، من بينها قرار تمكينها من كافة التسهيلات من أجل ترقيتها وتطويرها في المجال الاقتصادي و الاجتماعي، كما تم تحويل جزء هام من العشرة آلاف وحدة إنتاجية وحيوانية التي تم إنشاؤها في إطار خلايا التنشيط الريفي البلدي بالجزائر لصالح نساء الريف.

وفي مجال محو الأمية تم إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية التي تعطي حيزا هاما للبرامج الموجهة للنساء خاصة في المناطق الريفية، وخصص لها غلاف مالي بقارب 50 مليار دينار تستهدف بشكل خاص الفئة العمرية المتراوحة مابين 15 و49 سنة وتهدف إلى تقليص الأمية إلى 50% في عام 2012 م والقضاء عليها تماما في آفاق 2015م.

برنامج التجديد الريفي (2007- 2013 م): والرامي إلى المساهمة في القضاء على التهميش و تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة لاسيما عن طريق دعم المشاريع الجوارية لسكان المناطق الريفية، حيث سيسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدمية والصناعات التقليدية وحتى السياحية .

دعم الآليات المؤسسية من خلال إنشاء :

- المجلس الوطني للأسرة والمرأة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2007م.
- مركز وطني للبحث والإعلام والتوثيق حول المرأة والأسرة والطفولة(قيد الإنجاز).
- مراصد قطاعية جديدة لدعم التشغيل النسوي .

وقد اعتمدت الجزائر لمحاربة الفقر والقضاء عليه خاصة في أوساط النساء، على إستراتيجية بهذا الشأن قائمة على :

- تعزيز تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية وتوسيع برامج محو الأمية التي انخفضت إلى 24 ٪ بعد أن كانت 26.5 ٪ عام 2003م .

- تعزيز استفادة النساء من برامج ومشاريع التنمية الريفية : من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي عن طريق التنازل وبرنامج تنمية السهول وبرنامج تحويل الأنظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية وكذا الاستفادة من آليات دعم تشغيل الشباب كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر. وقد استفادت 70% من النساء من القروض المصغرة و 65% من الجامعيات من برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات.

تكامل القطاعات الوزارية لتحقيق إدماج المرأة الريفية :

إن تضافر القوى والتكامل الموجود ما بين مختلف الوزارات المعنية سمح بتحقيق سياسة التجديد الريفي التي من أهدافها الرفع من مساهمة المرأة الريفية حيث كانت لا تتعدى مساهمتها في قطاع الزراعة (6٪) ، غير أنه بفضل الأجهزة الحكومية المسخرة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح بالقطاع نحو (39 000)امرأة حاملة لبطاقة الفلاحة.

وقصد التكفل بالمرأة في الوسط الريفي والمساهمة في إنجاز برنامج التجديد الريفي ، يقوم قطاع التكوين المهني بالتنسيق مع وزارة الفلاحة من خلال مصالحها اللامركزية ومحافظة الغابات والغرف الفلاحية، بالتكوين حسب الاحتياجات المحددة في هذا البرنامج ومرافقة المستفيدات لاسيما الفتيات من أجل إدماجهن.

آليات التكفل بالمرأة الريفية:

لجنة تجسيد الإستراتيجية :

هناك لجنة تتكفل بمتابعة تجسيد الإستراتيجية المسطرة و مخطط العمل الخاص بالمرأة الريفية ومساهمتها في التنمية والاقتصاد المحلي، و الذي يتضمّن عدة محاور منها التوعية و التحسيس وتعزيز القدرات والتكوين و المساهمة في محو الأمية في الوسط النسوي ، و تتمثل المساعدة للمرأة الماكثة بالبيت في الحصول على قرض مصغر لبعث نشاط.

اللجنة القطاعية المشتركة المكلفة بترقية المرأة الريفية :

نظرا لخصوصية النساء الريفيات و عدم الأخذ بعين الاعتبار مساهمتها في خلق ثراء مادي وروحي من خلال نظام المحاسبة الوطني، تم في سنة 2012م تنصيب اللجنة القطاعية المشتركة المكلفة بترقية المرأة الريفية التي تنبثق عن الإستراتيجية الوطنية لإدماج و ترقية المرأة.

يندرج برنامج عمل هذه اللجنة ضمن برنامج الحكومة، الذي يركز على وجود بلدية ريفية في كل ولاية كعملية تجريبية، والتي من شأنها تعزيز آفاق الإسهام الإضافي للإنتاجية من خلال العرفان بالجميل و تشجيع تنوع الاستثمارات الإنتاجية.

اللّجان المحلية :

من أجل تجسيد هذا البرنامج تم تنصيب لجان محلية على مستوى 48 ولاية، إذ تم تحديد أربعة محاور للتدخل، و هي:

- التحسيس و الإعلام و التعميم.
- دعم الكفاءات و التكوين.
- المرافقة في تجسيد المشاريع.
- تسويق المنتوجات المحلية للمرأة الريفية.

في هذا الإطار، يجب العمل بما يلي:

- تمويل مشاريع النشاطات التقليدية و الفلاحية و كذا حماية النشاطات الغابية.
- توزيع المحلات ذات الطابع التجاري .
- المشاركة في الدورات التكوينية المعتمدة من خلال منح "بطاقة حرفي".
- المشاركة في أقسام محو الأمية .
- المشاركة في مختلف تراتيب التشغيل العمومية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني ...).

الخلايا الجوارية :

توجد شبكة واسعة من الخلايا الجوارية تنتقل إلى المناطق الريفية و تتكون من عشر مديريات جهوية و(49) وكالة محلية و (548)خلية لمراقبة المرأة الريفية في تسيير نشاطها ، وكذا تكوينه و خصص (650) مرفقا و (147) مكونا، عبر التراب الوطني على شكل أفواج متعددة الاختصاصات ، و عليه تمّ إحصاء المستفيدات من النشاطات الحرفية ما نسبته (88.07٪)، وفي الصناعات الغذائية الصغيرة (87٪)، و فيما يخص النشاطات الفلاحية الصغيرة (28٪)، بالإضافة إلى ذلك تساهم نحو (228) جمعية محلية مع الوزارة في تنفيذ الأنشطة ذات العلاقة .

تحدد المناطق الريفية حسب التوزيع الجغرافي ووفق معايير تقنية من طرف اللجنة الوطنية والديوان الوطني للإحصائيات، و قدرت ب (738) بلدية ريفية (100) بالمائة في كل الولايات بما فيها الجزائر العاصمة التي لها بلديات ريفية .

تم إنشاء 170 خلية جوارية (عام 2008م) موزعة عبر الوطن بتأطير نسوي بلغ (51%)من مجموع العاملين. ويعود هذا التقدم بالدرجة الأولى إلى تطبيق برنامج دعم النمو خلال الفترة (2005-2009م) والبرنامج التكميلي للهضاب العليا والجنوب.والتي تم على أساسها اعتماد مخططات عمل في مجالات مختلفة نذكر منها خاصة المخطط الوطني لمكافحة الفقر والتهميش الهادف على الخصوص إلى المساهمة في معالجة الفوارق الاجتماعية والقضاء على الإقصاء والتهميش، ومخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة الرامي إلى استحداث عدد صاف من مناصب العمل بمعدل سنوي يقدر ب 452.585 منصب شغل في الفترة الممتدة من عام 2009م إلى 2013م أدي لخفض البطالة إلى أقل من 10% من 2010م إلى 2013 ووضع تدابير خاصة لصالح شباب الأحياء المحرومة.

خلايا التنشيط الريفي :

في إطار المشاركة الميدانية لتحقيق المشاريع الجوارية وتجسيدها ميدانيا، تقام هناك خرجات تحسيسية و توعوية لأهداف و أبعاد سياسة التجديد الريفي التي آتت بها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية على مستوى القطر الوطني. كما تم في إطار مسايرة هذه السياسة دورات تدريبية لصالح الإطارات العاملة في الميدان الفلاحي و الريفي بمختلف هياكلها (المصالح الفلاحية ، الغرف الفلاحية ، المحافظات الغابية ، المحافظة السامية لتطوير السهوب ....) بغية تحديث معارفهم و تزويدهم بالطرق والمقاربات الميدانية الجديدة التي تسمح لهم بأداء مهامهم بشكل فعال .

يقوم بهذه الدورات التكوينية **المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي** الذي يسعى إلى تزويد الإطارات بمختلف المفاهيم المتماشية مع إستراتيجية التجديد الريفي . ترتبط غالبية الدورات التكوينية المقدمة في التصحيح الفعلي للمفاهيم، و ذلك عن طريق القيام بزيارات ميدانية يتم من خلالها

التكوين الميداني و المقاربة التشاركية التي تسمح بفهم المجتمع الريفي و بالخصوص المرأة الريفية.

كما أعطي البرنامج الخماسي (2010ـ 2014م) على رسم التجديد الريفي مكانة هامة للمرأة الريفية من خلال حثها على المشاركة والا نخراط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تسهر على تنفيذ هذا البرنامج كل من مصالح الغابات والمصالح الفلاحية والمحافظة السامية لتنمية السهوب ، يتضمن تجسيد مشاريع فلاحية جوارية متنوعة موجهة للمرأة الريفية من خلال دعوتها إلى استغلال معرفتها في مجال البستنة و تربية الدواجن والماعز والنحل وكذا الحرف المرتبطة بالصوف والجلود.

كما ارتفعت نسبة استفادة النساء من برامج و مشاريع تنمية القطاع من خلال إدماجهن في البرامج التالية :

- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق التنازل.
- برنامج تنمية السهول.
- برنامج تحويل الأنظمة الفلاحية و البرامج الفلاحية.
- برامج دعم تشغيل الشباب.
- برنامج مكتسبات المرأة الريفية في إطار سياسة التجديد الريفي.

إنّ نسبة النساء الريفيات اللواتي استفدن مثلاً من مشروع القروض المصغرة بلغت (82.61٪) في عام 2014م، حيث لوحظ تجاوب الريفيات مع القرض المصغر الذي يمنح بدون فائدة لمدة تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات . علما أن هذا القرض يمنح لكل النساء الريفيات العاملات في البيت دون أي شروط وذلك من أجل المساهمة في الاقتصاد المحلي.

استفادت نحو (22 953) امرأة ريفية و ماكثة في البيت من محلات ذات طابع مهني في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني مما سمح بتوفير مناصب عمل لمدة محدودة لفائدة عدد معتبر من النساء؛ استفادت أكثر من (80 000) امرأة ماكثة في البيت وفي الوسط الريفي عام 2011م من تكوين تحصلن على أثره على شهادة بهياكل التكوين المهني المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن؛ كما استفادت (80 877) امرأة من برنامج معدة خصيصا المرأة الماكثة في البيت .

الحركة الجمعوية :

الحركة الجمعوية تعمل من أجل المساواة و تعزيز حقوق الإنسان و النساء، حيث استمرت بشكل كبير في تعزيز حقوق المرأة، على أساس الخبرة و الدور الذي تمنحه له النخبة الشعبية لتطوير العمل من تعبئة المواطنين حول مشروع المصلحة العامة و استكمال جهود الدولة.

يتمحور عملها حول العمل الإعلامي و التوعوي بكل أشكاله المختلفة من حقوق و تنويع الحملات التوعوية التي تتركز على الآتي :

- العمل على المواضيع و الإشكاليات المتعلقة بالنساء مع احتياجاتهن و أوضاعهن لخاصة.
- العمل على تحسين المعارف المتعلقة بوضع النساء عن طريق إنتاج المواد الإعلامية، من أدلة وكتيبات و تنظيم ورش عمل.
- العمل على استقبال و التكفل بنساء ضحايا العنف.
- العمل على التوعية بالقرب من المنظمات لضمان وجود رسائل ومعلومات محايدة و مهنية متعلقة بحقوق المرأة وتحسين أوضاعها.

ـ العمل على التعبئة الجماعية للنخبة الشعبية و المسئولين المنتخبين حول القوانين و اللوائح التي تتطلب التحديث و التجديد.

يخضع عمل الجمعيات للقانون رقم 12.06 المؤرخ بتاريخ 12 يناير 2012م و المتعلق بالجمعيات، وقد مكنت الأفكار النوعية التي تتميز بها المرأة الريفية الجزائرية من إنجاح مشاريع إدماجها على الصعيدين الاجتماعي والمهني، خاصة النساء اللاتي استفدن من مشاريع الدعم والمرافقة ، فقد استفدن من استثمارات ونشاطات مفيدة للإدماج وترقية الوسط الريفي.

ظهرت هناك أفكار لمشاريع و نشاطات تنموية من طرف النساء الريفيات لم تكن في الحسبان . و هذا ما يظهر حقيقة إبداع المرأة الريفية الجزائرية وقد أنتج عن هذه الأفكار نتائج ايجابية وملموسة بعد دراستها ودعمها وتحقيقها في الميدان من قبل النساء الريفيات وبالتعاون مع الجمعيات المحلية التي كانت همزة الوصل بين الخلية والمرأة الريفية المستفيدة من التمويل.

تعتبر جمعية أسفروا لولاية تيزي وزو ASFRU نموذج حي من التجارب الميدانية للجمعيات الناشطة من أجل تدعيم وإدماج المرأة الريفية .

الخاتمة :

يمكن القول أن سياسة التجديد الريفي مع كل الآليات التي وضتعها سمحت بتمكين المرأة الريفية و النساء الماكثات في البيوت وكذا الرفع من إحساسها بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن سنحت لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد، وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها على التأثير على التغييرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر إنصافا على المستوى الوطني والعالمي.

واقع وآفاق تجربة مدارس /بيوت المرأة الريفية في السعودية

الأستاذة / تغريد بنت عباس

الريف :

الريف هو القرى والتجمعات السكنية البعيدة عن المدن ، ولكن ينقصها في الغالب كثير من الخدمات الأساسية مثل الطرق المعبدة والكهرباء وخدمات المياه والتعليم الجامعي والخدمات الصحية مما نحتاجه للحياة في القرى الريفية.

وتتفاوت المناطق الريفية في وجود تلك الخدمات أو نقصها مما جعل كثيرا من أبنائها يهجرونها ويسعون للعيش في المدن للحصول على خدمات أفضل والبحث عن التعليم الأفضل الذي لا يتوفر في الريف ، ومع ذلك فقد بقي في كل قرية مجموعة كبيره من أهلها ممن يقاومون عدم رغبتهم في الحصول على الخدمات الحديثة وعدم الاهتمام في تعليم أبنائهم تعليما جيدا وعدم الاهتمام في الصحة . ومن الفرص المتاحة لهذه القرى افتتاح عدة مجمعات مدرسيه بمستوي جيد بحيث نطمح فيه بتعليم أبناء القرية وبعض القرى المجاورة وتعليم كبار السن حتى نسميها قرى بلا أمية.

المرأة والتعليم في الريف :

تزخر المملكة العربية السعودية بمميزات كافية للاهتمام بالمرأة الريفية والبدوية حيث إن المرأة عنصر بشري فعال تترك بصمات على معظم جوانب الحياة ويتعدى ذلك كونها عنصرا منتجا يساهم في الارتقاء بدخل الأسرة والدعوة إلى الإسراع بتعلم المرأة الريفية بات امرأ أساسيا ، فالمرأة

هي المعين الذي يتغذى منه الجنين ويتأثر بها كل من الأطفال والمراهقين والشباب والكهول (لأنها تربي الأجيال وتغرس القيم) .

احتياجات المرأة الريفية :

هناك احتياجات عبرت عنها المرأة الريفية من خلال دراسة ميدانية واسعة، وإن جميع احتياجاتها ترتبط بعضها ببعض حيث لا يمكن الفصل بينها، فالتعليم يؤثر تأثيرا مجملا على حياة المرأة كما أنه يؤثر في تحسين مستوى الأسر الريفية حيث أنها تدعم اتجاهها نحو تعليم أبنائها والاهتمام بالصحة والتنظيم داخل وخارج الأسرة من حيث كثرة الإنجاب والاهتمام في سلوكيات كل فرد ، فالمرأة المتعلمة في المنطقة الريفية تبني جيلا واعيا يبحث عن الاستقلالية والمساواة في الحياة بين الذكور والإناث وإظهار هوية مجهولة تسعى لرقي أبناء القرى .

مبادرات التعليم :

تعد مشاركة المرأة في العملية التنموية في بلادنا مشاركة فاعلة وهي لا تقتصر بالتأكيد على المرأة القاطنة في المدينة بل تمتد لتشمل المرأة في القرية أيضا. وإذا ما أردنا لهذا العنصر من المجتمع في تلك القرى أن يكون فعالا وقادرا على خوض مضامير الحياة وفق ما تسمح به شريعتنا الغراء وتبعا لقواعد اجتماعية وتربوية تضمن للمرأة كرامتها ومكانتها فلابد من أن نوفر لها معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها. ويأتي في مقدمة المعطيات التعليم الذي يضعها في موضع القوة ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها مهما كان مستواها التعليمي وفئتها العمرية فلها الحق في أن تساهم في بناء عجلة التنمية ، وأن تكون عنصرا فعالا في المجتمع . حيث إن المرأة الريفية الأصل ولكن متحضر ومتعلمة الفكر أصبحت تسعى لحصولها على عمل داخل القرية لزيادة الدخل ومساهمتها في نشر التعليم لبنات قريتها.

معوقات تعليم الفتاة في الريف :

- بُعد المدرسة عن بيت الفتاة بحكم ترامي بعض قرى الريف .
- قلة الوعي لدى الآباء لتشجيع الفتاة على الدراسة ؛لأنهم يفضلون شغل البيت و رعي الغنم خصوصا على دراسة الفتاة.
- عدم توفير إمكانيات التشجيع في مدارس البنات خصوصا من مدرسات متخصصات ، و وسائل تعليمة .
- قلة الوعي لدى الآباء بأهمية دراسة بناتهم .
- عدم توعية الفرد بأهمية التعليم .
- عدم توفير المواصلات .

واقع وآفاق تجارب مدارس بيوت المرأة الريفية في السودان

الأستاذة / سعاد عبد الله رمرم ـ الأستاذة/ سارة كامل دوكة

مقدمة :

تعتبر المرأة عنصرا فعالا في المجتمع وأثبتت الدراسات أن المرأة تلعب دورا هاما بجانب دورها الإنساني في الأسرة . وهي تساهم بفعالية في العمليات الإنتاجية وبناء الاقتصاد القومي فالنساء يمثلن حوالي (53٪) من القوى العاملة في السودان وحوالي (85 ٪) من القوى العاملة في الريف في مجال الإنتاج والتصنيع الغذائي .

وتعتبر المرأة الريفية عنصرا فعالا في مجال النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وبعض المنتجات التي تساهم في دخل الأسرة ورفاهيتها . إذ نحو (75٪) من النساء يعملن في الزراعة (تعداد 1993م) .

و يعتبر دورها بارزا في مجال الإنتاج الحيواني فهي مسئولة عن رعاية وتربية حيوانات الحقل الصغير وفي مجالات حفظ وتصنيع الأغذية، كما تمثل المرأة الرعوية 20٪ من مجتمع النساء ، و يختلف نشاطها حسب طبيعة بيئتها من دباغة الجلود وتصنيع منتجاتها ومنتجات الألبان والسجاجيد من الصوف . في السودان وضعت السياسة القومية لتمكين المرأة خطط وإستراتيجيات واضحة لتنمية المرأة الريفية وتمكينها.

أهمية الورقة :

تأتي أهمية الورقة إدراكا لأهمية دور المرأة الريفية كركيزة مهمة للتنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية وسعيها الدائم لمواكبة تطورات العصر والتفاعل مع كل متطلباته وإمكانية النهوض بواقعها وظروفها وتأكيدا لموقعها وأهميته في ضمان الأمن الغذائي وتنمية واستقرار المناطق الريفية وصولا إلى التنمية الشاملة .

وذلك من خلال اعتماد المدارس الريفية للمرأة لتكون إحدى الآليات المستدامة لدعم الأنشطة الاقتصادية من خلال التعليم بالتجربة والممارسة أي مدارس النساء الريفيات .

فما هي مدارس النساء الريفيات:

هي مدارس بدون جدران فصولها البيئة (ظل شجرة أو راكوبة) طالباتها النساء الريفيات يحضرن ليتدربن على أنشطة زراعة وبيئة صحية غذائية واقتصادية توظف لتحقيق التنمية المتكاملة .

المدرسة الريفية هي إحدى الطرق الإرشادية الناجحة التي تعتمد على أسلوب التعليم بالتجربة والممارسة ويتم فيها تطبيق حزم التقانات الحديثة وأيضا تعتبر أسلوب النهج التشاركي بين المرشد والمنتجين، كما تركز المدرسة الريفية على مفهوم الإدارة المتكاملة للمحافظة على الموارد المحلية المتاحة وتعزيزها للحصول علي منتج زراعي أو حيواني سليم وصحي من خلال زيادة معرفة النساء بتقنيات الإدارة بحقولهن ورفع مقدراتهم على اتخاذ القرار الصحيح المناسب .

أهداف المدارس:

تدريب الدارسات نظريا وعمليا على الأنشطة الزراعية والبيئية والصحية وعلى بعض الصناعات الغذائية للحد من الفقر ولإيجاد المرأة الخبيرة بإدارة منزلها والمعتمدة على نفسها في تحديد مشاكلها وحلها واتخاذ قرارها عن طريق:

1. تشجيع مشاركة المرأة في العمل التنموي وتزويدها بالتقانات المختلفة .
2. تنمية قدرات ومهارات الدارسات .
3. العمل على تأمين الغذاء الصحي السليم الأمن .
4. توفير التقانات التي تناسب المرأة الريفية للإنتاج .
5. تشجيع النساء على استقلال فائض المنتجات الزراعية والحيوانية في الصناعات الغذائية.
6. توعية المرأة بمخاطر المبيدات والاحتياجات الواجبة قبل وأثناء وبعد الرش.
7. توعية المرأة بأهمية الحفاظ على الغطاء النباتي بالتشجير وتربية شتول الزينة وإقامة الحدائق المنزلية.
8. توعية المرأة بمخاطر التغيير المناخي وكيفية التعامل معه .

تجربة مدارس النساء الريفيات في السودان:

نتيجة للنجاحات العديدة التي تحققت من خلال تطبيق أسلوب مدارس المزارعين كمنهج إرشادي فاعل بولاية الجزيرة تم التنسيق بين وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري بولاية الجزيرة وإدارة مشروع المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وهيئة البحوث الزراعية لإدخال هذا الأسلوب في مجال تنمية المرأة الريفية كأول تجربة تطبق في السودان وذلك لتدعيم دور المرأة الريفية في التنمية.

تم افتتاح أول مدرسة للنساء الريفيات بقرية فداسي عام 1997م بعدها تقرر إقامة أربع مدارس أخرى بكلٍ من الصداقة ، حنتوب ، الكاملين والحاج عبد الله بعد ذلك تم فتح خمس مدارس بمشروع الجزيرة.

في عام 2009م بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ووزارة الزراعة الاتحادية تم دعم مشروع مدارس النساء الريفيات بتكلفة (10) آلاف دولار ـ ما يعادل (24 مليون جنيه سوداني)ـ ، وذلك لتأسيس خمس مدارس بكلٍ من محلية بحري (السقاي– الجيلي) ومحلية شرق النيل (مرابيع الشريف) محلية كرري (السروراب) ووحدة جبل الأولياء (تريعة البجا) بعدد (125) دارسة بواقع (25)بكل مدرسة بولاية الخرطوم .

كيفية اختيار الدارسات والمنهج :

في البداية عمل مسح مبدئي عن طريق الاتصال مع قيادات المجتمع لإنفاذ المدرسة ولتحديد ما إذا كانت المنطقة مناسبة لإنشاء المدرسة. بعد مقابلة المسئولين في القرية (رئيس اللجنة الشعبية أو الشيخ أو العمدة) للحصول على التفاعل المطلوب .

الخطوة الثانية يتم اختيار نساء عشوائيا من كل حي من أعمار ومراحل تعليمية مختلفة متزوجات وغير متزوجات حتى تتاح الفرصة لكل من يرغب في عملية التعليم والتعلم وذلك بعد طرح مفهوم وأهداف المدرسة .

يتم الجلوس مع المستهدفات في شكل حواري لمناقشة الأنشطة التي يمارسنها وتحديد المشاكل التي تواجههن والاحتياجات التي يتبني عليها المنهج التدريبي للمدرسة بالإضافة إلى تأكيد أن الغرض من المدرسة استيعاب أفراد المجتمع للراغبات والملتزمات.

التحديات التي تواجه النساء الريفيات :

من خلال التجربة :

1. عدم امتلاك المرأة للموارد التي تساعد على زيادة الإنتاج.
2. وجود فجوة بين مقدرات المرأة الحقيقية وبين الإنتاج الفعلي .
3. صغر المساحة المتاحة للمرأة وعدم وجود المدخلات الزراعية الأساسية في الريف مما يؤدي لتدني الإنتاجية مما يجعل إنتاج المرأة الريفية غير اقتصادي .
4. الاستدامة .
5. التسويق .
6. عدم توفر المياه في بعض المناطق.

التوصيات :

1. التدريب يعتبر الأساس الذي تبدأ منه عملية المشاركة بصورة جادة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر.
2. تكوين الجمعيات التعاونية للنساء في الريف لحل مشاكل التمويل والتسويق .
3. إقامة مزارع جماعية للتغلب على صغر المساحة .
4. إدراج المرأة الريفية في برامج جادة لرفع معرفتها في مجال الإنتاج الزراعي .
5. توفير الإمكانيات المادية للمرأة العاملة في مجال الزراعة .

الخاتمة :

مدارس النساء الريفيات من النشاطات الإرشادية التي تساعد المرأة الريفية في حل المشاكل والنظر إليها كتحديات وليست عقبات مما يسهل عملية حلها وهي فرصة واسعة تتاح من خلالها المشاركة للمرأة للتعلم من خلال الممارسة حتى تصبح المرأة خبيرة في مزرعتها فهي الأسلوب الأمثل لتطوير المرأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لجعل العمل الزراعي ناجحا ومستداما.

واقع وآفاق تجارب مدارس/ بيوت المرأة الريفية في سلطنة عمان

المهندسة / فاطمة بنت سليمان الهنائية

المقدمة :

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتحدها اليمن جنوبا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة غربا . تقع محافظة مسندم في الشمال وتطل على مضيق هرمز يفصلها عن أرض السلطنة 95 كيلومترا داخل أراضى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة . يمر مدار السرطان جنوبي العاصمة مسقط ويبلغ إجمالي مساحة السلطنة 309500 كيلومترا مربعا ويبلغ طول شواطئها 1700 كم.

التشريعات :

تلعب المرأة العمانية دورا فاعلا في بناء عُمان جنبا إلى جنب مع الجهود التي تدفع عجلة التطور قدما، وتساهم في الارتقاء برفعة عمان في كافة المجالات، حتى أصبحت رائدة علميا وعمليا.
ويضم قانون الأحوال الشخصية 282 مادة في حقوق المرأة، مؤكدا على أهمية إتباع الشرع الذي يأمر بتأدية كافة حقوق المرأة دون نقصان .

مجال التعليم :

أبت المرأة العمانية أن تبقى تحت ظلال الجهل، ولذا شرعت في طلب العلم من كل مصادره، واستجابة لهذا الإصرار صدرت كونه ركنا أساسيا لتقدم المجتمع وتطوره. وساهم بناء المدارس في جميع إنحاء السلطنة في رفع نسبة تعليم المرأة حسب نتائج التعداد العام للسكان والذي أجري في عام 2010م انخفضت نسبة الأمية إلى 3.5٪ وهذا إنجاز كبير غير مسبوق يبين حجم الجهد والنشاط الذي تبذله السلطنة ممثلة في وزارة التربية والتعليم في مكافحة الأمية. وسَعت رؤية "عُمان 2020" التي ركزت على النمو الاقتصادي إلى تحقيق المساواة والتكافؤ بين الذكور والإناث لدمج المرأة في كافة مجالات العمل وتطوير قدراتها لتحقيق أهداف "عُمان 2020" .

مجال الصحة :

وفي مجال الصحة، تخصص دائرة الشؤون الصحية في وزارة الصحة قسما خاصا للمرأة يسمى "قسم صحة الأم والطفل"، ويعنى بالتأكد من تقديم الخدمات الصحية للأم والطفل وحل المشكلات التي قد تقف عائقا في طريق تقديم الرعاية الصحية لهما، وقد عممت خدمات رعاية صحة الأمومة والطفولة منذ عام 1987م وتم تطبيقها بالصورة الملائمة، وقد حققت أهدافها المنشودة في تقليل عدد الوفيات بين الأمهات والأطفال ورفع مستوى الرعاية الصحية التي تقدم لهما. ولم تكتفِ المرأة العمانية بأن تكون متلقٍ للرعاية الصحية فقط، بل عزمت على أن تقدمها لمن يحتاجها، واليوم تمثل المرأة العمانية ما يزيد على 49٪ من الأطباء العمانيين وتمثل الممرضات العمانيات نسبة 87٪ في السلطنة .

المجال الاجتماعي والعمل :

وفي مجال العمل تساهم المرأة العمانية اليوم في بناء الوطن جنبا إلى جنب مع الرجل. وبدأت بتقلد مناصب عديدة اكتسبتها بجدارة حتى أصبحت تشكل 47٪ من العاملات في القطاع الحكومي و22٪ في القطاع الخاص عام 2015م. وبلغت نسبة النساء في مجلس الدولة **18٪ عام 2015م.**

مجال الزراعة :

- مشاريع الإنتاج الزراعي .
- مشاريع الإنتاج الحيواني .
- مشاريع نحل العسل .
- مشاريع الدواجن .
- مشاريع الإنتاج السمكي .

الشراكة المجتمعية :

- التنسيق مع مختلف المنظمات والمؤسسات المعنية بخدمة المجتمع المحلي لمنع الازدواجية والتعارض معها.
- المشاركة مع تلك المؤسسات في تنفيذ البرامج يساهم في الوصول إلى أهداف الوزارة.
- العمل مع تلك المؤسسات يساعد في رفع قدرات المرأة الريفية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية .

• التنسيق مع باقي المؤسسات في مساعدة المرأة الريفية لتسويق منتجاتها في المعارض التي تقيمها بالإضافة إلى المعارض الزراعية.
• تشجيع الفتيات على اقتناء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي والحيواني بالتعاون مع الجهات المختلفة.

مشاريع ممولة ومدعومة من القطاع الخاص والصناديق :

- صندوق التنمية الزراعية والسمكية للمرأة الريفية :

ـ التربية المنزلية للدجاج المحلي لدى المرأة الريفية.
ـ تطوير مشاريع الإنتاج الحيواني للمرأة الريفية بتقنيات حديثة.
ـ الاستغلال الأمثل لمنتجات الألبان عند المرأة الريفية .
ـ تربية وإكثار نحل العسل عند المرأة الريفية.
ـ مشروع تسويق منتجات المرأة الريفية بمحافظة الداخلية .

- **جمعيات المرأة العمانية :**

هي مؤسسات اجتماعية ثقافية تطوعية تسعى إلى النهوض بالمرأة العمانية في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية.

أهداف جمعيات المرأة العمانية :

• تهدف الجمعية إلى رفع مستوى المرأة في المنطقة الجغرافية التي تتواجد بها في المجالات الاجتماعية والثقافية وغير ذلك من المجالات المختلفة ، ونشر الوعي الاجتماعي والثقافي بين أهالي المنطقة.
• ويكون لها بصفة خاصة ما يلي:

1. العمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والتوجيه إلى سبل الحياة الصحية والتخفيف عن الأسر الفقيرة والمحتاجة في حالة وفاة عائلها أو تعرضها للكوارث وغير ذلك من المساعدات التي تقدم في هذا المجال.
2. العمل على تعليم المرأة بعض الصناعات أو الحرف اليدوية لمساعدتها في المعيشة وبذل الجهد لإقامة مشاريع خيرية يخصص ربعها لبرامج تديرها الجمعية مثل مشروع برنامج المعوقين.
3. العمل في مجال تنظيم الأسر وإعطاء التوجيه والإرشاد للمرأة بما يحقق السعادة الأسرية المطلوبة ، وذلك عن طريق برامج التوعية والندوات والمحاضرات.
4. النهوض بالمجتمعات المحلية على أسس اجتماعية صحيحة وتكثيف جهود الأهالي في مختلف المجالات لمقابلة احتياجات هذه المجتمعات.
5. المشاركة في البرامج والمشروعات التي تهدف إلى رعاية الطفولة والأمومة مثل برنامج الخطة الوطنية لرعاية الطفولة ، برامج توعية كمحلات التطعيم..... الخ.
6. التعاون مع الجمعيات الأخرى المماثلة والتعرف على سبل عملها والاستفادة من تجاربها وخبراتها وذلك عن طريق تبادل الزيارات.
7. تشجيع التصنيع الغذائي لدى المرأة :

ـ حفظ وتصنيع المواد سريعة التلف.
ـ إيجاد مواد غذائية جديدة ذات قيمة عالية وأكثر شهية وتلبية لذوق المستهلك.
ـ التقليل من عمليات إعداد الغذاء للاستهلاك وذلك بإنتاج أغذية مطبوخة أو نصف مطبوخة وتحتاج إلى تسخين فقط ، للحفاظ على مخزون غذائي لحالات الطوارئ.

- امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي وتحويله إلى منتجات أخرى مفيدة .

واقع وآفاق تجارب مدارس/ بيوت المرأة الريفية بالعراق

م/ إلهام أحمد العبيد

مقدمة :

على الرغم من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها العراق، و على الرغم من الصعوبات التي واجهها المجتمع المدني وكذلك المجتمع الريفي على حدٍ سواء فإنه لا يزال مجتمع معطاءً وبناءً ومساهما في تنمية اقتصاد بلاده. و للمرأة الدور الأكبر في التنشئة الاجتماعية وللمرأة في الريف العراقي الدور الأكبر في تنشئة الأولاد حيث تقوم بدور المربي والمعلم الأول للأبناء والمرأة هي المسئول الأول عن الاستهلاك العائلي في الريف. ففي الغالب يكون لها الوزن الأكبر في تخطيط استهلاك الأسرة من حيث الحجم والتوقيت وغالبا ما تنجح المرأة الريفية في تدبير الأمور الاقتصادية لأسرتها وتكون بمثابة صمام الأمان الاقتصادي لها.

دور المرأة الريفية في المجتمع الريفي :

تمثل المرأة الريفية ركنا مهما وطاقة لا يستهان بها في عملية الإنتاج من خلال أنشطتها الزراعية المتعددة على صعيد العائلة، أو على صعيد القرية فالمرأة الريفية تعمل لساعات طويلة داخل البيت وخارجه حيث تلعب دورا مهما في عملية الإنتاج الريفي من خلال مساعدة الرجل في الأعمال الحقلية المتنوعة رغم صعوبتها، فهي التي تقوم بعملية تخزين الغلة وتقوم بإعداد التقاوي للموسم الجديد وتقوم أحيانا بعمليات الرعي وحلب الحيوانات وتحضير مشتقات الحليب وتصنيعها في المنزل ، هذا إلى جانب احتكارها لإنتاج وتربية الدواجن وأيضا تقوم ببعض الصناعات اليدوية المنزلية وتقوم بتسويق المحاصيل الزراعية والمنتجات المنزلية الريفية. و بالتالي فإن المرأة تقوم بدور مركب في الريف العراقي ويتجمع هذا الدور ويتراكم ليجعل من المرأة الريفية القوة المؤثرة في تنمية الريف سواءً بترشيد الاستهلاك أو بزيادة المدخرات. والملاحظ أن دور المرأة في الريف قد تضاعف وخاصة في القرى العراقية والمدن المجاورة للريف للعمل فيها بأجر. وتشير الدراسات إلى أن عمل المرأة في مجال العمليات الزراعية تزايد حيث بلغت نسبة النساء العاملات في الريف من (39٪ إلى 62٪) في التسعينيات . وتزايد الاعتماد على النساء في العمل الزراعي عام 2000 م حيث بلغت (50٪) من إجمالي العاملين في الزراعة في العراق مقابل (20٪) قبل نصف قرن. وتساهم الغالبية العظمى من النساء في الريف في العملية الإنتاجية بأشكالها المختلفة وفي العمل الحقلي ، وتربية الحيوانات .

إن كفاءة المرأة الريفية في أداء دورها يستند إلى المستوى التعليمي الذي حصلت عليه، فالتعليم ينمي قدرات الأفراد ويسلحهم بالمعارف والمهارات والقيم حيث أن مستوى التعليم هو أحد مظاهر رقي الأمم وتقدمها. وأن آثار تعليم المرأة هو المردود المادي الذي يتمثل بزيادة الإنتاجية والإبداع في العمل والابتكار إضافة إلى المردود الاجتماعي والمعنوي عبر تربية أجيال واعية ذات فكر نير خلاق وتفكير علمي منظم .

إن ضعف دور المرأة الريفية في اتخاذ القرارات الأسرية بسبب ما تواجهه من قيود يعيق قدرتها على ذلك، ويعود للاتجاهات والمعتقدات وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع ، وعليه يتوجب إقامة حملات منظمة لمحو الأمية بهدف تعليم النساء في الريف القراءة والكتابة بالإضافة إلى توعيتهن بحقوقهن وواجباتهن لكي يأخذن دورهن الكامل في الأسرة والمجتمع ومتابعة النساء الريفيات اللواتي لم يلتحقن بالدراسة وتوعية المجتمع عموما رجالا ونساءً بحق المرأة في اتخاذ القرارات بكل

حرية ومسؤولية في كافة الجوانب الحياتية المختلفة خاصة التي تتعلق بحياتها الشخصية وصحتها وذلك تأكيدا لإنسانيتها ومكانتها في المجتمع .

دور المرأة الريفية في التعليم :

يعتبر التعليم في المناطق الريفية أحد المكونات الأساسية في مجال التنمية الريفية ويجب التركيز على التعليم الابتدائي باعتباره الشرط الأساسي لاتساع قاعدة التعليم حيث يعتبر من أهم المراحل الدراسية بالنسبة للمناطق الريفية ويهدف إلى إزالة الجهل بتعليم الأطفال من سن (6-12) عاما القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والعلوم والصحة العامة والعلوم الاجتماعية فالثقافة العامة التي يكتسبها الفرد من جيل إلى جيل لم تعد قادرة على مواكبة التطور الحاصل في المجتمع .

وفي المناطق الريفية العراقية فإنه على الأغلب يشابه ما هو موجود في أرياف البلدان العربية حيث يقتصر التعليم بصورة كبيرة على الأولاد دون البنات وللفتاة عمر معين تترك فيه الدراسة ومعدل دراستها يبدأ من عمر (6سنوات إلى عمر 11سنة) حيث تصبح الفتاة حسب مرحلة النضوج من المعيب أن تخرج إلى المدرسة ، خاصة أن الأسر تعزف عن إرسال بناتهم إلى المدارس لكونها بعيدة عن أماكن سكنهم ولكون العادات الاجتماعية تحكم المجتمع الريفي فإنه بعرفهم مكان الفتاة الطبيعي هو المنزل لرعاية أسرتها وزوجها و أولادها ، بصورة عامة تبلغ نسبة النساء الريفيات في العراق غير الحاصلات على شهادات يصل إلى (6.50٪) من مجموع النساء الريفيات وكذلك في مناطق الجنوب وإقليم كردستان ففي محافظة المثنى ترتفع نسبة النساء اللائي بدون شهادات إلى (59.7٪) تليها محافظة إربيل بنسبة (53.4٪) ، وتسعى الدولة إلى تغيير هذا الواقع من خلال إطلاق حملات توعوية حول حقوق الفتيات الريفيات وحول ضرورة إكمالهن لدراستهن وحصولهن على شهادة جامعية لغرض تطوير الواقع الزراعي بصورة عامة . فالمرأة تشكل (60٪) من الشعب العراقي وهذه طاقة بشرية هائلة تساهم في عملية التنمية وعليه يجب تشجيع منح قروض باسم المرأة الريفية وتوعية المجتمع الريفي أن المرأة عنصر فعال في العملية الإنتاجي، وهذا بدوره يشعر المرأة أنها صاحبة مسؤولية كبيرة في العملية الاقتصادية في العائلة أولا ثم المجتمع التي هي جزء منه ثانيا.

المقترحات :

اقتراح بعض السياسات التي تفرضها الحكومة بتعليم الفتيات في الريف مثل :

- التوسع في سياسة إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية .
- اتخاذ التعديلات والإجراءات اللازمة لتشجع التحاق الفتيات بالتعليم في المرحلة الإعدادية وبالتعليم العالي .
- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية والتعليم العالي.
- اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل للنساء اللواتي يعانين من البطالة مع توفير البيئة المناسبة لرعاية الأطفال مثل دور الحضانة الملحقة بالعمل مما يساعد على عمل المرأة واستمرارها بعد الزواج والإنجاب .
- اعتماد موازنات النوع الاجتماعي وضمان فرص العمل للمرأة والنفاذ إلى الموارد .
- إحداث تغيير بنيوي يغير من طبيعة المجتمع الأبوي السائد في المجتمع والعادات والتقاليد التي تعد من المعوقات الرئيسية للحرية الشخصية للمرأة واستقلالها .
- العناية بالصحة العامة من خلال نشر التوعية الصحية حول مخاطر التلوث البيئي و الأمراض المشتركة بين الإنسان و الحيوان .

المهندسة/ حنين محمد المصري

مقدمة:
اكتسبت قضايا المرأة الريفية في وزارة الزراعة أهمية متزايدة، من منطلق التزامها بمفهوم التنمية الريفية الشاملة للمجتمع الفلسطيني، وإعطاء الأهمية القصوى لتنمية الكوادر البشرية كمحور رئيسي لكافة عمليات التنمية.
لذلك، بادرت وزارة الزراعة بالاهتمام بقضايا المرأة الريفية، من خلال دائرة التنمية الريفية في الإدارة العامة للإرشاد والتنمية الريفية، وتوفير الكوادر المدربة والمؤهلة على المستويين الإداري والفني، لتنفيذ إستراتيجيات وخطط وبرامج وزارة الزراعة التي تم تطويرها للنهوض بأوضاع المرأة الريفية.

الرؤيـــــا:
تسعى الوزارة لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين في التنمية الزراعية المستدامة، وذلك بتمكين كلا الجنسين من الوصول إلى الموارد والخدمات الإرشادية والأسواق.

إستراتيجيات وزارة الزراعة تجاه المرأة الريفية :
- إستراتيجية تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.
- إستراتيجية تمكين المرأة من الوصول إلى الأسواق.
- إستراتيجية تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات الإرشادية والتدريبية.

الأهداف العامة لدائرة التنمية الريفية:
- رفع المستوى المعيشي للأسرة الفلسطينية في الريف والبادية.
- تحسين وتطوير طاقات وإمكانيات أفراد المجتمع الريفي.
- تطوير ورفع الوعي لدى فئات الريف بأهمية العمل الجماعي.
- تقوية وتمكين المرأة الريفية الفلسطينية.

الأهداف الفرعية:
- إكساب النساء الخبرات في مجال الزراعة وإدارة المشاريع.
- خلق فرص عمل للنساء في القطاع الزراعي.
- تحسين مهارات النساء في مجال التسويق لتسهيل انخراطهن في سوق العمل.
- تشجيع تنظيم النساء في تعاونيات إنتاجية.

منهجية العمل :
تقوم الدائرة بتقديم خدماتها من خلال أقسام التنمية الريفية المنتشرة في جميع محافظات الوطن وفي كافة التخصصات الزراعية. تستخدم الدائرة منهج "التخطيط بالمشاركة" لتشجيع العديد من الفئات الريفية على المشاركة والاندماج في العملية التنموية وعلى الأخص النساء المهمشات في المجتمع.

أنشطة وإنجازات دائرة التنمية الريفية :

1. في مجال الخدمات الإرشادية والتدريبية:

تنفيذ العديد من الخدمات الإرشادية على شكل دورات تدريبية، محاضرات إرشادية، مشاهدات زراعية، ورش عمل، أيام حقل و اجتماعات في مجالات زراعية مختلفة، مقدمة لمختلف التجمعات الريفية في مختلف محافظات الضفة الغربية.

2. في مجال الاقتصاد المنزلي :

توزيع كميات من شتول النباتات الطبية والعطرية والخضار و بذور النباتات الطبية و الخضار مثل السبانخ ، البقدونس و الهندباء و البازلاء و العصفر وغيرها على النساء في مختلف التجمعات النسوية و الجمعيات الخيرية و التي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة الفلسطينية من خلال توفير الاكتفاء الذاتي من تلك المنتوجات الزراعية.

3. في مجال التسويق :

إقامة معرض مركزي (خيرات بلادي) عام 2004م، 2005م، 2006م،2007م، بالتعاون مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد شارك في المعرض عدد (47) تجمعا نسويا من مختلف محافظات الضفة الغربية تم خلالها عرض منتجات النساء الغذائية المختلفة، بهدف تمكين النساء من الوصول إلى سوق العمل ،بالإضافة إلى المشاركة في تنفيذ معارض محلية للصناعات الغذائية، في كل المحافظات بالتعاون مع وزارة الثقافة، الغرفة التجارية ووزارة الصناعة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي وغيرها من الوزارات و المؤسسات الأهلية المنتشرة في الوطن وبالشراكة مع مكتب المحافظة في كل محافظة من محافظات الوطن ،والمشاركة في المهرجانات الزراعية مثل مهرجان العنب بالخليل ، ومهرجان التمر في أريحا ، ومهرجان الجوافة في قلقيلية . حيث تشارك الجمعيات و المراكز النسوية فيها من خلال عرض منتجاتها المختلفة و المتنوعة سواء زراعية أو يدوية تقليدية أو منتجات تصنيع غذائي، صناعة حرفية مختلفة ومتنوعة.

4. في مجال تنظيم النساء في تعاونيات إنتاجية :

تقوم الدائرة بتأطير التجمعات النسوية ضمن جمعيات تعاونية أو جمعيات خيرية أو مراكز نسوية وذلك لتمكين النساء اجتماعيا واقتصاديا ومساعدتهم من خلال تقديم الإرشادات الفنية حول نظام الجمعيات.

تقسم النساء ضمن نظام ممنهج إلى :

أ- **مراكز نسوية** : تتمركز وجودها في المخيمات الفلسطينية المنتشرة في المحافظات.
من أهدافها تقديم خدمات للأسر الفلسطينية في المخيمات وخاصة النساء مثل :

- إكساب النساء مهارات في الحرف و الأشغال اليدوية ، و التصنيع الغذائي و الاقتصاد المنزلي.
- عمل أيام مفتوحة لتقديم الرعاية الطبية لكبار السن و الأطفال.
- تقديم التوعية الضرورية للنساء لمواضيع مختلفة تخص الأسرة الفلسطينية.
- تقديم الإرشادات الفنية الخاصة بإدارة المشاريع و التسويق وغيرها.

ب- **جمعيات خيرية** : تهدف عادة تجمعات تتشارك في نفس العادات و التقاليد وتجمعها أمور مشتركة خاصة في أهداف كل جمعية ، ويتم ترخيصها من وزارة الداخلية و الشؤون الاجتماعية بشكل أساسي مع موافق الوزارات الأخرى كلا حسب الاختصاص .ومن أهم أهدافها :

- تقديم المساعدات المجانية للأسر الفقيرة.
- تقديم التوعية في المواضيع التي تخص النساء و الأسر الفلسطينية مثل الإسعافات الأولية ، الاقتصاد المنزلي ..... الخ.

• التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتقديم الإرشادات الفنية المختلفة مثل التنسيق مع وزارة الزراعة لتقديم إرشادات حول تربية الأغنام ، تربية النحل ، التصنيع الغذائي ، رعاية المزروعات .... الخ .

• التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لدعم النساء الفقيرات والمهمشات من خلال تقديم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل لتحسين دخل الأسر.

ج- **جمعيات تعاونية** : يتم إنشاؤها من قبل أفراد يتشاركون في مشروع إنتاجي خاص بحيث لا يقل عددهم عن 15 عضوا، ويتم الترخيص من قبل وزارة العمل بشكل أساسي مع متابعة مراقبة المشاريع من الوزارات ذات الاختصاص ومن أهم أهدافها :

• تقديم المساعدات المجانية للأعضاء خاصة .

• تقديم التوعية في المواضيع التي تخص النساء و الأسر الفلسطينية مثل :إدارة المشاريع ، التسويق ، الاقتصاد المنزلي .... الخ .

• التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتقديم الإرشادات الفنية المختلفة مثل التنسيق مع وزارة الزراعة لتقديم إرشادات حول المشروع الذي تنفذه كل جمعية على حدة سواء كان مشروع ثروة حيوانية أو نباتية أو غيره .

• التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لدعم النساء الفقيرات لتقديم المساعدات التي تساهم في تحسين دخل الأسرة من خلال تقديم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل .

5. في مجال المشاريع الصغيرة المدرة للدخل :

تنفذ العديد من المشاريع الزراعية الإنتاجية الصغيرة المدرة للدخل في مختلف محافظات الضفة الغربية، في مجالات التصنيع الغذائي ، الحديقة المنزلية ، وتربية الأغنام و الأبقار ، وتربية النحل، وتربية الدواجن و الحمام،...الخ.

آلية العمل(خطة عمل المشروع) :

• يتم اختيار القرى الأكثر تضررا ضمن المحافظة، والتي تتوفر فيها الشروط المناسبة لتنفيذ المشروع كتوفر المرعى المناسب لتربية النحل والمواشي، توفر المواد الخام للتصنيع وغيرها.

• أن يتم اختيار الفئات والأسر الريفية الأكثر فقرا بالتعاون مع اللجان الموجودة في القرية وفق الشروط التالية :

1. أن يتم اختيار الفئات الريفية العاطلة عن العمل، والأسر الفقير ذات الدخل المحدود والتي تتكون من خمسة أفراد فأكثر، ومن ضمنها النساء التي ترأس أسر.
2. أن يكون لدى المستفيد/ المستفيدة الخبرة والرغبة للعمل في تلك المشاريع والاستعداد لتقبل الإرشادات والمتابعات الفنية .
3. أن يتوفر لدى المستفيد/ المستفيدة المكان المناسب لإقامة المشروع مثل حظيرة لتربية الغنم والأبقار والماعز، والمرعى الجيد بالنسبة لمشاريع تربية النحل، توفر المناخ والتربة المناسبة لإقامة المشتل، والمساحة الكافية والتربة المناسبة لزراعة الحديقة المنزلية وذلك حسب طبيعة وخصوصية كل مشروع .

• أن يتم الترويج للمشروع في المناطق المختلفة، وتوزيع الطلبات ومن ثم تقييمها من قبل لجنة مشتركة من الأطراف المعنية وبمشاركة المجتمع المحلي لإعداد قائمة بأسماء المستفيدين/ والمستفيدات وعددٍ من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم.

- عمل اتفاقية بين مديرية الزراعة في المحافظة والمزارع يلتزم فيها المزارع بإتباع بنود الاتفاقية.
- طرح العطاءات وشراء احتياجات المشاريع من الأغنام والماعز والأبقار والنحل ذات المواصفات المطلوبة من قبل مديريات الزراعة في المحافظة وبحضور الفئة المستفيدة من المشاريع.
- توزيع المشاريع على المستفيدين من قبل مديرية الزراعة.
- المتابعة اليومية للمشاريع من قبل دائرة التنمية الريفية على المستوى المركزي، ومديريات الزراعة على مستوى المحافظة.
- التقييم للمشاريع يتم بعد ستة أشهر من تنفيذ المشروع، والتقييم الثاني بعد نهاية العام من قبل وزارة الزراعة وبمشاركة الأطراف المعنية.

المعايير المستخدمة في اختيار الفئات المستهدفة :

1. الفئات والعمال الذين فقدوا فرص عملهم نتيجة الحصار و الإغلاق من كلا الجنسين.
2. العمال الذين فقدوا أعمالهم في المستوطنات الإسرائيلية أو داخل الخط الأخضر.
3. الأسر التي عدد أفرادها يزيد على 5 أفراد .
4. العمال و الفئات الذين يسكنون في مناطق مهددة بالمصادرة أو خلف الجدار.
5. المهندسون الزراعيون حديثو التخرج ولم يجدوا فرص عمل.
6. الأسر التي لا يزيد دخلها على 400 دولار.
7. الأسرى المحررون الذين لم يجدوا فرصة عمل من كلا الجنسين.

- الفئات و الأسر ذات مستوى الدخل المنخفض أو المحدود و المكونة من خمسة أفراد فأكثر:

1. الأسر التي ترأسها نساء (مطلقة ، أرملة ،زوجة أسير)وذات الدخل المحدود .
2. الأسر التي يعاني أحد أفرادها من إعاقة سواء جسدية أو ذهنية.
3. الأسر الريفية التي فقدت مصدر دخلها مثل مصادرة الأراضي.

- **مدة المشروع:**

تعتمد مدة المشروع التي سيتم خلالها إنجاز النشاطات المقترحة في المشروع حسب ميزانية المشروع المحددة من قبل الجهة الممولة.

المواقع المستفيدة من المشروع :

المحافظات المختلفة في الوطن والتي يتم توزيع المشاريع فيها حسب عدد السكان وعدد التجمعات والقرى في كل محافظة ، ومراعاة الأمور الفنية في كل مشروع من المشاريع ،مثل توفر مرعى للنحل في المنطقة وغيرها من الأمور الخاصة بكل مشروع ، واحتياجات النساء في التجمعات والجمعيات.

موازنات المشاريع المقترحة:

يبين الجدول التالي تكلفة المشروع الواحد من المشاريع الزراعية المقترحة كالتالي:

مشاريع تربية الأغنام العواسي المحسنة:

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	أغنام	رأس	3	400	1200
2	علف	طن	3	300	900

3	أعلاف مالئة (بالات قش)	طن	2.5	250	625
4	علاجات بيطرية				175
5	مصاريف غير منظورة				200
	المجموع				3000

مشاريع تربية أبقار هولندية:

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	أبقار (إناث)	رأس	1	2000	2000
2	علف	طن	4	300	500
3	أعلاف مالئة (بالات قش)	طن	2	250	300
4	أدوية ولقاحات				100
5	مصاريف غير منظورة				200
	المجموع				$3000

مشروع تربية نحل :

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	خلايا نحل	خلية	5	200	1000
2	أدوات نحل		1	200	200
3	تكاليف تغذية وأدوية			50	200
4	مصاريف غير منظورة				100
	المجموع				1500

زراعة شتول نباتات طبية:

(تكاليف زراعة 3 دونمات من النباتات الطبية):

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	شتول زعتر/2 دونم	شتلة	16000	0.25	400
2	شتول ميرمية /0.5	شتلة	4000	0.4	160
3	شتول بابونج/0.5	شتلة	4000	0.3	120
4	شبكة ري كاملة	دونم	3	500	1500
5	أدوات زراعة			100	150
6	مستلزمات إنتاج			200	200
7	تكاليف غير منظورة				120
	المجموع				2650

تكاليف مشروع زراعة حديقة منزلية نموذجية :

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	بئر جمع (خزان بسعة 50م^3)	بئر	1	2000	2000
2	شبكة ري كاملة		1	500	500
3	شتول خضار موسمية				250
4	شتول أشجار فاكهة	شتلة	20	5	100
5	مستلزمات إنتاج	____	____	____	100
6	أدوات زراعية	____	____	____	100
7	تكاليف غير منظورة				450
	المجموع				$3000

تكاليف مشروع تربية الدجاج البلدي :

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	دجاج بلدي	دجاجة	30	7	310
2	ديك	ديك	2	10	20
3	أعلاف	طن	2	300	600
4	معالف+ مشارب	قفص	10	40	400
5	أدوية ولقاحات	—	—	—	70
6	تكاليف غير منظورة				100
	المجموع				1500

مشروع تربية الدجاج اللاحم :

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	دجاج لاحم	دجاجة	1000	1	1000
2	أعلاف	طن	2	350	700
4	أدوية ولقاحات	—	—	—	200

5	تكاليف غير منظورة				100
	المجموع				2000

تكاليف مشروع تربية الحمام :

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	زوج الحمام	زوج	50	50	2500
2	أعلاف	طن	3	250	750
3	مستلزمات إنتاج				500
4	تكاليف غير منظورة	—	—	—	250
5	المجموع	—	—	—	4000

تكاليف مشروع تربية وزراعة الفطر :

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	تقاوي فطر	كغم	60	10	600
2	أدوات إنتاجية				300
3	مستلزمات إنتاج				300
4	تعبئة وتغليف				200
5	تكاليف غير منظورة	—	—	—	100
	المجموع	—	—	—	1500

تكاليف مشروع مركز تسوق(بقالة) :

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	مستلزمات عرض				2500
2	ثلاجة عرض				1000
3	فريزر				1000
4	مكتب +كرسي				100
5	أدوات (ميزان ،ماكينة				200

	تغليف...الخ					
6	تكاليف غير منظورة	—	—	—	—	200
	المجموع					5000دولار

تكاليف مشروع تصنيع غذائي (مشتقات ألبان ، مخللات ، مربيات ، ملبن ، صابون ....الخ) :

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	أدوات تصنيع (طناجر ،قوالب، مرطبانات....)				1500
2	غاز+ فرن +جرار غاز				300
3	أجهزة مختلفة (جهاز تعقيم العبوات،جهاز تعبئة وتغليف ...الخ)				2500
4	مستلزمات إنتاج				300
5	ليبل				100
6	تكاليف غير منظورة	—	—	—	300
	المجموع				5000

تكاليف مشروع مجفف خاص بتجفيف النباتات الطبية و ثمار الفاكهة :

الرقم	البند	الوحدة	العدد	ثمن الوحدة دولار	المبلغ الإجمالي دولار
1	مجفف باستخدام الطاقة الشمسية				1600
2	أدوات (صواني تجفيف.....الخ)				500
3	مستلزمات إنتاج				250
4	تكاليف غير منظورة	—	—	—	150
5	المجموع	—	—	—	2500

ملاحظة:

سيقوم المستفيد بالمساهمة بعملة وبعض التكاليف التشغيلية التي لم يتم إدراجها في الجداول أعلاه للمشاريع المختلفة مثل توفير وتجهيز المكان، توفير الأدوات البسيطة ، المياه والكهرباء، وتجهيز الأرض بالنسبة للزراعة إضافة إلى مساهمة المستفيد بالعمل في المشروع، وستساهم الوزارة بتقديم الخدمات الإرشادية والبيطرية **اللازمة** .

الاستمرارية للمشروع:

اختيار الفئات المستفيدة ضمن الشروط المذكورة أعلاه تعتبر من الضمانات الأكيدة لاستمرارية المشروع ، وإن رغبة واستعداد الفئات المستفيدة للعمل في تلك المشاريع يضمنان استمراريتها. كما أن المتابعة المستمرة من قبل مديريات الزراعة وتقديم الخدمات الإرشادية والبيطرية يعتبران من القضايا الهامة التي تساهم في استمرارية المشروع، هذا بالإضافة إلى أن الاتفاقية التي سيتم توقيعها بين مديرية الزراعة والمزارع والتي تشتمل على بندٍ أنه لا يحق للمزارع التصرف ببيع أو ذبح إلا بموافقة مديرية الزراعة و يعتبر أيضا من العوامل التي تساهم في الاستمرارية للمشروع.

جدول بيان النشاطات والمسؤوليات

الرقم	النشاط	المسؤولية	النشاطات موزعة على أشهر السنة للعامين											
			1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
1	مرحلة التحضير والتجهيز	وزارة الزراعة	*	*										
2	طرح العطاءات	وزارة الزراعة			*									
3	شراء المستلزمات ضمن شروط العطاءات المعدة من قبل اللجان الفنية في الوزارة					*	*							
4	النقل والتسليم	وزارة الزراعة						*	*					
5	المتابعة	وزارة الزراعة	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	التقييم	وزارة الزراعة						*						*

ملاحظة:

سيتم تنفيذ الأنشطة المقترحة للمشروع خلال عام كامل ، مع مراعاة الأمور الفنية الخاصة بكل مشروع من مواعيد التنفيذ ، مثل النحل يتم التنفيذ خلال شهر آذار قبل موعد الربيع وقبل القطف ليتم الاستفادة من إنتاج الخلايا مباشرة بعد شهرين للمستفيد وهذا يساهم في استمرارية المشروع . وكذلك تربية الأغنام يتم التسليم قبل موسم الولادة بشهرين بحيث تكون الأغنام معشرة ثلاثة أشهر على الأقل .

المؤشرات التي يمكن أن يتم استخدامها في اختيار المستفيدات من مشروع الحد من الفقر الريفي بتمويل من المنظمة العربية .

المعايير الاجتماعية والاقتصادية (90علامة)

الرقم	المؤشر	الوزن	مؤشرات على المعيار	الدرجة
.1	نوع الجمعية النسوية	10	جمعية تعاونية جمعية خيرية أو مركز نسوي (تجمع نسوي)	10 5 K
.2	عمل ونشاط الجمعية	10	يعمل / مشروع زراعي ثروة حيوانية يعمل / مشروع زراعي إنتاج نباتي يعمل / مشروع حرفي عدم توفر مشروع	10 7 3 2
.3	عدد أعضاء الجمعية في الأسرة	10	30 فما فوق 15 ـ30 فردا فقط 15 فما دون	10 7 5
.4	دخل الجمعية	10	توفر دخل ثابت (500ـ1000) توفر دخل ثابت (1000ـ1500) توفر دخل ثابت (1500ـ2000) عدم توفر دخل نهائي	3 5 2 0
.5	توفير مكان للمشروع	10	50 مترا فأكثر أقل من 50مترا عدم توفر مكان	10 5 K
.6	عدد ساعات التفرغ في العمل في نشاطات الجمعية	10	8 ساعات عمل فأكثر عمل يوميا. 4ـ7ساعات عمل يوميا. أقل من 4 ساعات عمل يوميا	10 7 5
	المعايير الفنية(30علامة			
7	توفر الخبرة والاستعداد لدى أعضاء	10	نعم	10

	الجمعية للعمل في المشروع		لا	0
8	توفر الاستعداد لدى أعضاء الجمعية لتطوير قدراتهم الفنية من خلال التدريب أو الزيارات المنزلية من قبل المرشدين المختصين لتقديم الإرشادات الفنية الضرورية لإنجاح لمشروع.	10	نعم. لا	10 K
9	قدرة الجمعية على التسويق:في حال امتلاكها للمشروع في مكان التسويق	5	توفر إمكانية التسويق للمنتجات الزراعية في القرية فقط . توفر إمكانية التسويق للمنتجات الزراعية في القرية والقرى المجاورة. عدم توفر إمكانية لتسويق المنتجات الزراعية في القرية والقرى المجاورة.	3 5 0
10	توفر الخبرة لدى أعضاء الجمعية في تصنيع الألبان والأجبان	5	خبرة في مجال تصنيع الألبان والأجبان. عدم توفر خبرة في مجال تصنيع الألبان والأجبان	5 1

ملاحظة: في حال الموقع ليس جمعية أو مركزا نسويا مرخصا أو عدم ملكية الجمعية لمشروع إنتاجي ، أو عدم استعداد أعضاء الجمعية لتطوير قدراتها ، فلا يتم قبول الطلب أو الاستمرار في تقييمه .

التحديات التي تواجه المرأة الريفية :

- تحديات سياسية " الاحتلال ".
- وجود الحواجز العسكرية تحد من قدرة المرأة على الا نخراط في سوق العمل المحلي .
- وجود المستوطنات العسكرية تحد من قدرة المرأة على التنقل و الحركة بحرية خوفا عليه من اعتداءات المستوطنين المتكررة وذلك لقرب المستوطنات من القرى الفلسطينية .
- الهدم المستمر لتدمير المنشآت الزراعية وخاصة للمرأة البدوية من قبل قوات الاحتلال .
- القوانين الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال وسيطرته على الحدود و المعابر تعول دون وصول المرأة إلى الأسواق الدولية بسهولة .
- **تحديات اجتماعية**:" العادات و التقاليد " :

ـ تحد من قدرة المرأة على امتلاك أرض أو مشروع أو إدارته.

ـ تحد من حركة المرأة و التنقل بحرية خارج حدود القرية .

ـ سيطرة المجتمع الذكوري تحد من إمكانية إدارة المشروع وتعتبر آلية الصرف غالبا للرجل .وهذا يؤثر في استمرارية عمل المشروع .

- **التحديات الذاتية** :

ـ محدودية الفرص الموجهة للمرأة في امتلاك مشروع إنتاجي .

ـ صعوبة وصول المرأة إلى الموارد المتاحة .

ـ نمطية المنتجات التي تقوم المرأة بإنتاجها ، بالإضافة إلى محدودية تسويق هذه المنتجات يوجد تذبذب في جودة هذه المنتجات .

ـ ضعف خبرة النساء في إدارة المشاريع وتدوير رأس المال.

ـ ضعف قدرة المرأة على تسويق منتجاتها وبالتالي ضعف القوة الشرائية .

ـ موسمية العمل لدى النساء وغياب الاستمرارية من أهم المعوقات في إنجاح المشروع.

التحديات التي تواجهها وزارة الزراعة في تمكين وتنمية النساء الريفيات :

- ضعف التمويل المقدم من الدول المانحة مقارنة بعدد الأسر المحتاجة و التي تصنف أنها تحت خط الفقر.
- ضعف الإمكانيات و الموارد لدى الوزارة و التي تسعى إلى تقديم أفضل الخدمات الإرشادية للمرأة الفلسطينية.
- مواجهة الاحتلال وتعزيز صمود المزارع بأرضه من كثرة الاعتداءات المتكررة من جيش الاحتلال والمستوطنين المستمرة .
- سيطرة الاحتلال على المعابر و الحدود و التي تحد من تسويق المنتج الفلسطيني .
- القوانين الاقتصادية والسوق الحرة واتفاقية أوسلو التي تعيق من تطور الاقتصاد الفلسطيني .

أهم الحلفاء الأساسيين في عملية تنمية وتمكين المرأة :

- الوزارات ذات العلاقة بقضايا التنمية والمرأة من الحلفاء الأساسين ولا سيما وزارة المرأة .
- مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في مجال تنمية المرأة .
- الممولون .
- المزارعات الفلسطينيات.

واقع وآفاق تجارب مدارس / بيوت المرأة الريفية في لبنان

المهندسة/ منى جميل عساف

مقدمة :

كانت المرأة اللبنانية رائدة في مجال العلم والتطور والاقتصاد قبل الحرب الأهلية في لبنان، ولكن الحرب أدت إلى تغييرات عميقة في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتراجع دور المرأة في كل القطاعات.

فعلى الصعيد الاقتصادي بقي العمل ثانويا لكثير من النساء. وظهرت المخاطر في: عدم توفر فرص عمل للمرأة وفي استغلال عملها وتهميش دورها الاجتماعي، مما أوجد تباينا كبيرا بين المرأة في المدينة والمرأة في الريف.

فلم تأخذ المرأة فرصا حقيقية للوصول إلى هيئات صنع القرار التنفيذي والتشريعي والقضائي. وبعد انتهاء الحرب الأهلية وضعت الدولة اللبنانية بالتعاون مع المنظمات والجمعيات الأهلية سياسات وإجراءات لتحقيق التوازن في الإنماء وفي الحقوق والواجبات المتعلقة بالمرأة. كما أطلقت الدولة مشاريع لتمكين المرأة وتعزيز قدراتها عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية و الدخول إلى معاهد وجامعات لتطوير مستوى التعليم على كافة الأصعدة، اتجهت المرأة في عملها إلى التعليم والمهن الإدارية بشكل خاص. كما لعبت دورا مهما في مجالات المهارات اليدوية، التمريض، الخياطة، النسيج، الخدمات والعمل الزراعي. وعملت على تحسين إنتاجيتها، مما ساهم في تنشيط الصناعات المحلية والاقتصاد اللبناني.

تشير بعض التقارير إلى أن هناك تطورا واضحا في توزيع القوى العاملة في القطاعات، عبر ازدياد دور المرأة في المهن الحرة والمحاماة والهندسة والطب والصيدلة والتعليم الجامعي ، جاء ذلك من خلال ازدياد عدد الدورات التأهيلية لتشجيع وحث المرأة على أخذ القرار والاستقلال الشخصي، فإذ بها تلعب دورا فعالا في مجتمعها وتصبح قدوة لغيرها من النساء. فنجد اليوم مثلا أن 50٪ من عمل الإدارة مخصص للنساء.

على الرغم من التقدم الذي حققته المرأة فهي لا تزال تعاني من صعوبات تحول دون تقدمها وتحقيق طموحها. فنسبة دخول المرأة إلى الجامعات هي بمعدل 45٪ وهي نسبة ضئيلة قياسا إلى بالبلدان المتحضرة وتبقى نسبة الأمية لدى النساء مرتفعة في المناطق الريفية وخاصة للفتاة المتقدمة في السن إذ بلغت هذه النسبة 20٪ في السنوات الأخيرة. (Global trend: Women make gain in higher education) .

بدأت الحاجة إلى تعديل بعض القوانين المجحفة بحق المرأة وبرزت الحاجة إلى تدخل الدولة للتأكد من تطبيق تشريعاتها وقوانينها. فالمرأة لم تحظ بمراتب كافية في الوظائف العليا، فقد حظيت فقط بنحو 9٪ من هذه الوظائف وهي نسبة ضئيلة. وما زالت هناك فوارق بين راتب المرأة وراتب الرجل،فراتب المرأة في كثيرٍ من المجالات يقارب الحد الأدنى للأجور.

الواقع الحالي لتدريب وتأهيل المرأة في لبنان :

ليس هناك، في لبنان، مدارس أو بيوت لتعليم أو تأهيل المرأة الريفية، بل أن الوزارات بالتعاون مع المجتمع الأهلي والمنظمات الدولية تجري دورات تدريبية أو تقوم بمشاريع في مناطق ذات حاجة مدنية/ ريفية حول مواضيع معينة.

الجمعيات الأهلية العاملة على الأراضي اللبنانية :

أوضحت بعض الدراسات أن هناك عددا من الجمعيات الأهلية العاملة على الأراضي اللبنانية والتي تعنى بشؤون المرأة منها جمعيات لبنانية وأخرى عربية . وقد توجه اهتمام الدراسة بنحو

42 جمعية تعنى بتمكين المرأة بتحسين إنتاجيتها وتساعدها على إيجاد دخل من خلال إعداد وتنفيذ مشاريع دعم المرأة الريفية.

هدف المشاريع وتوزيعها حسب القطاعات :

الهدف: دعم المرأة وتأمين دخل إضافي للأسرة وأحيانا دعم الأرملة التي فقدت معيلها خلال الحرب. تتوزع المشاريع التي شملتها الدراسة على القطاعات الإنتاجية التالية:

- خدمات (52٪).
- صناعة (40٪).
- زراعة (6٪).

في القطاع الزراعي :

تدعم المشاريع المرأة الريفية بتحسين مستوى معيشتها عبر برامج تتركز على الإرشاد الزراعي؛ وهي برامج تطبيقية وليست نظرية وتؤمن لها إيرادات مادية ، كما تهدف إلى تطوير الاقتصاد الريفي المتنامي عبر مساعدة المرأة على أداء دور اقتصادي رائد في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للفئات الأكثر فقرا.

تستهدف هذه الدورات التصنيع الزراعي والإنتاج الغذائي وحتى السياحة الزراعية لتحسين إنتاجية المجموعات المستهدفة وتحقيق استقلاليتها.

في القطاع الصناعي:

تهدف المشاريع إلى دعم القطاع الصناعي في مجالات الخياطة والتطريز وتعليم النساء الأشغال اليدوية والصناعات الخفيفة . فالتدريب على الخياطة والتطريز يحظى باهتمام كبير لدى النساء ؛لأنه يمكّن المرأة من مهنة خلال فترة قصيرة دون الحاجة إلى اكتساب تقنيات صعبة ومعقدة .

تقوم الجمعيات بعد التدريب بدعم استمرارية المرأة في العمل فتعطيها شهادات وتساعدها في تصريف إنتاجها (اتفاقات مع مدارس لصناعة الزي الرسمي و/أو التصدير إلى الخارج) .

في قطاع الخدمات :

قطاع الخدمات من أهم القطاعات حيث يحوز على (52٪) من مجال المشاريع ، تدرب الجمعيات النساء في ميادين عدة متفرقة كتصفيف الشعر والتزيين واستخدام الكمبيوتر والمحاسبة وإدارة الفنادق والتمريض. فدورات تصفيف الشعر والتزيين محببة من قبل النساء. لذلك ازداد عدد الخريجات في هذا المضمار ؛ لأنه من السهل إيجاد فرص عمل بالإضافة إلى الاستفادة من الدورة التدريبية على الصعيد الشخصي. قطاع التكنولوجيا الجديدة يثير انتباه الفتيات خاصة ؛لأن فرص العمل متوفرة في المكاتب والشركات والمصانع وعلى مختلف الأصعدة. كما لوحظ أن الأمهات يقبلن على تعلم الكمبيوتر بتشجيع من أولادهن.

توزيع المشاريع بحسب القطاعات :

يشمل مجال الخياطة والتطريز (20.5٪)من المجالات وهي أعلى نسبة، مما يدل على إقبال المرأة على هذه المهنة نظرا لسهولة اكتسابها وعدم حاجتها إلى رأس مال كبير. كذلك الأمر في مجال الأشغال اليدوية، إذ أنها لا تقل كثيرا عن سابقتها وهي (20٪). تقل النسبة في مجال الكمبيوتر (8.5٪) وذلك لصعوبة اكتساب المعلومات في هذا المجال وضعف الطالبات في اللغات الأجنبية وارتفاع أسعار الأجهزة.

توزيع المشاريع بحسب المناطق :

تستأثر العاصمة بيروت وحدها بنحو (80)مشروعا. بينما يضعف هذا العدد كثيرا في المناطق إلى 14 مشروعا في جبل لبنان وعدد (36) مشروعا في جنوب لبنان. تكشف هذه الأرقام عن خلل في توزيع المشاريع مما يؤدي إلى ازدهار مناطق معينة قد لا تكون بحاجة ماسة إليها كالعاصمة بيروت مثلا وتحرم مناطق ريفية أخرى قد تكون في أمّس الحاجة إلى هذه المشاريع.

الجهات المنفذة للمشاريع :

تنفذ الجمعيات الأهلية حوالي (96٪)من المشاريع، وهذه النسبة المرتفعة تؤكد على ديناميكية الجمعيات الأهلية ونشاطاتها وأهمية دورها خلال الحرب الأهلية وبعدها. جدير بالذكر أن الدولة تساهم في دعم كثيرٍ من هذه الجمعيات.

المستوى التعليمي والتوظيفي :

تبلغ ما نسبته نحو (6٪) من هذه المشاريع تتوجه إلى المرأة الأمية، بينما تتوجه نحو (24٪) إلى من يتمتعن بدراسة ثانوية، ونحو (81٪) من النساء يلتحقن بالدورات وهن عاطلات عن العمل. أما الباقيات فهن عاملات يلتحقن بالدورات بغية مضاعفة مهاراتهن أو تحسين أوضاعهن المعيشية.

الوضع الاجتماعي :

نسبة (73٪)من المشاريع تعنى بالمرأة سواء أكانت متزوجة أو أرملة أو مطلقة.

مصادر تمويل الجمعيات الأهلية:

هناك ثلاثة مصادر لتمويل الجمعيات الأهلية في لبنان وهي:

- ✓ التمويل الذاتي: يعنى به المساعدات التي يقدمها القائمون بأمر الجمعيات الأهلية نفسها، مثل مؤسسة الحريري، مؤسسة رينيه معوض أو الزكاة التي يدفعها الأفراد عن أنفسهم في شهر رمضان المبارك .
- ✓ المنظمات الدولية: تساهم بعض الجمعيات الحكومية الأمريكية والأوروبية في تقديم الدعم المادي لهذه الجمعيات الأهلية.
- ✓ مساهمة الدولة اللبنانية: تدعم الدولة عددا من هذه الجمعيات عبر مكتب الاستخدام الوطني .

المشكلات والتحديات للمشاريع :

حصلت في الآونة الأخيرة قفزة نوعية في لبنان حققت للمرأة الكثير من المطالب وغيرت علاقتها بالمجتمع. على الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك عقبات كثيرة تقف في طريق تقدم المرأة. أهم هذه العقبات:

- عدم إتاحة الفرص أمامها للنهوض .
- تهميش مساهمتها في النشاط الاقتصادي .
- عدم تكامل المشاريع .

مشكلات المرأة الريفية :

- ❖ عدم إتاحة فرص العمل أمامها وعدم توفر أساليب التدريب على العمل .
- ❖ عدم تنمية الفكر التعاوني .
- ❖ صعوبة تصريف الإنتاج .

❖ فقدان للتنمية البشرية المستدامة .

التوصيات المستقبلية :

- إقامة حملات توعية للنساء: خصوصا الريفيات منهن .
- التأهيل والتدريب المهني للمرأة العاملة .
- دعم النشاطات الأخرى .
- تقوية المرأة في النواحي الاجتماعية وإعطائها الدعم المعنوي .
- الترشيد الاقتصادي الحديث للمشاريع التقليدية .
- دعم المبادرة الفردية للمرأة .
- إتباع سياسة تسويق وتصريف عامة .
- التركيز على المشاريع التي توجه المرأة نحو الخبرات ؛لأنها نادرة في سوق العمل اللبناني .
- التركيز على قطاع التكنولوجيا الجديدة .
- ضرورة متابعة مشاريع محو الأمية ومشروع محاربة العنف ضد المرأة .
- التعاون بين الجمعيات الأهلية والقطاع العام وكافة قطاعات الإنتاج.

الخاتمة :

تفعيل دور المرأة وإدراك مدى قدراتها وطاقاتها وتقديم كل مساعدة لها لتنمو وتتقدم هو الأساس في نجاح المجتمع وازدهاره وتطوره. عندئذٍ فقط يستطيع الوطن أن ينمو ويتقدم. فهنا يأتي قول الشاعر حافظ إبراهيم على هذه النقطة:

"الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق".

فالنجاح هذا لا يتم إلا بتضافر الجهود والتعاون الكلي بين الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية وفي مد الجسور مع المؤسسات العالمية التي تهتم بهذا الموضوع. لكن يبقى الرهان على مدى رغبة المرأة في: التجديد، والخلق ، والابتكار ، والإبداع.

واقع وآفاق تجارب مدارس / بيوت المرأة الريفية في مصر

الدكتورة/أمان علي الجارحي

مقدمة :

لقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر من الأمور الحرجة في معظم الدول النامية وذلك بسبب زيادة النمو السكاني وتدهور الموارد الزراعية المحدودة وغيرها من محددات زيادة واستمرارية الإنتاج الزراعي والإدارة الجيدة للموارد مما يفرض العديد من التحديات أمام أجهزة البحث والإرشاد الزراعي في هذه الدول .

ولقد حققت طرق الإرشاد الحكومية التقليدية نجاحا محدودا خاصة مع صغار المزارعين ؛ لأنها ركزت على تلقين حزم توصيات جاهزة كحل لمشاكل المزارعين الذين لم يكونوا مشاركين بدرجة كافية أو غير مشاركين على الإطلاق في تحديد احتياجاتهم ومشاكلهم أو في اختيار الحلول المناسبة لهم.

تقدم المدارس الحقلية للمزارعين بديلاً لمنهج الإرشاد التقليدي وهي تستهدف :

- تعريض المزارعين لعملية تعليمية محورها الإنسان.
- تمكن المزارعين من تعلم وتفهم مبادئ وأسس ومجريات العمليات التي يقومون بها، والتي تؤدي إلى زيادة معارفهم وقدراتهم وتنمية مهاراتهم من أجل ممارسات أفضل لإدارة وصيانة الموارد الزراعية وتعظيم العائد منها.

بداية إنشاء المدارس الحقلية في مصر :

- مشروع برنامج تطوير قطاع القطن (CSPP). بعدد 128 مدرسة حقلية بالدقهلية، و (14) مدرسة حقلية ببني سويف عام 1996م.
- مشروع إدارة المكافحة المتكاملة للآفات (IPM) بالإسماعيلية بعدد (128) مدرسة حقلية،وبمحافظة بني سويف بعدد (56) عام 1997م.
- في عام 1999 بدأ المشروع المصري الألماني للتنمية البستانية في تنفيذ أول مدرسة حقلية في محافظة الفيوم ، وبعد ذلك بأشهر قليلة ظهر المشروع الألماني المصري في الفيوم للمكافحة المتكاملة .
- وفي بداية عام 2001م اندمج المشروعين عندما انتقل المشروع الألماني المصري للمكافحة المتكاملة من مرحلة الإعداد إلى مرحلة تنفيذ أنشطة مدارس المزارعين الحقلية .

اتضح أن مدارس المزارعين الحقلية المطبقة في مصر تختلف عن مدارس المزارعين الحقلية الأصلية التي بدأ تنفيذها في آسيا ، والتي طبقت في مصر لأول مرة بنفس المفهوم الأصلي لمدارس المزارعين الحقلية المطورة في آسيا ، ولكن بعد فترة شهدت تحولات لكي تتناسب مع البيئة الثقافية المصرية، ومن ضمن هذه التحولات ما يلي:

1. تراوح عدد المزارعين المشاركين في المدارس الحقلية الآسيوية بين 20 و 25 مزارعا ، ولكن وجد من الصعب في مصر تنظيم (25)مزارعا ، وذلك لأن معظم الميسرين (المرشدين الزراعيين) معتادين على العمل مع المزارع بشكل فردي. وعلى ذلك لوحظ أن المدارس تبدأ بدعوة (15)مزارعا وتنتهي على الأقل بنحو (10) مزارعين في نهاية الموسم .
2. زمن الجلسة الواحدة قد يدوم من (3ـ4)ساعات في الدول الآسيوية ، ولكن في مصر تدوم لحوالي ساعتين فقط ، وذلك لأن المزارعين المصريين اعتادوا على زيارة المرشدين الزراعيين لهم لمحاولة إقناعهم وجذبهم للمشاركة في الأنشطة الإرشادية .
3. أوجدت الإدارة المركزية مدربين في هذا المجال على المستوى المركزي وكذلك على مستوى المحافظات .

4. تم تحقيق العديد من المكاسب الفنية و المهارية لدى المزارع و المرشد باستخدام أسلوب المدارس الحقلية .

تم تحقيق العديد من المكاسب الفنية و المهارية لدى المزارع و المرشد باستخدام أسلوب المدارس الحقلية و هي :

1. تحسين و تطوير العلاقة بين المرشد الزراعي و المزارع و الباحث.
2. تنمية قدرة المزارع على مواجهة المشكلات التي تعترضه بشكل فردي أو جماعي .
3. تنمية مهارة المزارعين أنفسهم و تحديد احتياجاتهم و أولياتهم .
4. إعطاء المسئولية للمزارعين لتحقيق أفضل استخدام لمواردهم .
5. تحسين مهارة الاعتماد على الذات .
6. عمل الزراع مع بعضهم كعمل جماعي مشارك .
7. تنمية مهارة الزراع على تقييم التكنولوجيا المقدمة لهم .
8. جعل قراراتهم تستند إلى الملاحظة و التحليل و الفهم .
9. التعلم بالخبرة و الممارسة بدلا من مجرد إتباع توصية .
10. تحول المزارع من مزارع سلبي متلقيا للتعليمات إلى صانع قرار يتمتع بالاستقلالية .
11. تطوير المرشد الزراعي من مجرد ناقل للمعلومة إلى ميسر لتنمية وعي و مهارات المزارعين .

تنفيذ المدارس الحقلية : تستمر المدرسة الحقلية لمدة عام، حيث يتم اللقاء بشكل أسبوعي لمدة ساعتين، يتناول خلالها الموضوعات التي تمس حياة الدارسين والدارسات، والمدرسة عبارة عن مكان بسيط مظلل، مفروش بالحصير معد على قطعة أرض تابعة لأحد الدارسين، ويكون الحقل التعليمي بالقرب من المدرسة حتى يتمكن المشاركين من تجريب مختلف الممارسات الزراعية التي يتم تناولها داخل المدرسة الحقلية .

يستند منهج الدراسة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمزارعين وإلى عملية التعليم بالمشاركة وبالأسلوب التجريبي، وتكون نقطة البداية لكل مدرسة حقلية هي تحديد الاحتياجات، مع مراعاة النوع الاجتماعي، حيث يتم تحليل المشاكل التي يعاني منها الدارسون والدارسات في حياتهم اليومية، ومن ثم عمل قائمة بالموضوعات طبقا لأهميتها.

التجارب المصرية :

أولا : محافظة الفيوم : تم إدخال منهج المدارس الحقلية للمزارعين في الفيوم من خلال:

1. مشروع المكافحة المتكاملة من خلال المشروع المصري الألماني للمكافحة المتكاملة (1996م)
2. مشروع النهوض بمحصول القطن من خلال البرنامج المصري الألماني لتطوير قطاع القطن (1997م) .
3. المشروع الهولندي (إنتاج الخضر والفاكهة) بمحافظة الفيوم (1998م)وتم تشغيل عدد (40)مدرسة حقلية تضم حوالي (1000) مزارع وغالبيتهم من السيدات "من مزارعي الطماطم".

4. من خلال مشروع البساتين الزراعية الهولندية في عام 1998م ، ومن خلال برنامج هادف أكد على نجاح واستمرارية أسلوب المدارس الحقلية بالمحافظة كوسيلة عملية وعلمية لتعلم المزارعين والريفيات ليصبحوا خبراء في إدارة مزارعهم .
5. تطور منهج المدارس الحقلية، تحت مظلة مشروع الإدارة المتكاملة للآفات منذ عام (2001م)حتى عام (2007م)، كطريقة للإرشاد الزراعي تستهدف تحسين الممارسات الزراعية في مجال الإدارة المتكاملة للآفات .

محافظة الفيوم :

في يناير عام 2008م بدأ مشروع المدارس الحقلية للمزارعين بالفيوم ، ويستند هذا المشروع إلى سلسلة من المشروعات الفنية التي نفذت في قطاع الزراعة بمحافظة الفيوم . قام المشروع بإنشاء (608) مدرسة حقلية منذ المرحلة التمهيدية للمشروع منها (237) مدرسة أنهت الفترة المقررة لها.

تدار حاليا (371) مدرسة حقلية للمزارعين تنتشر في كافة أنحاء محافظة الفيوم ، وتستمر المدرسة الحقلية لمدة عام حيث يتم اللقاء على نحو أسبوعي، وتتنوع المدارس الحقلية فيما بين مدارس حقلية للمزارعين بنسبة (21٪)، ومدارس حقلية للمزارعات بنسبة (44٪)، ومدارس مشتركة بنسبة (33٪). في 2012م تم إعادة تفعيل دور المدارس الحقلية بالفيوم من خلال مشروع جديد ينفذ بالتعاون بين الحكومتين المصرية والهولندية ويعمل على توعية المزارعين وتثقيفهم بأهم القضايا واحتياجات المجتمع ومحو أميتهم ورفع مستواهم ، ومنح الفلاحين قروضا ميسرة لعمل مشروعات صغيرة ومتوسطة بالإضافة إلى تدريبهم على كيفية إدارة المشروعات من خلال برامج تدريبية للمزارعين على أسلوب عمل المدارس الحقلية.

نظرا للتنفيذ الناجح لمنهج مشروع المدارس الحقلية باعتباره آلية مبتكرة وغير مكلفة وفعالة، تقرر أن يتناول المشروع الحالي 2015 ليس فقط الممارسات الزراعية، بل مجموعة كبيرة من

قضايا التنمية البشرية ذات الصلة المباشرة باحتياجات الرجال والسيدات في المناطق الريفية في الفيوم.

محافظة البحيرة:

في إطار نشر وتطبيق المدارس الحقلية للمزارعين في محافظة البحيرة، قامت إدارة الإرشاد الزراعي بمديرية الزراعة، بتنفيذ المدارس الحقلية للمزارعين (سيدات ـ رجال) في أربعة مراكز هي "كفر الدوار، وأبو حمص، والمحمودية، وحوش عيسى" تتناول محاصيل القمح والخرشوف والفول البلدي.ويبلغ عدد المشاركين بالمدرسة حوالي (25) مزارعا، يتم اختيارهم ممن لديهم الرغبة في المشاركة لتكوين مدرسة حقلية للمزارعين بنظام تعليم غير رسمي، وتستمر المدرسة الحقلية لمدة عام حيث يتم اللقاء على نحو أسبوعي لمدة ساعتين من أجل تناول الموضوعات التي تمس حياة المشاركين.

يستند منهج الدراسة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمزارعين وإلى عملية التعليم بالمشاركة وبالأسلوب التجريبي، وتكون نقطة البداية لكل مدرسة حقلية هي تحديد الاحتياجات ومع مراعاة النوع الاجتماعي، حيث يتم تحليل المشاكل التي يعاني منها المزارعون في حياتهم اليومية، كما تتضمن عملية التعليم بالأسلوب التجريبي تجارب مبسطة عن الحقول التعليمية، والملاحظات الحقلية المنتظمة والتحليل الجماعي، حيث يتاح للمشاركين بالمدرسة فرصة اكتساب المهارات الضرورية والمعارف التي تؤهلهم لتحسين حياتهم، وذلك عن طريق الربط بين المجتمعات الريفية والجمعيات الأهلية المعنية . ويقوم بدور "الميسرين" كوادر من مديرية الزراعة بالبحيرة والإدارات الزراعية، حيث يلعب الميسر دورا محوريا في إدارة المدرسة الحقلية.

وحدة إدارة مشروعات تطوير الري الحقلي ومشروع إنتاجية المياه الزراعية ومواءمتها مع التغيرات المناخية.

برامج توعية للمزارعين تنفذها المدارس الحقلية بالبحيرة حول تحصين أمراض الحيوانات والطيور:

بدأت المدارس الحقلية للمزارعين،المنفذة بالتعاون بين مديرية الزراعة بالبحيرة (الإرشاد الزراعي) وبين وحدة إدارة مشروعات تطوير الري الحقلي ومشروع إنتاجية المياه الزراعية ومواءمتها مع

التغيرات المناخية، في توعية صغار المزارعين والمزارعات الريفيات بأهم الأمراض التي تصيب الحيوانات والتحصينات الوقائية لها بالاشتراك مع مديرية الطب البيطري بالبحيرة (إدارة الإرشاد البيطري).
توعية السيدات الريفيات بالمدرسة الحقلية بناحية دسونس مركز أبو حمص بأهم الأمراض المعدية المنتشرة خلال هذه الفترة وحثهم بأهمية إجراء التحصينات البيطرية وذلك لمنع انتشار الكثير من الأمراض التي تؤدي لحدوث خسائر فادحة وكذلك تعريفهم بمدى وبائية هذه الأمراض وطرق المكافحة.
تم تعريف المزارعين بمظاهر الآفات التي تصيب الحيوانات والدواجن وذلك لتلافي الخسائر الاقتصادية المتوقع حدوثها من انتشار هذه الآفات وأيضا شرح الأعراض التي يمكن أن تظهر على الإنسان في حالة الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان وكذلك بعض أعرض الإصابة بأمراض الدواجن وطرق الوقاية والعلاج.
وأوصت فعاليات المدارس الحقلية للمزارعين بالبحيرة بالاهتمام بالنواحي الصحية والغذائية للحيوان، وتنظيف الحظائر جيدا للتغلب على انتشار الأمراض التي تنتشر نتيجة لارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف حيث أنها تساعد على انتشار الطفليات الخارجية مما يؤدي لانتشار الأمراض، والاهتمام بالرعاية الجيدة للحيوانات وتوعية المربين بضرورة تحصين الحيوانات.

- ١٠ لمدرسة الحقلية بعزبة الـ 400 التابعة لناحية عزب بسنتواي – مركز المحمودية – ومدرسة الصاغ الصغرى بناحية البسلقون – مركز كفر الدوار:

تم عمل تحليل بيئي زراعي في الحقل الإرشادي المنزرع بمحصول القمح التابع لكل مدرسة الحقلية بأخذ عينات من الحقل وتسجيل الملاحظات الحقلية وتحضير ملصقات تتضمن تحليل البيانات الحقلية والإجراءات اللازم اتخاذها (اتخاذ القرار) وتمت مناقشة الموضوع الرئيسي والفرعي لبرنامج عمل المدرستين الحقليتين كالتالي:

الموضوع الرئيسي:
مراحل نمو نبات القمح وأثرها في الإنتاجية من حيث زراعة القمح في الميعاد المناسب والأمثل في حقول المزارعين هو من أهم أهداف نشر التقنيات الزراعية للحصول على محصول عالٍ وزيادة إنتاجية الفدان.

الموضوع الإضافي:
تنفيذ كومة أعلاف من قش الأرز لتغذية الحيوانات عليها، حيث تعتبر المخلفات الزراعية النباتية ثروة اقتصادية هائلة تحقق توفير الأعلاف .

استكمالا لنجاح تجربة تنفيذ مدارس حقلية للريفيات بالبحيرة سيتم إضافة عدد 8 مدارس حقلية بمراكز أبو حمص – دمنهور – كفر الدوار – المحمودية ليصبح عدد المدارس بمحافظة البحيرة 13 مدرسة حقلية يشارك في دعمها إلى جانب الإرشاد الزراعي بالبحيرة مشروع تطوير الري الحقلي ومشروع إنتاجية المياه الزراعية ومواءمتها مع التغيرات المناخية .

كما تواصل المدارس الحقلية للمزارعات " سيدات "بنشر ممارسات الزراعة النظيفة في حقول المزارعات، في إطار التوعية لإنتاج غذاء نظيف وآمن عن طريق إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم فيما يتعلق بكيفية تطبيق برامج الزراعة النظيفة.لترسيخ مفهوم المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية لإيجاد وعي عن مخاطر الاستخدام غير الرشيد للمبيدات الكيماوية على الإنسان والحيوان والتربة، وإنتاج محاصيل زراعية لا يستخدم في إنتاجها المبيدات والأسمدة الكيماوية، ولكنها تقوم فقط على استخدام الأسمدة العضوية والمبيدات الحيوية وبدائل المبيدات بهدف حماية صحة الإنسان وحماية البيئة من التلوث وهو ما يجعل لمنتجات الزراعة النظيفة قيمة عظيمة .

نجح التعاون مع مديرية الزراعة والإدارة الزراعية بمركز ومدينة أبو قرقاص، ومؤسسات المجتمع المدني في دعم العمل الأهلي والتطوعي والتي تسعى لتطوير النجوع والقرى والاهتمام بالفئات المهمشة، في تدريب عدد (588) سيدة مزارعة في (24) فصلا حقليا على مستوى محافظة المنيا .

مشروع المدارس الحقلية بالمنيا يعتبر فكرة رائدة على مستوى الجمهورية يستهدف المزارعات ذات الحيازة الزراعية الصغيرة "أقل من 12 قيراطا" وفيه تتعلم المرأة كافة المواضيع الزراعية والتنموية، ويتم منحها البذور والسماد مجانا لأرضها ، كما يقدم لهم أيضا المشروع برامج تعليمية لمحو الأمية. وذلك لتحسين حالة السيدات الريفيات الاجتماعية والاقتصادية ورفع الوعي لديهن في مختلف القضايا.

محافظة قنا :

تهدف شبكة مصر للتنمية المتكاملة ، والتي تأسست في عام 2012م، إلى بناء نماذج تنمية قابلة للتكرار وهي نماذج تخلق فرص عمل فعالة ومستدامة تعزز التمكين الاقتصادي للأسر المعيشية الفقيرة، والمرأة والشباب وصغار المزارعين. يتمثل هدف الشبكة في تحقيق تنمية متكاملة ومستدامة في ثاني أفقر محافظة في مصر، وهي محافظة قنا في صعيد مصر.

لقد وفر برنامج التنمية الزراعية المستدامة وحده التدريب لعدد (1245)متدربا ـ (20٪)من الإناث ـ . ووفر العمل لحوالي نصف عدد إجمالي المستفيدين (411) مستفيدا من البرامج الثلاثة لشبكة مصر للتنمية المتكاملة. إن التدخلات المتعددة من خلال البرامج الثلاثة تعمل في الوقت ذاته في أكثر من (35) قرية بقنا، وتوضح الطبيعة المتكاملة لأنشطة شبكة مصر في دعم التنمية الشاملة على كافة الأصعدة.

تدعم شبكة مصر للتنمية المتكاملة أيضا صغار المزارعين عن طريق مدارس المزارعين الحقلية التي تقدم دورات، و قوافل بيطرية وتدريبا متخصصا لموظفي الإرشاد الزراعي يركز على تحسين الغلة و تقليل الهدر فيما بعد الحصاد فيما يتعلق بالمحاصيل ذات الأولوية . وحتى تاريخه، حضر أنشطة تلك المدارس (366) شخصا- من مزارعين/ منظمات غير حكومية وموظفي الإرشاد الزراعي بالوزارة.

من خلال البرنامج، أعدت عدة دراسات أولية تقيم الميزة التنافسية لمنتجات المحاصيل والماشية، ونمط زراعة المحاصيل الأمثل والواعدة، وسلاسل قيم للمنتجات والأنشطة الزراعية الواعدة في محافظة

قنا في صعيد مصر. إضافة إلى هذه الدراسات الأولية، فقد استحدث برنامج التنمية الزراعية المستدامة عدة نماذج/ مشروعات في قنا مثل:

- استحداث نموذجين لتصنيع الألبان بغرض تقليل ما يهدر من الألبان، زيادة القيمة المضافة، توليد الدخل للأسر الفقيرة وصغار الملاك للماشية (المرأة في الأساس)، وتعزيز الأمن الغذائي و التغذوي على مستوى كل من الأسرة المعيشية والمستوى الوطني.
- إعادة تدوير المخلفات الزراعية من أجل إنتاج السماد العضوي وعلف التبن في حيّين من أحياء قنا. وحتى تاريخه، فقد نجح المشروع في تدريب (421)شخصا، واستخدم (131) عاملا لإعادة تدوير (310.9)طنا من المخلفات في عام 2014م.
- النماذج المتكاملة للمزارع السمكية في أحجام مختلفة تتراوح بين فدان و10 أفدنة وسوف يتبع نظما إدارية مختلفة بدءا بجمعيات تنمية المجتمع وصولا إلى الشراكات مع الحكومة.
- تمثل تربية الدواجن بشكل آمن في الأفنية الخلفية مكونا آخر ومن المتوقع أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي و التغذوي للأسر المعيشية والقرى إضافة إلى تمكين المرأة.
- زراعة الأسطح هي مكون آخر من المشروع ومن المتوقع أن يعزز الدخل والوضع التغذوي للأسر المعيشية الفقيرة (مع تأكيد خاص على المرأة والأطفال).

المدارس الحقلية الحياتية لصغار الحائزين من المزارعين الشباب والنساء :

•مناطق تنفيذ المشروع :

يتم تنفيذ أنشطة المشروع في عدد (40) قرية في خمس محافظات (الفيوم ـ بني سويف ـ أسيوط ـ سوهاج ـ أسوان) .

•أهداف المشروع :

1ـ إنشاء المدارس الحقلية الحياتية لصغار الحائزين من المزارعين الشباب .

2ـ إنشاء المدارس الحقلية الحياتية للنساء .

أهداف المدارس الحقلية الحياتية للنساء :

1. بناء قدرات النساء على التفكير الجماعي ، والتحليل للمشاكل ، واقتراح الحلول ، وبالتالي اتخاذ القرار الجماعي .
2. تقديم وتطبيق إرشادات وممارسات ، ونماذج زراعية جيدة للزراعة المنزلية، التي تستطيع من خلالها المرأة أن تعمل على توفير قدرٍ من العناصر الغذائية المطلوبة لأسرتها ، بالإضافة إلى إمكانية بيع الفائض لجني مزيد من الدخل .
3. تقديم وتطبيق ممارسات من شأنها رفع القيمة المضافة للإنتاج الزراعي ، بالتركيز على ممارسات ما بعد الحصاد.
4. تناول لبعض الموضوعات الحياتية الهامة ، وبالأخص في مجالات الأمن الغذائي والتغذية ، وإدارة المنزل ، والأمومة والطفولة ، وذلك لرفع القدرات والمهارات وبناء الوعي حولها.

واقع وآفاق تجارب مدارس / بيوت المرأة الريفية في المغرب

الأستاذة/ سميرة الرايس

مقدمة :

رغم مساهمتها الحيوية ومشاركتها القوية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي وبالتالي دورها الفعال في عملية التنمية ، لا تزال المرأة القروية تعاني من عدة محددات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، مؤسساتية وتكنولوجية، تحول دون الاستفادة من كل كفاءاتها وعطاءاتها، وبالتالي تحد من طموحاتها وتجعلها طاقة غير فعالة بالكامل .

تدخلات وزارة الفلاحة والصيد البحري في مجال التنمية السوسيو اقتصادية للمرأة القروية قد أولت الوزارة عناية كبيرة بانشغالات المرأة القروية عبر دعم البرنامج السوسيو اقتصادي الموجه لها والذي يهم بالأساس النهوض بأوضاع هذه الشريحة الاجتماعية، من خلال إدراج عمليات التأطير المقرب عبر مدارس وبيوت المرأة القروية ودعم المشاريع المدرة للدخل التي تهدف بالأساس إلى تثمين الإنتاج المحلي،والمساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المتكاملة ، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار للسكان القروي .

برنامج التنمية السوسيو اقتصادية للمرأة القروية .

وقد وضعت وزارة الفلاحة والصيد البحري برنامجا سوسيو اقتصاديا لفائدة المرأة القروية ابتداءً من 2002 م يتضمن:

- تحسين دخل المرأة والأسرة القروية عبر خلق وتمويل مشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء القرويات .
- المساهمة في إدماج المرأة القروية في العمل المنتج عبر إحداث مدارس خاصة بها للرفع من قدراتها عن طريق التكوين التقني التطبيقي ومحو الأمية الوظيفي .
- تشجيع التنظيمات المهنية الفلاحية ، النسوية (التعاونيات، الجمعيات...) .
- تأطير النساء القرويات لأجل إكسابهن المهارات اللازمة وتحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية عبر البيوت الخاصة بهن التي تمكنهن من استيعاب التكنولوجية الجديدة في الميدان الفلاحي من خلال تنظيم أيام إخبارية، وزيارات ميدانية، وتنظيم مباريات لأحسن منتجة، والحقول التوضيحية.....الخ.

حصيلة المنجزات للبرنامج السوسيو اقتصادي للمرأة القروية:

يمكن إجمال حصيلة المنجزات خلال العشر سنوات الأخيرة، بكونها إيجابية بصفة عامة بحيث تم تمويل أكثر من (700) مشروع مدر للدخل يهم تربية الدواجن والنحل، تربية الأغنام والماعز والجمال، وعدة ميادين أخرى كتربية الأرانب و صناعة الأجبان و استخلاص زيت الزيتون والأركان. ويصل عدد النساء المستفيدات من هذه المشاريع إلى أكثر من (14000) امرأة مستفيدة.

- كما نخص بالذكر أن ثمانية مشاريع مدرة للدخل قد أنجزت في مجال تربية النحل بتمويل من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية وذلك لفائدة مائة امرأةٍ قروية خلال موسم 2012 م، وخمسة أخرى هي في طور الإنجاز خلال موسم 2013م لفائدة (65) امرأة.

إيجابيات البرنامج السوسيو اقتصادي للمرأة القروية :

- أما فيما يخص إيجابيات البرنامج السوسيو اقتصادي للمرأة القروية فنخص بالذكر:
- النتائج الإيجابية لتجربة المشاريع المدرة للربح وذلك في مجال تحسين الدخل العائلي والتغذية والتمدرس.
- الزيادة الملحوظة في طلبات النساء القرويات للاستفادة من المشاريع المدرة للدخل وكذلك من مختلف عمليات الإرشاد والتأطير .
- التجاوب التام للمرأة القروية مع مختلف البرامج والمشاريع في حالة توفر شروط المشاركة والحوار في مختلف المراحل .
- تزايد مستمر في عدد الجمعيات والتعاونيات النسوية الهادفة لخلق مشاريع مدرة للدخل .

نماذج لمشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء القرويات

مشروع إنتاج الأرانب بمديونة

مشروع إنتاج وتثمين منتوجات الأركان بسوس ماسة درعة:

واقع وآفاق تجربة مدارس /بيوت المرأة الريفية في موريتانيا

السيدة/ تحيا بنت محمد بوك

مقدمة :

في إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة ، وانطلاقا من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال ، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءا أساسيا في عملية التنمية ذاتها ، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر، ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية ، وقد أصبح لزاما أن يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال ، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن.

و سطرت المرأة في العصور القديمة والحديثة وخاصة في المجتمعات الإسلامية أسطرا من نورٍ في جميع المجالات، حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنانة وأديبة وفقيهة ومحاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريفة . وإلى الآن ما زالت المرأة في المجتمعات الإسلامية، خاصة في موريتانيا، تكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها ، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة ، وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجه اقتصادياته ، وهي البنت و الأخت و الزوجة ، وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دورا لا يمكن إغفاله أو التقليل منه .

من خصوصيات توزيع الأدوار داخل المجتمع القديم، أنه كان يمارس وصاية على المرأة، مما ولد تراكمات سيكولوجية أثرت على مكانتها خلال عقودٍ من الزمن، بالإضافة إلى ممارسة القوة على المرأة مما دفع إلى وجود خلل اجتماعي، ورغم ذلك فإن المرأة في المجتمع تحظى بالكثير من الحقوق مما شجعهن على مزيد من بذل الجهد لمواجهة التحديات القائمة، والتمسك بالحقوق الشرعية وعدم قبول نظرية "الإنزال الحر"، أي تقديم إنجازات جاهزة للمرأة دون أن تبذل فيها جهدا، والمرأة الموريتانية قوية وقادرة على نيل مكانتها الحقيقية ليس بالضرورة عن طريق "ثورة على الرجل" ولكن "التخلص من السلطة الذكورية بما تمليه ضرورات العصر ويكفله الدين الحنيف.

والمرأة الموريتانية بشكل عام و الريفية بشكل خاص تعاني نوعا ما من مشاكل المركزية والجغرافية حيث يجب أن نعمل جميعا على حضورها في كافة المجالات.

ويرى خبراء أن تعزيز المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتحرير طاقتها والتخفيف من عبء المسؤوليات الأسرية الملقاة على عاتقها يشكل شرطا أساسيا للرفع من مستوى المرأة في دوائر صنع القرار وتحقيق مشاركة عادلة للنساء في التنمية. وقد استطاعت المرأة الموريتانية أن تشغل جميع مراكز صنع القرار حيث أصبحت وزيرة وسفيرة ووالية وقاضية (محافظة) علاوة على ولوجها قطاعات الشرطة والجيش والدفاع المدني.

ورغم الحضور القوي للمرأة الموريتانية في المشهد السياسي والإداري في البلاد خاصة بعد وصولها إلى مكانة متقدمة في الأجهزة الحكومية بالدولة بالإضافة إلى المجالس المنتخبة من قبل الشعب، إلا أن تقارير حقوقية تؤكد أن نسبة مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية لا تتعدى (7٪) ، ونسبة (20٪) في المناصب السياسية بقوة القانون، وترجع منظمات المجتمع المدني أسباب ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية رغم التشريعات والقوانين التي تشجعها على ذلك، إلى تفشي الأمية في صفوف النساء حيث تبلغ نسبتها بين النساء (50٪) وتمثلن (51.13٪) من السكان.

المساهمة الاقتصادية للمرأة:

تلعب المرأة الموريتانية دورا لا يستهان به في تثبيت السكان في المناطق الريفية وتحسين ظروف معاشهم وخاصة زيادة مداخيلهم، مع تحسين الأمن الغذائي عبر زيادة وتنويع عرض منتجات النساء وإسهامهن في تخفيض الواردات وزيادة دخل المنتجين، كما أنه يعتبر ضروريا لتخفيف الفقر وخاصة في صفوف النساء وصيانة التراث الطبيعي من منظور التنمية المستديمة التي تأخذ في الحسبان ندرة المواردو تحسين استغلالها.

شهدت مساهمة النساء في الإنتاج الزراعي ارتفاعا في عام 2000م، بلغ نحو (28.1٪) مقارنة بنحو (23.3٪) في عام 1988م مما يشير إلى تزايد النمو الاقتصادي لدى النساء ولكن نسبة النساء في الوظائف المأجورة لا تتجاوز (12.5٪) بالنسبة للرجال .

المرأة الموريتانية والمشاركة السياسية:

وقد أبانت النساء في موريتانيا عن كفاءات وقدرات عالية خولت لهن الوصول إلى مناصب القرار، مستفيدات من قوانين عززت مكانة المرأة ورفعت بعض التحفظات عن حقوقها ورسخت مبدأ المساواة والاستقلالية، ولا تزال المرأة الموريتانية تطمح إلى المشاركة بكثافة في التنمية والوصول إلى المناصب العليا والرفع من مستوى تمثيلها في دوائر صنع القرار رغم تمثيلها بأربعة مناصب حكومية وكثير من المجالس البلدية. واستجابة لتطلعات المرأة السياسية كرس الدستور الموريتاني الصادر سنة 1991م الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية التي تمت المصادقة عليها سنة 2004م وتم تحيينها سنة 2008م والتي تهدف إلى دعم المزيد من حقوق المرأة من خلال:

- التطبيق الفعلي لمدونة الأحوال الشخصية.
- تنفيذ توصيات الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة.
- تدعيم قدرات الهيئات المعنية بترقية الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة.
- إقامة آليات تشاور وتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ووزارة العدل والبرلمان والمجتمع المدني. مما مكن المرأة من المشاركة السياسية و الاقتصادية بشكل فعلي رغم المعوقات الاقتصادية والاجتماعية.

نذكر في هذا الصدد سعي الحكومة الموريتانية في تطوير وترقية إنتاج المرأة في الريف من خلال البرامج التي تنفذها كتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة سابقا ولاحقا بوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في المناطق الريفية والتي تهدف

أساسا إلى الحد من النزوح الريفي والهجرة وخلق فرص عمل مدرة للدخل وتحسين الظروف المعيشية للمرأة الريفية كما ترمي إلى زيادة قدراتها على التعرف على الفرص الاقتصادية المتاحة لشريحة النساء في المناطق الريفية ،طبعا تلك البرامج ساهمت بشكل كبير في تطوير وتنمية إنتاج المرأة في الريف الموريتاني.

المرأة و الأمن الغذائي :

يرى العديد من الباحثين أنه على الرغم من أن النساء و الرجال لديهم أدوار مختلفة و متكاملة في بعض الأحيان لتوفير و ضمان الأمن الغذائي على مستوى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية إلا أن النساء وخاصة الريفيات يضطلعن غالبا بدور أكثر في استمرارية التغذية وسلامتها وضمان جودتها ، ويتحملن المسئولية عن تجهيز و تحضير هذه الأغذية لأسرهن ، إلا أن تقسيم العمل في الإنتاج الزراعي بين الرجال و النساء يتباين بشكل كبير من إقليم إلى آخر ومن بلدٍ إلى بلد آخر .

غير أن السمة الغالبة أن يتحمل الرجال المسئولية عن المحاصيل الكبيرة وخاصة عندما نكون بصدد الحديث عن استخدام (الميكنة في الإنتاج الزراعي) ، على الرغم من أن استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة يسهل المهمة أمام المرأة، إلا أنها عادة ما تعتني بإنتاج الأغذية الموجهة إلى الاستهلاك الأسري من خلال زراعة المحاصيل الصغيرة وسريعة النضج.

ويرى العديد من القائمين على الدراسات المهتمة بالأمن الغذائي أنه لابد لراسمي الإستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام أن تأخذ بعين الاعتبار الدور الحاسم للمرأة في إنتاج الأغذية و توفيرها و تجهيزها، وأن تعمل على معالجة مسألة محدودية حصولها على الموارد الإنتاجية.

وتساهم المرأة الموريتانية من خلال تجمعات تعاونية، في ضمان الأمن الغذائي لأسرتها من خلال العديد من الأنشطة منها:

1ـ زراعة الخضروات (وخاصة المروية منها) .

2ـ تربية الماشية في إطارها الضيق) التي توفر الحليب وكذلك من خلال النشاطات التعاونية لتوفير اللحوم .

3ـ الصناعات اليدوية البسيطة المستعملة أساسا في المنازل للأغراض السياحية.

تتمثل النشاطات الأساسية التي تمارسها النساء الموريتانيات على التوالي: في الزراعة (48.6٪) والتجارة (13.5٪) رغم أن نسبة البطالة تبلغ على المستوى الوطني (32.5٪) لدى الرجال (47.3٪) لدى النساء .

الدور المحوري للمرأة الموريتانية في ضمان الأمن الغذائي الأهلي يؤهلها دون شك إلى لعب دور محوري في حملات مكافحة الفقر وزيادة الإنتاج الزراعي ويعزز هذا الدور بشكل ملحوظ إذا ما حصلت التجمعات النسوية على دعم وتوجيه نحو استخدام أساليب الإنتاج المتطور كالمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وتطبيق تقنيات بسيطة و صحية و سليمة بيئيا مثل التقليل من استخدام المواد الكيماوية في الزراعة وتثمين المعارف المحلية .

تجربة اتحاد رابطات التسيير التشاركي لواحات الحوضين:

تأسس اتحاد رابطات الحوضين في 2007/06/26م من طرف (11) رابطة وقد وصل عدد منتسبيها الآن إلى (20) رابطة تضم (5236)منتسبا منهم (3525)امرأة والباقي موزع بين التعاونيات النسوية و الرجال حيث يضم(146)تعاونية نسوية.

ويتولي الاتحاد عمليات التنسيق مع الشركاء في مجال التنمية من أجل الحصول على التمويلات الضرورية لتنمية القرى المكونة له وقد تمكن الاتحاد وبالتعاون مع شريكه الرئيسي (برنامج التنمية المستديمة للواحات الممول من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعود له الفضل في المساعدة في تأسيس الرابطات) من تأسيس صناديق للاستثمار والقرض الواحاتي تتولى عمليات تمويل المشاريع الفردية لمنتسبيها ويبلغ رأس مالها (60) مليون أوقية موريتانية، ويتولى تسييرها مجموعة من النساء تولى الاتحاد تكوينهن على التسيير والمحاسبة.
كما قام بتمويل بعض الأنشطة المدرة للدخل الضرورية في تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف وتقريب بعض الخدمات منهن مثل فتح المجازر و المخابز لتوفير اللحوم والخبز ومحلات لتوفير المواد الغذائية الأساسية و ورشات توفير غاز الطبخ بغية الحفاظ على الغطاء النباتي من جهة وتخفيف أعباء العمل المنزلي على النساء من جهة أخرى.

إضافة إلى :

- تمويل مزارع نموذجية لبعض التعاونيات النسوية لتوفير الخضروات لسكان القرى وتسويق الفائض منها لتنويع دخل النساء الريفيات .
- تمويل أنشطة تسمين الحيوانات لضمان توفير مادة اللحوم في القرى .
- تنظيم وتكوين النساء على أنشطة النسيج والخياطة وتوفير المواد الأولية لهن.
- وأشير في الأخير إلى أن تسيير هذه الهيئات تتولاه نساء القرى التي توجد بها.

الاوراق المحورية:

تجربة وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي بجمهورية السودان في تنمية المرأة الريفية

الأستاذة/ خديجة علي مصطفي

مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني من المجالات التي تساهم فيها المرأة الريفية مساهمة مقدرة. ولاشك أن مجال الإنتاج الحيواني يشكل بارقة أمل وذلك لما يميز المنتجات الحيوانية من قيمة غذائية عالية كالألبان واللحوم الحمراء والبيضاء ودوره في دعم الأمن الغذائي بالإضافة إلى العائد المادي السريع والمجزي الذي يدعم جهود التنمية وخصوصا تلك الموجهة لتنمية المرأة كعنصر مركزي للمجتمع الريفي . و لكي تصبح هذه الميزة ذات فعالية لابد من زيادة كفاءتها الإنتاجية. هذا الأمر يدعم إنشاء و تأسيس بيوت المرأة الريفية كمقر لممارسة تأهيل المرأة و الدفع بها صوب إنتاج متطور. بيوت المرأة الريفية تساهم في ترقية الإنسان والمرأة على وجه الخصوص و نشر ثقافة الإنتاج عبر تنفيذ برامج التوعية الفعالة التي تدعم هذا الأمر فيما يتعلق بالنواحي العلمية الإنتاجية والتنظيمية التي تتيح الاستفادة. شجع نجاح بعض المدارس الريفية التي تم إنشاؤها في مناطق شبه حضرية و أطراف مدن المضي لتعميم هذه المدارس لخدمة المرأة الريفية المتنقلة.

تحليل وضع المرأة الريفية :

تم إنشاء عدد ست (6) مدارس ريفية (بيوت المرأة الريفية) لممارسة تأهيل المرأة و الدفع بها صوب إنتاج متطور. من الست مدارس أنشئت مدرستان للمرأة و أربع للرعاة الذكور. ما تم إنشاؤه و التخطيط له حتى الآن تم في مناطق شبه حضرية و أطراف مدن حيث المرأة الريفية أكثر استقرارا من المرأة الريفية في مناطق الرحل.

تهدف بيوت المرأة الريفية إلى المساهمة في ترقية الإنسان والمرأة على وجه الخصوص و نشر ثقافة الإنتاج عبر تنفيذ برامج التوعية الفعالة التي تدعم هذا الأمر فيما يتعلق بالنواحي العلمية الإنتاجية والتنظيمية التي تتيح تحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي. تهدف هذه الورقة إلى إنشاء عددٍ من بيوت المرأة في المناطق الريفية و تقديم فكرة عن الكيفية و التشغيل.

الهدف من المشروع :

إنشاء عددٍ من بيوت المرأة الريفية في المناطق الريفية.
تشغيل بيوت المرأة الريفية لأجل الوصول إلى الأهداف الفرعية التالية:

- تمليك المرأة الريفية مهارات إنتاجية تساعد في تحسين وضعها الاقتصادي.
- تثقيف المرأة الريفية في مجال الصحة والتعليم.
- إتاحة فرصة للتعلم بالمشاركة و الممارسة و تبادل الخبرات المحلية.

المنهجية :
استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوضع و مهارات و وسائل تطوير المرأة الريفية. الاستعانة بتحليل الوضع الراهن للمرأة الريفية في السودان و مستوى نجاح بيوت المرأة الريفية القائمة و استخدام ذلك لتحديد الأهداف و منها الأسباب و السياسات الضرورية كمدخل للخطة التشغيلية.

بعض ملامح المرأة الريفية:
تقوم المرأة الريفية بتربية الحيوان والعمل الزراعي وكل واجبات المنزل وواجباتها نحو الأسرة وتحمل نفقاته وإغفال قيمة عملها ومساهمتها في دخل الأسرة والإنتاج بالإضافة إلى التهميش في عمليات التنمية.

خلفية عن النشاط الريفي في السودان :
في مجال تدعيم دور المرأة في التنمية الريفية تم إنشاء أول مدرسة للنساء الريفيات بقرية فداسي بولاية الجزيرة في 1997م، وبعدها تم إقامة خمس مدارس بمشروع الجزيرة واستمر إنشاء المدارس الريفية بواقع 25 دارسة بكل مدرسة ريفية.

بيوت المرأة الرعوية:
عموما هي عبارة عن مركز تجمع لتلقي برامج إرشادية تعليمية وتدريبية تتم وسط بيئات المجتمعات الرعوية وعادة ما تكون إما متنقلة في الخريف والصيف وعلى طول المسارات والمراحيل ونقاط العبور ونقاط المياه وأماكن تجمعات الحيوانات، وفي أسواق المواشي وموارد المياه وتتابع بواسطة كوادر مدربة على العمل الإرشادي، وخريجي الطب البيطري والإنتاج الحيواني من أبناء المنطقة وذلك بواسطة آلية الزيارات الإرشادية بحيث تكون بواقع زيارة واحدة في الشهر يتم فيها حل المشاكل وتوزيع مواد إرشادية تعليمية تتعلق بأهداف التوعية والتدريب علي تقانات ومهارات الإنتاج وإدارة المشاريع الصغيرة للمستهدفين.
سيتم استخدام هذه الآلية لإنشاء بيوت مخصصة لنساء الريف وذلك لتدريبهم العملي على تقانات الإنتاج الحيواني والاستفادة الكاملة من الألبان واللحوم والجلود والمشغولات اليدوية و تربية النحل بالإضافة إلى مهارات التسويق وإدارة المشاريع الصغيرة وتكوين الجمعيات التعاونية والاتحادات والتنظيمات الإنتاجية لنساء الريف حتى يتمكن من الاستفادة من صيغة التمويل الأصغر .

النظام الرعوي في السودان عبارة عن:

- نظام مترحل ويشمل : البقارة ، الأبالة، الغنامة.
- شبه مستقر (زراعة ورعي) .
- مستقر.

الأنشطة :
1/ الحرفية.

2/ الصناعات التحويلية البسيطة مثل صناعة منتجات الألبان من زبد وسمن وزبادي ومنتجات الجلود واللحوم.

تجربة مدرسة نساء ريفيات بالريف الشمالي :

منطقة الشهيناب ريفي أم درمان : عدد الدارسات 35 بأعمار مختلفة :

أولا: تم إجراء مسح مبدئي عن المنطقة وتحديد الاحتياجات وتمتاز المنطقة بزراعة البطاطس وتربية الأبقار والماعز وهذا يعني توفر كمية من الألبان . فتم إنشاء المدرسة الريفية وتدريبهن على تقانة تصنيع الجبنة البيضاء والجبنة المضفرة، وأيضا كيفية تصنيع الكفتة والسجوك، وأيضا تم تدريبهن على بعض المشغولات اليدوية ومن ثم تم إقامة معرض تسويقي لعرض وتسويق منتجاتهم، والاستفادة من محصول البطاطس وتقطيعه وحفظه بالتجميد للتسويق للاستفادة من العائد في تحسين وضعها الاقتصادي والمساهمة في التنمية .

أهداف بيت المرأة الريفية:

- تمليك المرأة الريفية مدخلات الإنتاج الأساسية في مجال الإنتاج الحيواني وتوفير التدريب وتنمية وتطوير قدرات ومهارات المرأة الريفية وتمكينها وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير الإنتاج الحيواني على الصعيد المنزلي والحيازات الصغيرة للمرأة الريفية من أجل مكافحة الفقر.
- رفع مستوى الوعي الإنتاجي للمرأة الريفية كحل لمشاكل الفقر وتوفير مصادر غذاء ذات أصل حيواني .
- نقل تقانات الثروة الحيوانية الوسيطة في مجال الصناعات الريفية من تكنولوجيا وسيطة في صناعة الجبن والزبد والسمن والزبادي كصناعات منزلية.
- تطوير وتعميم التعاون في القطاع الرعوي وإنشاء المشروعات التي تعود على المرأة الريفية بالمنفعة.
- تنفيذ أنشطة تزيد من درجة الوعي الصحي والإنتاجي لدى الأسرة الرعوية والمرأة الريفية.
- الولوج إلى داخل الأسرة المحلية ومخاطبة المرأة مباشرة وإعطاؤها دفعة معنوية ودعما فنا لزيادة ثقتها بنفسها وتشجيعها لتغير نمط الإنتاج التقليدي للأفضل.
- تحديد المشكلات والمعوقات التي تواجه الأسرة الرعوية والمرأة الريفية ومحاولة الوصول إلى حلول مشتركة إيجابية.
- تقديم خدمات بيطرية وإرشادية عبر بيوت المرأة الريفية في بيئات المجتمعات ا لرعوية.
- نقل تقانات الإنتاج الحيواني من تكنولوجيا وسيطة التي تتماشى مع البيئة المحلية للاستفادة الكاملة من الألبان والجلود وغيرها من المنتجات الحيوانية.
- تشجيع تكوين الجمعيات التعاونية والاتحادات والتنظيمات الإنتاجية لنساء الريف حتى يتمكن من الاستفادة من صيغة التمويل الأصغر لتشجيع الصناعات المنزلية وذلك تمكينا لهن وزيادة للدخل الأسري.
- المنهج التدريبي:
- منهج الإنتاج الحيواني ويشمل:تربية ورعاية الحيوان، تغذية الحيوان صحة الحيوان، الصناعات الغذائية والحرفية المتعلقة بالمنتج الحيواني والمنهج التنموي .

خلاصة :

تخلص الدراسة إلى ضرورة إنشاء بيوت امرأة ريفية بكل ولايات السودان للارتقاء بمستوى المرأة الريفية. إن أهمية بيوت المرأة الريفية تتجاوز وضعها في الحضر إلى تمدديها لتغطي مناطق الرحل لزيادة مهارات المرأة الريفية.

توصيات:

- الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمرأة الريفية القائمة، والتوسع في إنشاء بيوت أخرى.
- إشراك المرأة في خطط وبرامج التنمية الريفية.
- إعطاء المرأة الريفية اهتمام أكبر و خاصة كونها التي تتحمل أعباء المنزل و تربية الحيوان والزراعة.

استعراض تجربة وزارة الشئون الاجتماعية في مدارس/ بيوت المرأة الريفية بجمهورية السودان

د/فائزة عبد الماجد علي

مقدمة:

تم تأسيس أول وزارة للشئون الاجتماعية بالسودان خلال الحكومة الوطنية الأولى عام 1955م، ومنذ ذلك التاريخ تنوعت المسميات وأحيانا تم ضمها لبعض الوزارات. في يونيو من العام 2010م صدر المرسوم الدستوري "22" لعام 2010م الخاص بإنشاء وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي. وجاءت اختصاصات الوزارة على النحو التالي:

1. وضع السياسات والخطط والبرامج المنظمة لأنشطة المعاشات والأنظمة الاجتماعية والصحية والزكاة والتكافل على المستوى القومي.
2. دراسة الآثار الناجمة عن تنفيذ المشروعات الإستراتيجية والسياسات القومية في المجالات الاجتماعية.
3. الإشراف على برامج مكافحة الفقر والبرامج المتعلقة بالتكافل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الولايات.
4. أي مهام أخرى يكلفها بها مجلس الوزراء .

الوحدات المكونة للوزارة :

1. رئاسة الوزارة .
2. المجلس الاستشاري للوزارة.

الوحدات التي يشرف عليها الوزير:

- ديوان الزكاة.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- مركز الأطراف الصناعية.

• الصندوق القومي للمعاشات.
• الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.

الوحدات التي يوجه سياستها الوزير :

- مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي أفردت للمرأة والأسرة وضعية خاصة تمثلت في الإدارة العامة للمرأة والأسرة. وذلك بهدف تمكين المرأة وتعزيز مكانتها، وتوظيف طاقتها في بناء ونهضة المجتمع وذلك عن طريق الفرص المتكافئة في كل مناحي الحياة .

أهداف الإدارة العامة للمرأة والأسرة :

1- زيادة دخل المرأة والأسـرة الريفية وتمكينها الاقتصادي.
2- تحسين الوضع الصحي للمرأة والأسر الريفية الفقيرة.
3- تحقيق الأمن الغذائي .
4- تحسين المستوى التعليمي للمرأة و الأسرة .
5- الاستقرار بالمناطق الريفية.

واقع المرأة والأسرة في السودان :

رغم ما تم من تقدم وتطور في تحسين المستويات المعيشية خاصة في دول العالم الثالث فإن الفقر الطاحن ما زال يهدد حياة الكثير من البشر. وذلك نتيجة لتفشي سوء التغذية والمرض .

أشارت كثير من التقارير إلى أن معظم الفقراء في العالم من النساء إذ يشكلن نسبة 70٪ . يقع **السودان** في شمال شرق إفريقيا يحده من الشرق إثيوبيا واريتريا من الشمال مصر وليبيا ومن الغرب تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان. يحتل السودان مساحة قدرها 1865813 كيلو متر مربع وهو بذلك ثالث أكبر بلد في إفريقيا والوطن العربي وسادس عشر على نطاق العالم من حيث المساحة . يبلغ عدد سكان السودان 33419625 نسمة مع معدل نمو سنوي يبلغ (2.8) ويبلغ متوسط حجم الأسرة مابين (5-6)أشخاص. يمثل سكان الحضر (49٪) وسكان الريف (51٪)، نتائج المسح القاعدي للأسر في السودان خلال العام 2009م أوضحت أن (46٪)من سكان السودان فقراء .

للفقر في السودان أسباب عديدة والتي من أهمها، على سبيل المثال لا الحصر، تدهور رأس المال الطبيعي المتمثل في الأراضي وموارد المياه والغابات بفعل عوامل الجفاف والتصحر وتعرية التربة والفيضانات ، وضعف البرامج الإنمائية، وتراكم الديون الخارجية ، و الحصار الاقتصادي المعلن وغير المعلن و الحروب الأهلية .

المرأة الريفية تمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية وهي نشطة اقتصاديا حيث تمثل نسبة العمالة النسائية في القطاع الزراعي التقليدي أكثر من (78٪).

هنالك أعداد كبيرة من النساء الريفيات يعملن في القطاع الاقتصادي التقليدي بمستويات دخل متدنية ونظم حماية وضمان اجتماعي غير شاملة، الأمر الذي يتطلب التأكيد على أهمية إتاحة الفرص للوصول للموارد الإنتاجية .

وتحول الأمية دون اكتساب الفقراء مهارات جديدة ودون تلقي المعلومات والخدمات وتعمل النساء على وجه الخصوص ساعات طويلة.

لتخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة الريفية من الاستفادة من الخدمات المالية وبرامج رفع القدرات وضعت رؤية إستراتيجية لمكافحة الفقر وذلك بالتدخل بآليات متعددة.

اعتمدت الدولة على التمويل الأصغر وهو تقديم قروض صغيرة الحجم بالإضافة لخدمات التأمين والادخار وغيرها للفقراء للدخول في مشروعات مدرة للدخل من أجل توفير سبل المعيشة لهم ولأسرهم.كأحدي الأدوات القوية في التنمية وتخفيف حدة الفقر وذلك للدور الذي يقوم به في زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل وتحريك التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل أكثر بما يعزز العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وبالتالي رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

تقر الدولة بأهمية دور المرأة الريفية في ميادين زراعة المحاصيل وتربية الحيوان ، ومصايد الأسماك، والمشروعات الصغيرة وكذلك بالعلاقات الوثيقة بين أنشطة المرأة الريفية الاقتصادية والأمن الغذائي الأسري، وهذه الأهمية للحقائق الأساسية التالية:

- المرأة تشكل غالبية العمالة في الريف.
- إن المرأة تضطلع بالقسط الأكبر من مسئولية الأمن الغذائي الأسري .
- المرأة تتمتع بالحوافز والمهارات المحلية.

إن المرأة ظلت تعمل لكن وضعها ما زال يعيقها في الوصول إلى الموارد والخدمات المالية.

ولذا كان تمكين المرأة الريفية أمرا ضروريا لتمكين الأسرة على تدبير سلة غذائية مستقرة وقابلة للاستمرار وتوليد الدخل كعنصر هام لتخفيف الفقر.

في العام 2007م أجازت الدولة السياسة القومية لتمكين المرأة والتي تهدف إلى تعزيز مساهمة المرأة لتحقيق التنمية المستدامة، وتم تحديد ستة محاور ذات أولوية منها محور التعليم، الصحة والبيئة، حقوق الإنسان، والقانون، والمشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي، ومحور السلام وتسوية النزاعات.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تعزيز الآليات المؤسسية ومنظمات المجتمع المدني، والتنسيق مع كافة القطاعات لتنمية المرأة الريفية. والاستفادة من الإرشاد الزراعي والقروض الصغيرة والتمويل الأصغر للمساهمة في زيادة الدخل والتمكين الاقتصادي.

لأهمية تمويل المشروعات التي تعزز قدرات المرأة الريفية أصدر بنك السودان المركزي سياسات تمويلية توجه المصارف بتخصيص نسبة (12٪)كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والصغير، والتمويل المصرفي ذي البعد الاجتماعي. أيضا وجه بأن يكون التمويل الممنوح من المصارف للمناطق الريفية في أي وقت من الأوقات بواسطة أي من فروعها لا يقل عن(70٪) من جملة الودائع المستقطبة في تلك المناطق. اعتمدت الخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية التمويل قطاع التمويل الأصغر في السودان (2013-2017م) زيادة نسبة التمويل الأصغر الموجه للنساء بنهاية الخطة لتصبح (50٪) بدلا من (30٪).

سوق التمويل الأصغر:

جانب الطلب :

تم تقدير للزبائن المحتملين لقطاع التمويل بنسبة متوسطة بلغت (36.7٪) من إجمالي السكان، اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء و تقديرات الزبائن المحتملين اعتمدت على افتراضات بأن (75٪) من النشطين اقتصاديا هم زبائن محتملون للتمويل الأصغر و(50٪)من العاملين بأجر.

باستخدام نفس الافتراضات على إسقاطات السكان ، هنالك نحو 7.2مليون زبون تمويل أصغر محتمل جانب العرض:

أهم مقدمي التمويل الأصغر في السودان:

في السودان هنالك ضعف في الخدمات غير المالية لذا سيقتصر تعريفنا لمقدمي الخدمة للمؤسسات المانحة للتمويل فقط .

القطاع المصرفي : بلغ إجمالي حجم التمويل الممنوح للنساء بالمصارف العام 2015م مبلغ (324913)ألف جنية لعدد(80029) امرأة .

مؤسسات التمويل الأصغر: مبلغ إجمالي حجم التمويل الممنوح للنساء بالمصارف العام 2015م مبلغ (767468) ألف جنيه لعدد(250988) امرأة .

الصناديق الاجتماعية : هناك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان توفر التمويل الأصغر للفقراء والمجموعات ذات الدخل المنخفض وتشمل النساء ، وكبار السن ، والطلاب ، والخريجين ، والمعاشين . **المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي :** معظم التمويل الأصغر في السابق كان يتم بواسطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي .

المانحون الدوليون : العديد من مشروعات التنمية الريفية ممولة من مانحين دوليين بهدف تحسين المستوى المعيشي ودخول الفقراء الذين يعيشون في مجتمعات ريفية عانت من نزاعات مدنية أو جفاف وكوارث طبيعية أخرى.

نسبة التغطية المصرفية على المستوى القومي حاليا تمثل تقريبافقط (5٪)من الزبائن.

نقاط الضعف ومهددات قطاع التمويل الأصغر:

1. تجربة حديثة في تنظيم قطاع التمويل الأصغر.
2. محدودية الوصول إلى المستهدفين بالتمويل الأصغر في المناطق الريفية.
3. ضعف التدريب والتعليم المالي لعملاء التمويل الأصغر.
4. الحاجة إلى نظم معلومات أكثر تطورا في مجال الرقابة على أنشطة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وبناء قاعدة معلومات لقطاع التمويل الأصغر.
5. ضعف الروابط بين مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف التجارية .

فرص قطاع التمويل الأصغر:

1. التوجه العالمي نحو مكافحة الفقر ودعم التمويل الأصغر.
2. توجه الحكومة الداعم لدور التمويل الأصغر في تقليل حدة الفقر والعطالة .
3. قيام المجلس الأعلى للتمويل الأصغر والمجالس الولائية .
4. مبادرات وسياسات بنك السودان المركزي الداعمة لقطاع التمويل الأصغر .
5. التزام الحكومة (وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان المركزي) بإنشاء مؤسسة (كفالات) لضمان التمويل الأصغر بالجملة.
6. إمكانية الدخول في شراكات وترسيخ التعاون مع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر والمنظمات غير الحكومية والدولية .
7. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في بناء صناعة التمويل الأصغر.

8ـ دخول شركات التأمين في مجال تأمين عمليات التمويل الأصغر.

9ـ إنشاء مصارف ومؤسسات متخصصة في مجال التمويل الأصغر.

10ـ قيام الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر(SMDF).

11ـ دعم مشروعات ربط صغار المزارعين بالأسواق.

12ـ توفر الدعم في مجالات الإرشاد الزراعي ومشروعات سلسلة القيمة والتقنية.

13ـ وجود طلب كبير على خدمات التمويل الأصغر المختلفة.

14ـ تطور التقنية.

رؤى مستقبلية لدور مدارس وبيوت المرأة الريفية في تخفيف حدة الفقر وتنمية المرأة الريفية :

مدارس وبيوت المرأة الريفية يمكن أن تكون إحدى الأدوات القوية في تخفيف حدة الفقر وتنمية المرأة الريفية وذلك للدور الذي يمكن أن يقوم به في المجالات الآتية :

1ـ التنسيق بين الجهات التي تعمل في مجال تنمية المرأة الريفية على مستوى القرية عند وضع السياسات و البرامج التنموية.

2ـ المساهمة في تكوين التنظيمات القاعدية للمستهدفين التي تساعد في إدارة عمليات التمويل

3ـ خفض تكلفة التمويل الأصغر.

4ـ تقديم الإرشاد الزراعي.

5ـ المساهمة في برامج رفع الوعي المصرفي والادخاري الموجه للمرأة الريفية لتعزيز مشاركتها في التنمية.

6ـ توفير الضمانات للمرأة الريفية وتسهيل وصولها للقطاع المصرفي الرسمي.

7ـ رفع الوعي بالتأمين الزراعي لتخفيف مخاطر تذبذب الأمطار 'الجفاف أو الآفات.

8ـ توفير عناصر الاستدامة للعديد من المشاريع التنموية.

9ـ خفض تكلفة التمويل الأصغر ورفع نسب استرداده .

10ـ المساهمة في محو الأمية بين النساء الريفيات.

11ـ تسويق المنتجات.

12ـ إدخال التقنية المصرفية الحديثة على مستوى الريف عبر المحفظة الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي بما يمكن من استقطاب مدخرات المرأة الريفية.

تجربة ولاية القضارف في إدارة وتنظيم مدارس/ بيوت المرأة الريفية

الأستاذة/ هاجر أحمد إبراهيم

موقع الولاية :

تقع الولاية في شرق البلاد بين خطي عرض **'40 °12و 'و46 °15** شمالا وخطي طول **'36 °30 °33 30** شرقا تحدها من الناحية الشرقية ولاية كسلا والحدود الأثيوبية الارترية بينما تقع في الجهة الغربية والجنوبية الغربية ولايتا الجزيرة وسنار ومن الشمال الغربي ولاية الخرطوم.

خريطة الولاية

السكـــــان :

يبلغ عدد سكان الولاية حوالي (1 348 378) نسمة منهم (27٪) حضر و (73٪) ريفيين. تقدر الكثافة السكانية بنحو (18) شخصا للكيلو متر المربع . (70٪) من السكان يمتهنون الزراعة،يوضح جدول (1) أعداد السكان بمختلف محليات ولاية القضارف .

جدول (1) عدد السكان بولاية القضارف.

المحلية	ذكور	إناث	المجموع
البطانة	38 375	32 990	71 365
الفشقة	60 005	60 830	120 835
وسط القضارف	56 239	55 430	111 669
مدينة القضارف	136 434	132 961	269 395
الفاو	86 850	89 812	176 662
الرهد	96 671	99 767	196 438
قاع النحل	31 373	34 749	66 122
غرب القلابات	44 768	47 107	91 875
القريشة	40 059	43 335	83 394
شرق القلابات	79 043	81 580	160 623
الإجمالي	669 817	678 561	1 348 378

(Source is 5th Sudan Population and Housing Census 2008)

البيئات الزراعية :

تنقسم الولاية اعتمادا على كمية الأمطار إلى ثلاث بيئات زراعية وهي :

- البيئة الشمالية ذات معدلات أمطار أقل من 500 ملم .
- البيئة الوسطى ذات معدلات أمطار أكثر من 500 و أقل من 600 ملم .
- البيئة الجنوبية أكثر من 600 و أقل من 900 ملم .

نقصد بتمكين المرأة الريفية الزراعية :

عملية تمكين المرأة عبارة عن سلسلة من الحلقات المتداخلة من العمليات تبدأ بتوعيتها وتنظيمها في مجموعات أو جمعيات و من ثم تدريبها على تطبيق التقانات و ذلك من خلال شراكات مع العديد من الجهات، و من ثم مساعدتها لإيجاد التمويل اللازم للزراعة و متابعتها خلال الموسم الزراعي حتى الحصاد .

خلفية عن وضع المرأة الريفية الزراعية :

- تزرع المرأة بالريف حوالي (67٪)من مساحة أراضي صغار المزارعين .
- أكثر من (50٪)من القوى العاملة بالزراعة في المساحات (1-10) أفدنة من النساء .
- تمتلك من الأراضي الزراعية بنسبة (1٪) .
- هي المسئولة عن الأسرة في معظم القرى و يعزى ذلك لبعد الزوج لعدة أسباب .

المشاكل التي تواجه المرأة الزراعية بولاية القضارف :

تعتبر الزراعة و تربية الحيوانات الحرفتان الرئيسيتان بالولاية، و تساهم المرأة بنسبة (67٪) في الزراعة بالرغم من امتلاكها (1٪) من الأراضي الزراعية .

تعتبر المرأة في الريف المسئولة عن الأسرة و يعزى ذلك لموت الزوج أو تطليقها أو سفره للبحث عن العمل، ونتيجة للتقاليد و الأعراف و تفشي الأمية في الريف نجد أن المرأة الريفية لا تستطيع الاستفادة من برامج التمويل الأصغر. وعدم مقدرتها في اتخاذ القرار، وضعف امتلاكها للمعلومات، كما تواجه مشكلة في الحصول على مدخلات الإنتاج والآلات الزراعية، وليس لها القدرة على التسويق مما يؤدي لاستغلالها من التجار، وضعف خدمات التدريب المقدمة لها، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بها كعضو باتحاد المزارعين .

السياسات و الإستراتيجيات الداعمة للجمعيات النسوية :

سياسات وزارة الزراعة الداعمة لإنجاح مبادرة الجمعيات الزراعية النسوية هي :

- سياسات الأمن الغذائي و الحد من الفقر و هي:
  - المواصلة في تكوين الجمعيات و تمليكهم لوسائل الإنتاج.
  - دعم و تشجيع التمويل الأصغر .
- سياسات التمويل و هي :
  - وضع الضوابط لربط التمويل بتطبيق التقانات .
  - السعي لإنشاء مصارف ريفية و توفير التمويل الأصغر لصغار المنتجين .
- سياسات التسويق هي :

- العمل على إنشاء نظام تسويق يحفظ حقوق المنتجين .
- تشجيع المنتجين لتكوين روابط للتسويق .

الأهداف الإستراتيجية للوزارة :

- تحقيق الأمن الغذائي من خلال التنظيمات النسوية .
- الحد من الفقر من خلال تطبيق التقانات لزيادة الإنتاج .

وصف مشروع تمكين المرأة الريفية :

بادرة إدارة نقل التقانة والإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة بالتعاون مع إدارة التعاون – وزارة المالية و الإدارات الزراعية بالمحليات في تكوين جمعيات تعاونية زراعية نسوية بالمحليات منذ العام 2007م .

تكونت عدد (662)جمعية نسوية زراعية بمحليات الفشقة – القلابات الشرقية – القلابات الغربية –باسندا – الرهد – وسط القضارف – القريشة – قلع النحل . بلغ العدد الكلي للأعضاء من المزارعات (19860)مزارعة تم ربطهن بالتمويل الأصغر بالبنك الزراعي .

تكوين الجمعيات التعاونية

اجتماع المرشد المشرف بالجمعيات

إنتاج جمعية ود السنوسي النسوية من الذرة للعام 2014م:

قدمت إدارة الإرشاد الزراعي بالتعاون مع بنك السودان و WFP (محفظة الأمان) تدريبا للمرشدين الزراعيين للإشراف على الجمعيات الزراعية في المجالات الآتية :

- إدارة التمويل الأصغر ـ وحدة التمويل الأصغر.
- التأمين الزراعي – شركة شيكان للتأمين .
- التقانات الزراعية – إدارة نقل التقانة و الإرشاد .
- التوفير و التسـليف و مسك الدفاتر – منظمة معا النسوية .

مشاركة أعضاء الجمعيات التعاونية النسوية في العمل الحقلي

صور توضح الزيارات الإشرافية على الجمعيات الزراعية النسوية

الشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

بادرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دعم المرأة الريفية من خلال شراكة زكية مع وزارة الزراعة بالولاية من خلال مشروع ازدهار الريف و محاربة الفقر و ذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

- تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج والإنتاجية .
- تخفيف حدة الفقر من خلال زيادة الدخل للمرأة الزراعية .
- مساهمة المرأة ومشاركتها في تنمية دخل الأسرة .

مكونات المشروع :

في المرحلة الأولى تم تمليك عدد (6)جمعيات عدد (6)جرارات New Holland بقوة 75 حصانا، و ملحقات محراث ازميلى، محر اث هرو، رشاشة مبيد في أكتوبر 2013م. في المرحلة الثانية تم تمليك (10) جمعيات نسوية أخرى عدد (10) جرارات Tafeو ملحقاتها محراث ازميلى و هرو. وفي أغسطس 2014م، و بالتالي بلغ عدد الجمعيات 16 جمعية نسوية.

بناء مدرسة ريفية لتدريب النساء المزارعات على التقانات الزراعية و إضافة قيمة للمنتجات من خلال إدخال عصارات زيوت و سحانات لتدريب النساء بالولاية على تصنيع منتجاتها.

تدشين مدرسة النساء الريفيات

الآلات الزراعية

موقع المشروع :

تم اختيار محلية القلابات الغربية لتنفيذ المشروع و تمليك الآلات الزراعية للجمعيات حسب معايير محددة متفق عليها بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ووزارة الزراعة الولائية و بناء مدرسة للمرأة الريفية.

المخرجات المتوقعة للمشروع :

- تمكين الجمعيات الزراعية النسوية بالمحلية في تطبيق التقانات الزراعية.
- قدرة الجمعيات النسوية على تسويق منتجاتها الزراعية من دون وسطاء .
- تمكين الجمعيات الزراعية النسوية من الاستفادة من برنامج التمويل الأصغر في الزراعة.
- زيادة الدخل القومي و ذلك بزيادة دخل المرأة الريفية المزارعة .
- تقليل حدة الفقر لشريحة المزارعات.
- تمكين المزارعات من تطوير قدراتها القيادية.
- زيادة ثقة المزارعات بأنفسهن و ذلك نتيجة لزيادة دخولهم.

دور المرشدين :

- الإشراف المباشر على الجمعيات الزراعية على مستوى القرى بالمحليات.
- المتابعة المستمرة لسير العمل للموسم الزراعي بتقديم الدعم الفني للجمعيات.
- رفع التقارير الدورية عن أداء الجمعيات التعاونية الزراعية.
- حث الجمعيات على سداد المديونيات .

الاستمرارية :

بدأ المشروع منذ العام 2008م، ساهم في تحريك المجتمعات لتكوين الجمعيات الزراعية النسوية و الذي مكنها من الوصول للخدمات الزراعية و امتلاكها للآلات الزراعية و التمويل الزراعي الذي لم يكن في مقدور النساء الريفيات من الوصول لها بسبب هيمنة الرجال و قلة درايتهم بكيفية الوصول للخدمات .

تكونت الجمعيات الزراعية النسوية برغبة من النساء أنفسهم مما أدى إلى اختيار الإدارة بطريقة ديمقراطية و تزامن مع تدريب الجمعيات على برنامج التوفير و التسليف و مسك الدفاتر الذي يقوم على نظام توفير الأعضاء لقيمة مالية معينة شهريا مما يعني استمرارية هذه الجمعيات.

المشاكل و المعوقات :

- إلزام الجمعيات بدفع رسوم الزكاة مع العلم أن الفرد من عضو الجمعية لا يبلغ النصاب لدفع الزكاة.
- إلزام البنك الزراعي للجمعيات بسداد جوالات الذرة (الخيش) مما يعني زيادة التكاليف للجمعية.

- صعوبة الضمانات عند فتح الحساب و ذلك بتقديم شيك ضمان و الذي لا يوجد عند النساء بالجمعية مما يؤدي إلى استغلال النساء من الرجال و ذلك ببيع شيك الضمان للجمعية وتسدد قيمته من السلفية.
- صعوبة استخراج الأوراق الثبوتية وارتفاع تكاليفها مما يؤخر تسجيل الجمعيات الجديدة.

التوصيـــات :

- تحسين البنيات التحتية لتسهيل وصول الخدمات و خصوصا الإرشاد الزراعي و التمويل للمرأة بالريف.
- زيادة نسبة المرأة نوعيا و كميا في مواقع اتخاذ القرار و ذلك لاختلاف حاجات المرأة عن الرجل.
- زيادة التوعية في مجال التأمين الزراعي لتقليل المخاطر الطبيعية و ذلك بإدخال الجمعيات النسوية تحت مظلة التأمين الزراعي.
- تمكين الجمعيات من امتلاك المعلومات و خصوصا الأسعار للمحاصيل الزراعية.
- بناء قدرات المرأة من خلال التدريب المستمر.

بعض تجارب الدول العربية
في كيفية إدارة وتنظيم مدارس/ بيوت المرأة الريفية
(مصر)

الأستاذ/أشرف سعد محمد

مقدمـــة :

في عام 1939م أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية لتقديم خدماتها للإنسان منذ ولادته حتى آخر لحظة من حياته في إطار حزمة من الاجتماعية لتحقيق التوازن في كل القطاعات ولكل فئات المجتمع.

وفي عام 2011 م أصبحت وزارة التضامن الاجتماعي بدلا من الشئون الاجتماعية ومن هذا المنطلق تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتنفيذ مجموعة من البرامج في كافة الجوانب الوقائية والعلاجية والإنمائية في مجالات رعاية الأسرة – الأنشطة الإنتاجية والمشروعات المدرة للدخل ومشروعات التخفيف من حدة الفقر والدفاع الاجتماعي ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والتوطين والضمان الاجتماعي ومعاشات التكافل والكرامة. ومكافحة العنف ضد المرأة وذلك لتحقيق التنمية المستدامة.

الجهات والهيئات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي :

- بنك ناصر الاجتماعي .
- المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي .

كما تشرف الوزارة على الجمعيات الأهلية والمؤسسات الأهلية والجهات والمنظمات الدولية المانحة والتي تعمل داخل مصر.

الهيكل التنظيمي للوزارة :

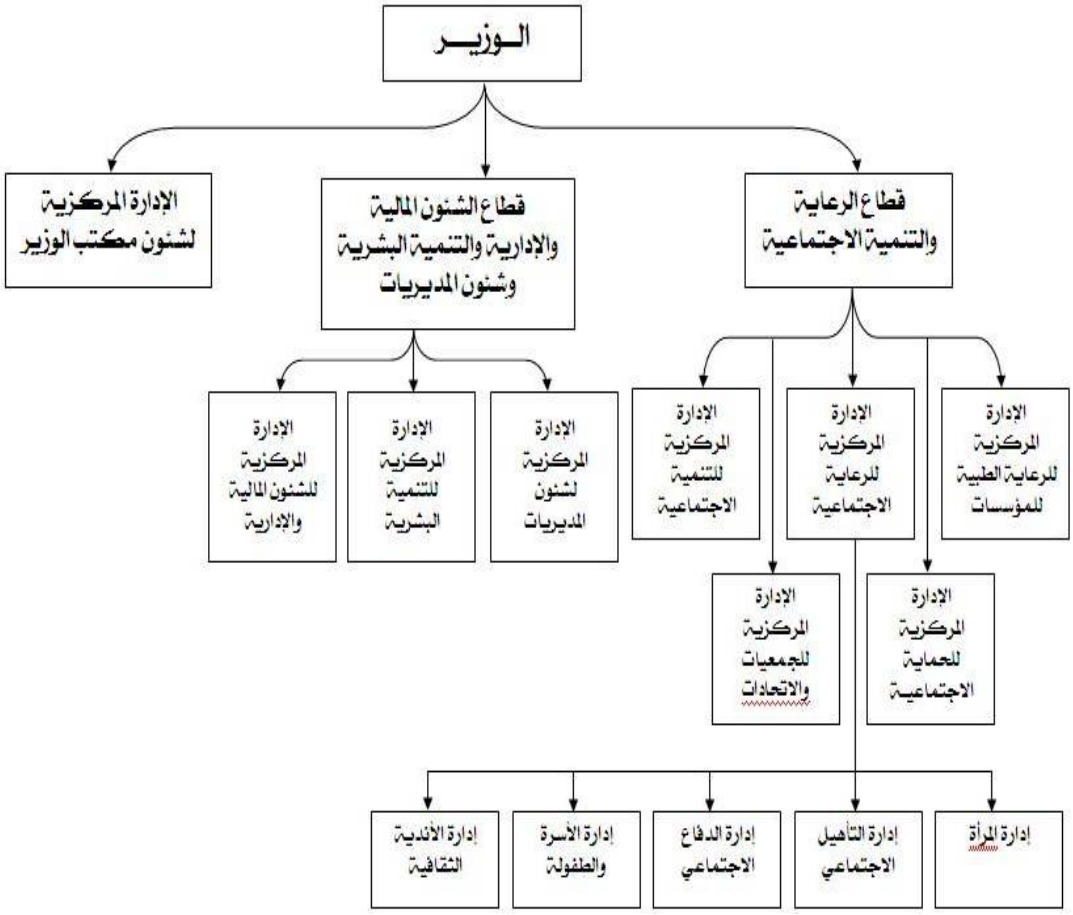

وتحقيقا لأهداف الدولة في العمل مع المرأة والنهوض بها وتمكينها وتمشيا مع الاتجاه العالمي في تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية في الاهتمام بالمرأة لرفع المعاناة عنها وكفالة تقدمها والنهوض بها ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي وتزويدها بالمعارف والمهارات المختلفة من خلال المشروعات والأنشطة والبرامج لدعم المرأة وتمكينها في المجتمع واستثمار طاقاتها وتحويلها من عنصر مستهلك إلى عنصر منتج يساهم في تنمية المجتمع وحفاظا على كيان الأسرة من التفكك والانهيار نتيجة التعرض لمشكلات مثل :

- التسرب من التعليم .
- عمالة الأطفال وأطفال الشوارع .
- الاتجار بالبشر .
- الزواج المبكر .
- العنف ضد المرأة ... الخ .

فقد أنشأت الوزارة الإدارة العامة لشئون المرأة في عام 1977م . وكان من ضمن أهدافها رسم السياسية القومية لتنمية المرأة الريفية والحضرية في مجالات رعاية الأسرة والأنشطة الإنتاجية والمشروعات المدرة للدخل ومشروعات التخفيف من حدة الفقر ، وتمكين المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة .

الهيكل التنظيمي لإدارة المرأة :

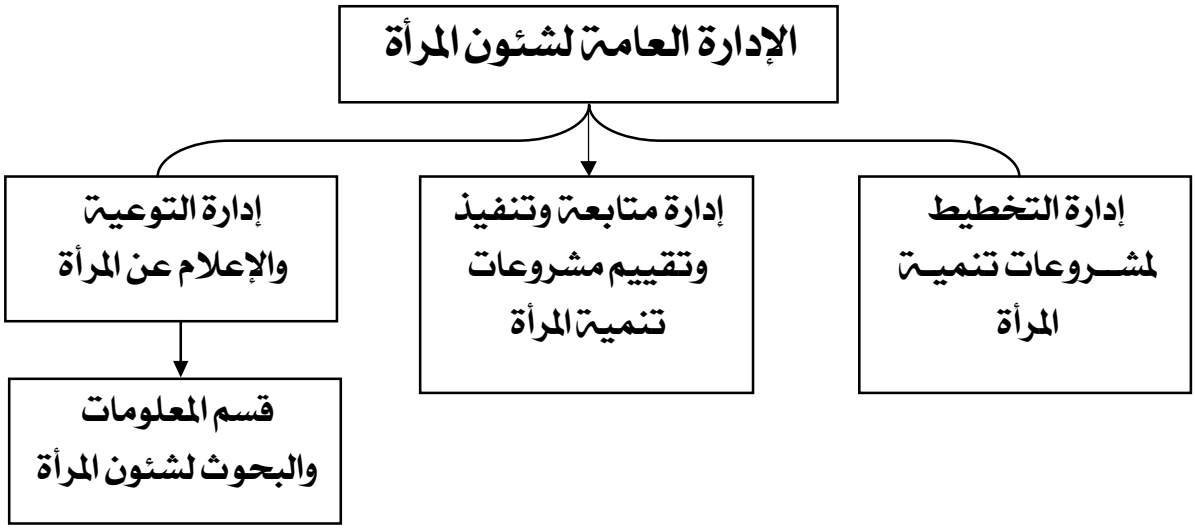

وقد تم استحداث وحدة النوع وتكافؤ الفرص بالإدارة العامة لشئون المرأة في شهر يونيو 2006 م وجاري إدراجها ضمن الموازنة العامة للوزارة والدولة .

اختصاصات الإدارة :

- الإشراف على المشروعات التنموية بالمحافظة وتقييم الأداء وتقديم التوصيات والمشورة .
- إجراء الزيارات الميدانية للمشروعات بالمحافظات للوقوف على العقبات وإزالتها أول بأول.
- وضع نظام المتابعة (خطوات عمل – سجلات) .
- إعداد تقارير المتابعة الدورية .
- إجراء الدراسات التقييمية ومقترحات التطوير .
- عقد وحضور اللقاءات الدورية والندوات والاجتماعات والحلقات النقاشية وورش العمل المحلية والدولية .

ويتم تنفيذ هذه الاختصاصات من خلال تطبيق إستراتيجية وسياسات الإدارة وتنفيذ منظومة من المشروعات والأنشطة والبرامج المساعدة والتي تمثل إحدى آليات الوزارة في دعم المرأة .

إستراتيجية وسياسات الإدارة العامة لشئون المرأة :

- النهوض بالمرأة من خلال تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية بدعم وتطوير المشروعات التنموية والإنتاجية والمشروعات الصغيرة (المدرة للدخل) ، والتي تستهدف في شقها الاقتصادي زيادة دخل المرأة الفقيرة المعيلة وشقها التنموي في التدريب على مهارات الحياة .
- استهداف الأسرة الأولى بالرعاية بالقرى الريفية الأشد فقرا باستخدام حزمة من المعالجات التي تسمح بالتكامل والتمكين وبرامج تتلاءم مع احتياجات الأسر .
- تطوير مراكز استضافة وتوجيه المرأة لمكافحة العنف ضد المرأة من خلال التدريب وتطوير الأداء والتنسيق مع باقي الجهات الحكومية والدولية .

آليات تنفيذ الإستراتيجية والسياسات ويتم ذلك من خلال ثلاثة محاور هي:

المحور الأول – تنفيذ أنشطة :

- الرائدات الريفيات (الاجتماعيات) .
- الأندية النسائية .

المحور الثانـــي - تنفيذ برامج توعية وتدريب المرأة :

- مراكز التنمية المنفذة والملحقة بالمشروعات الإنتاجية .

المحور الثالـــث – تنفيذ مشروعات تنموية :

- مشروعات تنموية إنتاجية .
- مشروعات تنموية خدمية .

المحـور الأول – تنفيذ الأنشطة :

الرائدات الاجتماعيـات :

التعريف بالرائـدة :

الرائدة هي إحدى القيادات النسائية الطبيعية المحلية المتطوعة القادرة على التأثير في الفئات المستهدفة وحثهن على تحقيق مستوى أفضل من المعيشة بالإمكانيات المتاحة ومن القادة المؤثرين على كافة خطط التنمية من خلال تعاملها المباشر مع تلك الفئات .

أهـداف النشـاط :

- تشجيع العمل التطوعي من أجل النهوض بالمجتمع المحلي .
- التوعية في المجالات المختلفة والتعريف بالبرامج القومية التي تتبناها الدولة إسهاما في نجاحها .
- إعداد الرائدات ليصبحن قادرات على الاتصال والتشبيك الاجتماعي بين قادة الرأي (المسئولين) والمجتمع المحلي .
- تغيير الأفكار والآراء والمعتقدات الخاطئة لدى الفئات المستهدفة التي تتمثل في الأسرة بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة .

مهام الرائدة الاجتماعية :

- التواصل بين الأهالي والمؤسسات الخدمية المتوفرة بالمجتمع .
- التوعية في شتى المجالات بعد تدريبها على ذلك .
- تشكيل مجموعات نسائية منظمة لمساعدتها في نشر الوعي للفئات المستهدفة بالمجتمع المحلي .
- المساهمة في تفعيل دور المرأة في البيئة .

• بداية تنفيذ مشروع الرائدات الريفيات عام 1964 .
• عدد الرائدات على مستوى الجمهورية (27) محافظة وعدد الرائدات الريفيات (2390) رائدة.
• كما توجد مراكز تدريب وتأهيل لعمل الرائدات الريفيات في معظم المحافظات .

التمويل الحالي :

إعانات دورية سنوية من الدولة وجاري الدارسة مع وزارة المالية والجهات الأخرى لزيادتها .

الأندية النسائية :

تم إنشاء الأندية النسائية وفق الاتفاقية التي عقدت بين الوزارة وهيئة اليونيسيف في شهر نوفمبر عام 1966 م .

التعريف بالأندية النسائية :

هي إحدى الأنشطة الهادفة التي تخدم المرأة (ريفية – حضرية) حيث تجد فيه المرأة مكانا ملائما لتنمية قدراتها الذاتية واكتساب المزيد من الخبرات بما يعود عليها وعلى أسرتها والمجتمع بالنفع .

أهداف النشاط :

• تنمية قدرات العضوات وتدريبهن على مهارات الحياة الأساسية والأنشطة المدرة للدخل .
• تنمية الوعي العام لمواجهة المشكلات المجتمعية .
• شغل أوقات الفراغ (المرأة – الفتاة) بما يعود عليهن وأسرهن بالنفع وتمارس الأنشطة من خلال مجموعات عمل تشمل : التفصيل والخياطة – الإسعافات الأولية والصحة العامة وتنظيم الأسرة – محو الأمية – التغذية والتدبير المنزلي (وغيرها من الأنشطة التي تتناسب وظروف المجتمع المحلي للنادي النسائي) التوعية في كافة المجالات .

يبلغ عدد الأندية النسائية على مستوى الجمهورية (27) محافظة، كما يبلغ عدد النوادي (600) نادٍ وهي مسندة لجمعيات أهلية .

التمويل المالي :

إعانات دورية سنوية من الموازنة العامة للدولة . وجاري دراسة تطويرها ودعمها بمخصصات مالية إضافية .

المحور الثاني – تنفيذ برامج توعية وتدريب:

ويتم بمراكز التنمية التي تدخل ضمن نشاط المحور الأول (الأندية النسائية – مراكز تدريب الرائدات) ونشاط المحور الثالث – المشروعات التنموية والإنتاجية والخدمية .

يتم تجهيز مراكز التنمية بالمعدات والأجهزة والآلات التي تستخدم في التدريب على مهارات الحياة الأساسية المدرة للدخل .

وملحق بها قاعات للتدريب مجهزة بالآلات والأجهزة ويتم ذلك في ضوء الموارد المالية المتاحة من الدولة .

تمويل مراكز التنمية :

يتم التمويل من إعانات دورية من الموازنة العامة للدولة .

عدد مراكز التنمية على مستوى الجمهورية (24) محافظة فقط :

على مستوى المشروعات الإنتاجية (437) مركزا .

على مستوى الأنشطة (600) مركزٍ .

ومعظم مراكز التدريب مسندة لجمعيات أهلية وبعضها يتم تنفيذه بالوحدات الاجتماعية الحكومية .

المحور الثالث – تنفيذ مشروعات تنموية:

مشروعات تنمية المرأة :

الأهـداف :

تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة بالدعم المادي والتدريب والتوجيه من خلال :

- التدريب على أنشطة ومهارات إنتاجية تدر دخل، مما يساعد في رفع المستوى الاقتصادي للمرأة بصفة خاصة والأسرة بصفة عامة .
- تقديم مشروعات اقتصادية صغيرة ذات عائد اقتصادي في مجالات الإنتاج المختلفة والتي تتناسب مع ظروف المجتمعات الريفية .
- التوعية بمختلف القضايا التي يعاني منها المجتمع بشكل عام والمجتمع الريفي بشكل خاص مع التركيز على القضايا المستجدة التي تفرضها ظروف المجتمع .
- وتتمثل تلك المشروعات في :
  - مشروع تنمية المرأة الريفية .
  - مشروع تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية .
  - مشروع تطوير دور المرأة في إنتاج الغذاء .
  - مشروع مبادرة المرأة .

وترتكز هذه المشروعات على محورين رئيسيين هما :

المحور الأول – إنتاجي (اقتصادي) :

تقدم من خلاله قروض ميسرة للمرأة في حدود مشروعات إنتاجية صغيرة مدرة للدخل وتساهم المرأة المستفيدة بنسبة 10 ٪ وذلك لضمان جدية المشروع مع سداد قيمة القرض على أقساط ميسرة تتناسب مع ظروف المجتمع .

المحور الثاني – تنموي وهو مراكز التنمية :

تتيح مراكز التنمية للمرأة الريفية الاشتراك في عضوية مراكز تدريب وتنمية المرأة الريفية التي تتيح لها فرص الاندماج بالمجتمع والمشاركة بدور إيجابي ومؤثر في التنمية القومية الشاملة ، ويتم من خلالها تنفيذ المشروعات الآتية :

مشروع تنمية المرأة الريفية :

هو مشروع تنموي يهدف إلى رفع مستوى المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتزويدهن بالمعلومات والمهارات التي تساعد في تحقيق الهدف .

بداية التنفيذ عام 1981 – 1982م بالتعاون مع منظمة اليونيسيف ثم بعد الانتهاء من الاتفاقية تم تنفيذه من الموازنة العامة للدولة في صورة إعانات سنوية للمشروعات القائمة (الأجور – المستلزمات – القروض) ويتم سنويا التوسع أفقيا في قرى جديدة. عدد المحافظات المنفذ بها (9) محافظات بعدد (210) قرية تابعة .

مشروع تدريب المرأة الريفية في التنمية والسكان :

هو مشروع تنموي يهدف إلى تحويل المرأة الريفية إلى وحدة إنتاجية وحماية الأسرة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تحسين أوضاعها بأساليب الرعاية والتدريب والتوجيه والعمل على زيادة كفاءتها .

بداية التنفيذ كان عام 1987 بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ثم بعد انتهاء الاتفاقية تم التنفيذ من الموازنة العامة للدولة في صورة إعانات سنوية للمشروعات القائمة (التوسع الرأسي) وتم تنفيذ مشروعات جديدة مخصصة للقرى الجديدة (التوسع الأفقي)، عدد المحافظات المنفذ بها (10) محافظات بعدد (102) قرية تابعة .

مشروع تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية :

هو مشروع تنموي ذي طابع خاص ؛لأنه يتم على الوعي والتدريب والتعليم والإنتاج (تعليم مهارات الحياة الأساسية المدرة للدخل) . ويهدف إلى النهوض الشامل بالمرأة الريفية لكي تصبح أما أكثر صلاحية وربة منزل أكثر مهارة وعاملة أكثر إنتاجا ومواطنة أكثر إسهاما في خدمة مجتمعها وذلك من خلال :

- النشاط الإنتاجي (قروض ميسرة) والتدريب عليه .
- محو الأمية .
- إكساب المرأة الريفية مهارات الحياة الأساسية (رعاية أولادها – الإسعافات الأولية – التدبير المنزلي، الخدمة العامة للنهوض بمجتمعها، المشاركة في تقدمه) .
- المشاركة بالمجتمع في الجهود النسائية.

بداية التنفيذ عام 1987 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبعد الانتهاء من الاتفاقية تم تنفيذه من الموازنة العامة للدولة في صورة إعانات سنوية للمشروعات القائمة والمشروعات الجديدة .

عدد المحافظات المنفذ بها (8) محافظات بعدد (71) قرية تابعة .

مشروع تطوير دور المرأة في إنتاج الغذاء :

وهو مشروع تنموي للمرأة الريفية يهدف إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الأمن الغذائي من خلال التدريب الجماعي .

وكذلك تزويد المرأة الريفية بالمهارات والتسهيلات الائتمانية وبوسائل التكنولوجيا المناسبة للأنشطة الزراعية الخاصة بإنتاج الغذاء .

بداية التنفيذ عام 1987 م وفقا لاتفاقية بين الوزارة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ثم بعد الانتهاء من الاتفاقية تم تنفيذه من الموازنة العامة للدولة بإعانات سنوية دورية تصرف على بنود (التدريب ،الأجور ، المستلزمات، تنفيذ مشروعات إنتاجية " قروض ") .

وكان يعتمد بصفة خاصة على الأنشطة الإنتاجية الآتية :

- الأفران المتعددة الأغراض .
- وحدة الألبان .
- الصوب الزراعية .

ثم تنوعت المشروعات الإنتاجية الغذائية بعد ذلك.

عدد المحافظات المنفذ بها (5) محافظات بعدد (48) قرية تابعة .

مشروع مبادرات المرأة :

وهو مشروع تنموي لتدريب المرأة الريفية على المشروعات الصغيرة مع منح المرأة الريفية الدعم المالي كقرض حسب نوع المشروع مع التدريب على كيفية التعامل مع الجهات الإدارية والبنكية .

ويعتمد المشروع أساسا على فكرة التعامل مع البنوك من خلال الصرف والإيداع والحصول على قرض المشروع .

بداية التنفيذ عام 1992 بناء على مذكرة تفاهم بين الحكومة الكندية ممثلة في الوكالة الكندية والحكومة المصرية . ثم بعد الانتهاء من الاتفاقية يتم تنفيذه عن طريق الوزارة اعتمادا على رؤوس أمواله الأساسية والرئيسية في بداية المشروع .

حيث يتم منح المرأة الريفية قرضا لتمويل مشروع جديد أو مشروع قائم مع سداده على أقساط منتظمة بفائدة تقل عن الفائدة البنكية .

ويتم تطبيق هذا المشروع في محافظة واحدة (محافظة قنا) تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي (الشئون الاجتماعية) بعدد (17) قرية تابعة . وأسندت إدارة المشروع لجمعية أهلية بقنا كما أنه أسند لعدد (7) وحدات اجتماعية حكومية إلى جانب ما سبق .

مشروعات تنموية خدمية للمرأة :

مراكز خدمة المرأة العاملة :

هي مراكز إنتاجية خدمية أنشئت لتخفيف الأعباء الملقاة على عاتق المرأة ومعاونتها في توفير حلول عملية من أجل التوفيق بين مسئوليتها كامرأة عاملة تجاه عملها وأسرتها .

يقوم مركز خدمة المرأة العاملة بتلبية مجموعة من الخدمات التي تحتاجها المرأة وتتمثل في وحدات **الخدمات التالية :**

- وحدات الوجبات الغذائية الجاهزة .
- وحدات إنتاج وبيع الملابس الجاهزة .
- وحدات غسيل الملابس والمفروشات وكيها آليا .
- وحدات معاونات المنازل .

ويبلغ عدد المحافظات المنفذ بها المشروع (22) محافظة بها عدد (42) وحدة ومركز لخدمة المرأة العاملة .

بداية التنفيذ كان عام 1990 م بتمويل من إعانات الموازنة العامة للدولة في صورة إعانات سنوية دورية لدعم (الأجور – المستلزمات – التجهيزات) .

مراكز استضافة وتوجيه المرأة :

هي إحدى آليات وزارة الشئون الاجتماعية لتحقيق الحماية والرعاية الاجتماعية والتأهيل والتنمية للمرأة إيمانا بدورها في المجتمع والتصدي لقضايا العنف ضد المرأة .

الأهداف :

- استضافة المرأة أو الفتاة التي تتعرض للعنف وليس لها مأوى للمشورة أو للإقامة لفترة معينة .
- مساعدة المرأة على تخطي الصعاب وحل المشكلات وبذل أقصى جهد للتوفيق والصلح وإعادتها إلى مكانها الطبيعي في أسرتها .
- توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية لها .
- تأهيلها وتنمية مهاراتها واستثمار طاقاتها للتكيف مع المجتمع من خلال التدريب بالمركز على الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة .
- التوعية في كافة المجالات اقتصاديا – اجتماعيا – دينيا – قانونيا .

ويتم التنفيذ في عدد (8) محافظات لعدد (9) مراكز .

وحدة النوع وتكافؤ الفرص :

تهدف إلى دعم مكانة المرأة في المجتمع ومساواتها في الحقوق مع الرجل مع أصل تعميق مكانتها في المجتمع ، ويتم ذلك من خلال إجراء الدراسات التي تعمق مفهوم النوع الاجتماعي عند إعداد

الخطط التنموية والتأكد من تضمين النوع في هذه الخطط والعمل على سد الفجوة النوعية ومساعدة المرأة على المشاركة السياسية واستقبال الشكاوى التي ترد إلى الوحدة وحلها وتوجيهها التوجيه الصحيح .

كما تقوم بمساعدة المرأة في حل مشاكلها للحفاظ على التماسك الأسري والحصول على الخدمات التي توفرها وزارة التضامن الاجتماعي من :

المعاش الضماني – منح دراسية للأبناء – مساعدات دفعة واحدة – مساعدات مالية – مشروعات إنتاجية من الأسر المنتجة – المرأة – ... الخ .

أنشئت هذه الوحدة في عام 2006م وفقا للاتفاقية الموقعة مع المجلس القومي للمرأة وجاري إدماج هذه الوحدة ضمن الموازنة العامة للدولة لصرف الإعانات السنوية لها . وقد قامت الوزارة عام 2008م بتنفيذ تجربة تجميع كل الخدمات السابقة في مكان واحد تسهيلا على المرأة الريفية – الحضرية .

مجمع الخدمات المتكاملة للمرأة بمحافظة القليوبية :

وصف المكان :

مبنى مكون من (5) أدوار على مساحة تتراوح بين(700 إلى 1000)متر، لتقديم جميع الخدمات السابقة والتي تقدم من الإدارة العامة لشئون المرأة والذي يعتبر نموذجا لبيت المرأة الريفية حيث من خلال هذا المجمع يتم إتاحة الخدمات التي تحتاجها المرأة والأسرة توفيرا للوقت والجهد .

الأقسام والمشروعات والأنشطة داخل مجمع الخدمات :

- مركز خدمة المرأة العاملة (وحدة غسيل – وحدة الوجبات الجاهزة) .
- مركز استضافة وتوجيه المرأة .
- مركز التدريب على الحاسب الآلي (نادي نسائي) .
- صالة رياضية متخصصة للمرأة (جمانيزيوم) (نادي نسائي) .
- قاعات للتدريب وورش العمل (مراكز تنمية) .
- أماكن وغرف للإقامة للوفود المحلية والأجنبية مجهزة تجهيزا عاليا .

وهو مجهز بجميع التجهيزات والأدوات والأجهزة الوظيفية (الموارد البشرية – الموارد المادية) . والمبنى مجهز لإقامة 3 أدوار أخرى لتقديم خدمات المرأة الأخرى .

ويعتبر فعلا نموذجا فريدا لما يسمى بالبيت – المدرسة للمرأة الريفية .

أهم الآثار الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات :

- رفع المستوى الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي للمرأة الفقيرة والمرأة محدودة الدخل وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا .
- تحويل المسار العام للمرأة من امرأة مستهلكة إلى منتجة لها دور في المجتمع المحيط بها .
- اكتساب المرأة المهارات والخبرات في الإنتاج والتسويق وكيفية عمل دراسات الجدوى للمشروعات والتعاملات البنكية .
- التماسك الأسري وتحسين العلاقات الأسرية نتيجة تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية .
- رفع الوعي بحقوق المرأة من خلال التوعية والتدريب وعقد اللقاءات وورش العمل.
- مكافحة العنف ضد المرأة والذي ظهر في الوقت الحاضر.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة 90 ٪ من المشروعات السابقة تشتمل بنود موازناتها على مخصصات مالية في صورة إعانات دورية سنوية لمقابلة أجور فريق العمل بالمشروع ومستلزمات التشغيل والقروض الإنتاجية التي تصرف للمرأة لتمكينها اقتصاديا بعد أن تم تمكينها اجتماعيا مسندة إدارتها للمجتمع المدني (الجمعيات والمؤسسات الأهلية) وفقا لقانون الجمعيات رقم 84 لسنة 2002 والذي ينظم العلاقة بين وزارة التضامن الاجتماعي وعمل المجتمع المدني (الجمعيات والمؤسسات الأهلية)، ونسبة 10 ٪ من المشروعات مسند تنفيذها للجانب الحكومي من خلال الوحدات الاجتماعية المنتشرة في كل المحافظات داخل الدولة.

وإن هذه الوحدات الاجتماعية عبارة عن وزارة مصغرة داخل القرى في البيئة الريفية المستفيدة ويتم الصرف عليها من الإعانات السنوية الدورية من الدولة.

الـــرأي :

بعد دراسة الواقع والتجارب السابقة ومعرفة دور وزارة التضامن الاجتماعي وما تقدمه من إعانات مخصصات مالية سنوية وانتداب بعض الخبراء من الموارد البشرية بالوزارة للعمل بالجمعيات الأهلية وتنفيذ إسناد المشروعات لهذه الجمعيات فإن أهم المعوقات لتنفيذ تجربة مجمع الخدمات المتكاملة التي تقدم للمرأة الريفية في مكان واحد أو ما يسمى المدارس والبيوت المرأة الريفية تتمثل في :

1- ضعف الموارد المالية التي تصرف على المشروعات بصفة عامة وعدم وجود موارد مالية أخرى بالجمعيات التي يسند لها تنفيذ المشروعات الخاصة بالمرأة.
2- نقص الوعي الإعلامي بأهمية وضرورة إقامة مجمع الخدمات المتكاملة للمرأة الريفية في مكان واحد أو ما يسمى المدارس / البيوت للمرأة الريفية.
3- عدم التعاون بين الحكومات وضعف مواردها المالية مع الجهات والدول المانحة التي تهتم بشئون المرأة لدعم تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وحقوقيا.
4- ضعف الموارد البشرية التي تدير هذه البيوت والمدارس للمرأة الريفية واحتياجاتهم للتدريب المستمر.

وبالتالي لابد من توحيد الجهود وزيادة المزيد من التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والجهات والدول المانحة نحو تمكين المرأة وخصوصا المرأة الريفية والتي تمثل تقريبا (50 ٪) من التعداد السكاني.

دور جامعة الأحفاد للبنات في تعزيز المرأة الريفية وإحداث مدارس/بيوت المرأة الريفية بجمهورية السودان

د/ شادية عبد الرحيم

مدرسة التنمية والتدريب والإرشاد الريفي :

الهدف :

تدعيم وتأسيس واستدامة فلسفة الأحفاد في تنمية المجتمعات الريفية (المرأة الريفية) بدأت المدرسة عام 1987م بثماني طالبات من الأقاليم الأقل نموا وذلك لتدعيم و تأهيل كوادر نسائية للعمل كمرشدات ريفيات.

تاريخ الجامعة :

تعد جامعة الأحفاد للبنات من الجامعات القلائل في العالم التي تقدم التعليم للبنات فقط، وقد بدأت كلية الأحفاد الجامعية للبنات عام 1966م بعدد (23)طالبة ، وثلاثة أعضاء من هيئة التدريس، ثم تطورت تدريجيا ليبلغ عدد طالباتها الآن أكثر من (7500) طالبة.
منح المجلس القومي للتعليم العالي بالسودان «كلية الأحفاد الجامعية للبنات» صفة جامعة كاملة، لتصبح منذ عام 1995 «جامعة الأحفاد للبنات»، وتعد أكبر وأقدم جامعة أهلية في السودان، ومن أكبر وأقدم الجامعات للبنات في قارة إفريقيا.

فلسفة الجامعة :

• تقوم فلسفة جامعة الأحفاد للبنات على إعداد المرأة لتولى أدوار مسئولة في أسرتها ومجتمعها المحلي وفي وطنها. وتسعى الجامعة لإعداد نساء متعلمات ومؤثرات في مجتمعهن لإعداد نساء قياديات، وتشدد جامعة الأحفاد للبنات على الالتزام بمستويات عالمية للتعليم في بيئة غير سياسية، تماشيا مع فلسفتها في إعداد النساء لتولي المناصب المختلفة والقيادة والتعليم واللغة الإنكليزية .

لإعداد نساء قياديات :

وتشدد جامعة الأحفاد للبنات على الالتزام بمستويات عالمية للتعليم في بيئة غير سياسية، تماشيا مع فلسفتها في إعداد النساء لتولي المناصب المختلفة والقيادة والتعليم واللغة الإنكليزية.
يقول رئيس الجامعة البروفسور قاسم بدري في حديثه للشرق الأوسط، إنها جامعة تختص بكل ما يهم الأسرة وصحة الأمومة والطفولة ورياض الأطفال والعلوم الصحية، مثلما تعنى بالصحة الإنجابية والتغذية والتنمية الريفية، وكل ما من شأنه زيادة رفاهية المجتمع والمرأة.
ويضيف بدري أن الجامعة تسعى لتطوير كليات الدراسات العليا والبنى التحتية، بما يجعلها تضاهي جامعات العالم المتطور، ولا سيما أن خريجاتها لعبن دورا كبيرا وأثرن في مجتمعاتهن، وبعضهن أصبحن وزيرات في السودان وجزر القمر وجنوب السودان والصومال .

تتكون جامعة الأحفاد حاليا من 6 مدارس هي:

1. مدرسة العلوم الصحية .
2. مدرسة علم النفس ورياض الأطفال .
3. مدرسة العلوم الإدارية .
4. مدرسة التنمية والتدريب والإرشاد الريفي .
5. مدرسة الطب .
6. مدرسة الصيدلة .

جامعة الأحفاد للبنات والمجتمع الريفي السوداني :

ربط الطالبات بالمجتمعات الريفية يعد محورا مهما في مناهج وبرامج الجامعة التعليمية والبحثية لكل مدرسة آلياتها الخاصة لربط طالباتها و خريجاتها بالمجتمع الريفي السوداني، وتتمثل أهم الآليات لربط الجامعة بالمجتمع الريفي السوداني وتحقيق تنمية المرأة الريفية من خلال :

1. برنامج الإرشاد الريفي .
2. مدرسة التنمية و التدريب والإرشاد الريفي .

برنامج الإرشاد الريفي : (**بدأ البرنامج عام** 1973م).

برنامج متفرد لجامعة الأحفاد للبنات تختص به وسط مؤسسات التعليم العالي في السودان، يعتبر هذا البرنامج نشاطا أكاديميا تقوم به كل طالبة في الجامعة ومتطلب من متطلبات التخرج في الجامعة.

الأهداف :

يهدف البرنامج إلى :

- تأهيل وإعداد الطالبات بمختلف التخصصات على العمل الإرشادي الميداني (بالمشاركة).
- رفع وعي النساء الريفيات.
- تدريب النساء الريفيات لاكتساب مهارات لتحسين الدخل وصحة الأسرة.
- تحريك المجتمع الريفي لتكوين منظمات المجتمع القاعدية.
- تمكين النساء للمشاركة في المنظمات القاعدية وإحداث التغير على مستوى الأسرة.
- اختيار و تدريب الرائدات الريفيات.

يتكون برنامج الإرشاد الريفي من ثلاثة أجزاء :

نظري يتمثل في المقرر الدراسي الذي يدرس في الجامعة.

1. عملي الذي يختص بإعداد الطالبات للتواصل والتفاعل مع المجتمعات الريفية.
2. زيارات ميدانية (الرحلات السنوية) لولايات السودان المختلفة التي تصل إلى (70) رحلة سنوية حسب إعداد الطالبات.

المنهجية :

تدرس محاضرة نظرية يتبعها تطبيق عملي لمدة (15)أسبوعا.

من أهم المواضيع:

- التنمية الريفية.
- مناهج وطرق الإرشاد الريفي.
- خصائص ومشاكل المجتمع الريفي السوداني.
- مشاكل المرأة الريفية.
- الأمن الغذائي.
- الفقر.
- بحث مشاكل الريف.
- الصحة الإنجابية.
- التمويل الريفي.
- حماية المستهلك.
- البحث السريع بالمشاركة

رحلات الإرشاد الريفي السنوية

تقام سنويا لمدة (10ـ7) أيام ، يتكون الفريق من (20) طالبة (من ست مدارس) مع مشرفة من هيئة التدريس .

النشاطات داخل القرية :

تقوم كل مجموع في كل رحلة بالآتي :

- نشاط إرشادي .
- نشاط بحثي .
- صحة الأسرة (الأم و الطفل) .
- صحة البيئة .
- التشجير .
- الصناعات الغذائية.
- تعليم البنات .
- الزواج المبكر .
- محاربة العادات الضارة .
- محو الأمية .
- منظمات المجتمع القاعدي .

الطرق والأساليب الإرشادية :

- الزيارة المنزلية .
- المحاضرات .
- الدراما .
- اللقاء المجتمعي .
- الملصقات .

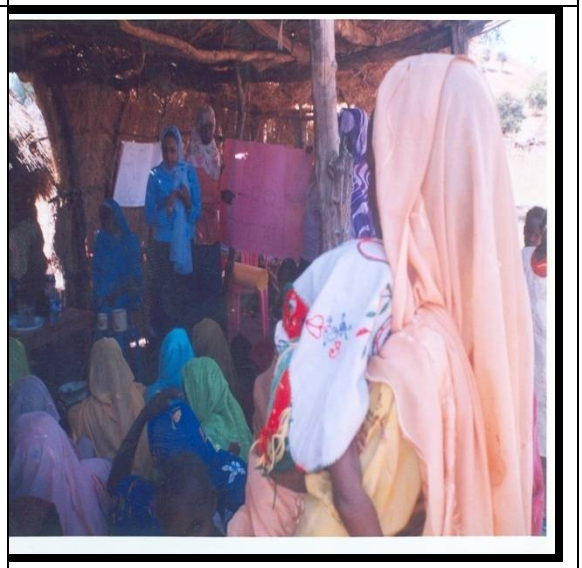

النشاطات البحثية أثناء الرحلة :

- جمع معلومات عن القرية.
- توزيع استمارة .
- تحديد المشاكل .
- الطرق والأساليب.
- البحث السريع بالمشاركة.
- كتابة تقرير عن كل رحلة.

مدرسة التنمية والتدريب والإرشاد الريفي :

الهدف :

تدعيم وتأسيس واستدامة فلسفة الأحفاد في تنمية المجتمعات الريفية (المرأة الريفية) بدأت المدرسة عام 1987م بثماني طالبات من الأقاليم الأقل نموا وذلك لتدعيم و تأهيل كوادر نسائية للعمل كمرشدات ريفيات، وتأهيل وإعداد كوادر نسائية في التنمية والتدريب والإرشاد الريفي

للمساهمة في تطوير الريف وتغيير وضع المرأة الريفية، وتأهيل الطالبات ليلعبن دورا قياديا في المناطق الريفية كأدوات تغيير. خدمة المجتمع من خلال برنامج الإرشاد الريفي الذي يؤهل كل طالبات الجامعة ويربطهن بالمجتمع الريفي. وإجراء الأبحاث العلمية للمساهمة في تطوير الريف ، بالإضافة تخطيط وإعداد الأطر التقنية المزودة بالمعلومات الأكاديمية والمهارات الميدانية والقيم والاتجاهات الإيجابية لممارسة التنمية في الريف .

مواطن التميز في البرنامج :

إعداد وتأهيل كوادر نسائية للعمل كأدوات تغيير وإرشاد وإعدادهن كعناصر تحفيز للتغيرات المستقبلية .

أنشأت المدرسة علاقات قوية و مستدامة بالمجتمع الريفي من خلال:

- التدريب الصيفي.
- برنامج الإرشاد الريفي .
- الخريجات.
- تدريب الرائدات الريفيات.
- خدمة المجتمع .
- المزرعة النموذجية.
- الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة .

التدريب الصيفي :

يهدف هذا البرنامج إلى ربط مدرسة التنمية الريفية وطالباتها بسوق العمل، ويعتبر هذا البرنامج متطلبا أكاديميا لابد من أن تؤديه كل طالبة مرتين خلال فترة دراستها في المدرسة و تستفيد المدرسة من علاقاتها المستمرة في سوق العمل بالاتصال بالمنظمات، المؤسسات، الشركات، الوزارات،المصارف ومشاريع التنمية في ولايات السودان المختلفة لإتاحة الفرصة للطالبات للتدريب في فترة الإجازة الصيفية لفترة تتراوح من (30-45) يوما للتعرف على تفاصيل العمل في الجهة التي تتدرب فيها .

إستراتيجية المواجهة المكثفة في محو الأمية :

مشروع الطلبة الجامعيين من أجل محو الأمية وتعليم الكبار UNILIT.

الفئة المستهدفة للبرنامج النساء الريفيات من ولاية شمال كردفان و نهر النيل (600).

خريجات المدرسة :

تأهيل كوادر نسائية للعمل كأدوات تغيير وإرشاد وإعدادهن كعناصر تحفيز للتغيرات المستقبلية، للعمل مباشرة لتنمية المرأة الريفية، أكثر من ألف خريجة يعملن على تنمية المرأة في كل أنحاء السودان .

المزرعة النموذجية :

تبلغ مساحتها خمسين فدانا تستخدم لتدريب الطالبات و الرائدات الريفيات في الإنتاج الغذائي وتصنيع الغذاء والتشجير والبستنة .

تدريب الرائدات الريفيات :البرنامج ينفذه أعضاء هيئة التدريس .
المكان : جامعة الأحفاد ، المزرعة ، المناطق الريفية .
خدمة المجتمع :
بالمدرسة 20 من أعضاء هيئة التدريس بالتخصصات التي تخدم المجتمع والمرأة الريفية على سبيل المثال:

- الإرشاد والتنمية .
- الإنتاج الحيواني.
- الإنتاج النباتي.
- الاقتصاد الزراعي.
- البيئة.
- التقنية الوسيطة .
- التدريب .
- التسويق.
- النوع الاجتماعي والزراعة دليل تدريبي/ ولاية شمال كردفان .
- دليل تعبئة وتنظيم وتمكين المجتمعات المحلية من أجل التخطيط الجماعي.
- دليل قياس احتياجات المجتمعات المحلية .
- دليل إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة .
- تفعيل المجتمعات ضمن مشروع صندوق تنمية المجتمع – تكوين الجمعيات القاعدية وتدريبها لأجل التخطيط الجماعي .
- تكوين (200)جمعية قاعدية للنساء في أربع ولايات(كسلا، النيل الأزرق، شمال كردفان، جنوب كردفان)
- الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة (تخريج كوادر نسائية للتخطيط و تنفيذ برامج تنمية المرأة، ـ 120 خريجة ماجستير، 6 خريجات دكتوراه ـ).

دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية

في إنشاء بيوت المرأة الريفية في بعض الدول العربية

م/هاشم حسن سالم

اسم المشروع : مشروع تمكين المرأة الريفية العاملة في مجال الإنتاج الزراعي في منطقة كساب بولاية القضارف ـ جمهورية السودان .

الجهة الممولة والمنفذة :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة والغابات والجهات ذات الاختصاص بالولاية.

مدة المشروع :

عامان، تشمل الإعداد واختيار جمعيات النساء الزراعيات وإعداد التفاصيل الفنية ذات العلاقة والشروع في التنفيذ .

تاريخ انطلاقة العمل في المشروع: عام 2013م.

خلفية :

تقع ولاية القضارف ضمن حزام السافنا وتعبرها عدة أنهار ووديان موسمية أهمها نهري عطبرة والرهد. كما تتمتع الولاية بالأمطار الموسمية التي يتراوح معدل هطولها السنوي ما بين (600 – 1000) ملم، وتتوفر بالولاية كميات مقدرة من المياه الجوفية وبخاصة في المناطق الجنوبية منها.

وتمتاز الولاية بوفرة الموارد الرعوية الطبيعية والمخلفات المحصولية والإنتاج الغابي، والذي يعتبر المورد الاقتصادي الثاني بعد الإنتاج الزراعي وتسوده بشكل أساسي أشجار الهشاب (A.senegal) والسنط (A.nilotica) والهجليج (B.aegyptiaca). وتبلغ مساحة الغابات المحجوزة 1.8 مليون فدان ، منها نحو 61٪ في محليتي القضارف والقلابات.

إداريا تقسم الولاية إلى (12) محلية هي : محلية القضارف (عاصمة الولاية)، محلية وسط القضارف، محلية الرهد، محلية القلابات الشرقية، محلية القلابات الغربية، محلية البطانة، محلية قلع النحل، محلية الفشقة، محلية الفاو، ومحلية القريشة. ويبلغ عدد سكان الولاية حوالي (1.73) مليون نسمة (51.3٪ من الذكور و 48.7٪ من الإناث).

وتعتبر الولاية إحدى ولايات الشرق الثلاث المتأثرة بعدم الاستقرار وتعاني بشكل عام من مستويات عالية من الفقر وضعف الخدمات العامة والبنى التحتية. وقد أعاقت الكوارث الطبيعية المتكررة عمليات التنمية في المنطقة لفترات طويلة، ونتيجة لذلك تدهورت الأوضاع التغذوية وبخاصة لدى النساء والأطفال وتراجعت مؤشرات التنمية والتي تمثلت في ارتفاع معدلات سوء التغذية ومستويات الأمية العالية وعدم كفاية فرص العمل .

ففي جانب سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي تشير البيانات والمعلومات إلى أن (22٪) من سكان الولاية مصنفين كناقصي تغذية، إذ يتراوح معدل استهلاك الفرد من الطاقة بين (1300 و1350)كالوري/اليوم مقارنة بالحد الأدنى للاستهلاك والمقدر بنحو1740كالوري/اليوم. - تقرير تقييم أوضاع الأمن الغذائي في السودان،الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء/ 2009م بجمهورية السودان ..

هذا وتعاني الولاية من مختلف مظاهر الجفاف وإزالة الغابات وتعرية التربة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تطوير النظم المزرعية والعمليات الفلاحية وبخاصة لدى صغار المزارعين الذين يشكلون الشريحة الأكبر من سكان الولاية، وتشكل الزراعة وتربية الحيوان المصدر الأساسي للدخل لمعظم السكان بالولاية،إذ تقدر المساحة الصالحة للزراعة بأكثر من (8) ملايين فدان موزعة بين الزراعة الآلية المطرية والزراعة التقليدية المطرية (البلدات) بجانب (400)ألف فدان تشكل الزراعة المروية. وتشغل الذرة الرفيعة المساحة الأكبر من بين المحاصيل الزراعية الرئيسية في الزراعة المطرية كما هو موضح في الجدول التالي:

المحصول	المساحة (ألف فدان)	النسبة (٪)
الذرة الرفيعة	6000	75.0
السمسم	1000	12.5
زهرة الشمس	100	1.3
الدخن	250	3.0
الفول السوداني	35	0.4
أخرى (قطن، خضر ، بقوليات .....)	615	7.8
الإجمالي	8000	100.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقدّر الثروة الحيوانية في ولاية القضارف بحوالي (6.5) مليون رأس من مختلف فصائل الماشية ويصل العدد إلى (8)ملايين رأس في موسم الأمطار عندما تتوافر المراعي الموسمية بالولاية حيث يفد إليها الرعاة بحيواناتهم من الولايات المجاورة لوفرة المراعي والمياه بها في تلك الفترة ولكونها منطقة خالية من الأمراض الوبائية .

وتعتبر الأغنام الحيوان الأكثر انتشارا في الولاية حيث تقدر أعدادها بحوالي 3.14 مليون رأس تليها الأبقار (1.3) مليون رأس والماعز (1.2) مليون رأس والإبل (0.82) مليون رأس.

تؤدي المرأة الريفية دورا مهما في الزراعة بولاية القضارف، حيث تقدر نسبة النساء العاملات في الزراعة بنحو (87٪) يعمل معظمهن في إطار جمعيات تعاونية زراعية، وتسعى الولاية إلى تطوير تجربة الجمعيات التعاونية الزراعية للنساء الريفيات، من واقع ما حققته من نجاحات في الأعوام الماضية، حيث أثبتت النساء في إطار هذه الجمعيات قدرتهن على إدارة رؤوس الأموال والحرص على السداد والاسترداد، علاوة على ما حققنه من إنتاجية عالية انعكست بشكل إيجابي على مستوى الدخل العام لديهن.

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية نحو (600) جمعية تعاونية نسوية تضم كل منها نحو (30) امرأة. وموزعة على عشر محليات بالولاية، منها (120) جمعية بمحلية القلابات الغربية والتي تضم منطقة كساب (موقع المشروع المقترح)، والتي أنشأت فيها المنظمة العربية للتنمية الزراعية مدرسة للنساء الريفيات بهدف رفع قدرات المرأة الريفية وتمكينها في مجال العمل الزراعي والإنتاج الحيواني والصحة العامة .

مبررات المشروع :

- ضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة لتقليدية نظم الإنتاج **الزراعي** .
- ارتفاع نسبة ناقصي التغذية من النساء والأطفال في الولاية.
- ارتفاع نسبة النساء العاملات في مجال الزراعة في الولاية معظمهن ينضوين في إطار جمعيات تعاونية زراعية.
- توفر مراكز مدنية كبيرة يمكن أن تشكل سوقا مهمة لصغار المنتجين.
- الحاجة إلى النهوض بالمستوى التغذوي للأسر الريفية .

الأهداف:

- تمكين المرأة الريفية والنهوض بدورها في توفير الغذاء وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين مستوى دخل الأسر الفقيرة .
- الحد من الفقر.
- تحسين نظم تسويق منتجات الأسر الريفية .
- تحسين حالة الأمن الغذائي على مستوى الأسرة الريفية الصغيرة .
- تطوير وتشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية النسوية .
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية.
- تشجيع استخدام الميكنة في العمليات الزراعية.

مكونات المشروع :

- آليات ومعدات زراعية تشمل:
- جرار زراعي قوة 75 حصانا .
- محراث ازميلي 7 وحدات .
- محراث قرصي 17 صاجة (دسك هرو) .
- آلة قطع وحزم أعلاف .
- آلة رش مبيدات وأسمدة مقطورة على الجرار .
- إرشاد وتوعية .
- تدريب وتنمية مهارات .
- المتابعة والتقييم.

آلية تنفيذ المشروع :

المشروع المقترح يتضمن إنشاء خط تمويل دوار (صندوق) في حدود (1) مليون دولار بهدف تشجيع جمعيات النساء الريفيات امتلاك وسائل ومعدات الإنتاج من جرارات زراعية ذات الدفع الآلي المناسب ومعدات وملحقات الجرارات اللازمة للقيام بالعمليات الزراعية المختلفة بهدف زيادة الدخل وإتاحة فرص العمل، بما يساهم في حل مشكلة البطالة ، وتقديم المعونة الفنية والتدريب.

تقوم المنظمة بتنفيذ المشروع من خلال لجنة تنفيذية داخلية يترأسها مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وتختص هذه اللجنة بوضع كافة التفاصيل الفنية وشراء المعدات والآليات ووضع وخطة العمل التنفيذية واختيار الجمعيات التعاونية والجدول الزمني المتفق عليه مع الوزارة

والجمعيات التعاونية لتنفيذ ومتابعة سير العمل في المشروع والذي يتم من خلال لجنة توجيهية عليا تتكون من مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الوزير المختص في الولاية والجهات ذات الصلة وممثل عن المؤسسات المانحة.

نواتج المشروع:

- تحسن في الأحوال المعيشية والأوضاع التغذوية لمجتمعات صغار المزارعين (النساء الريفيات).
- زيادة في الإنتاج الزراعي ووفرة في السلع الغذائية الرئيسية.
- فرص عمل ودخول مزرعية إضافية لمحاربة الفقر والبطالة.
- وسائل إنتاج زراعي حديثة.
- تطور في عمل الجمعيات الزراعية .
- انتعاش برامج التنمية الريفية في المنطقة.

مشـــروع رفـــع قـــدرات المـــرأة الريفيـــة بولايـــات دارفـــور(غرب، شمـــال، جنـــوب) – جمهوريـــة الســـودان:

مكونات المشروع:

- تنظيم مدارس للنساء الريفيات ، بمعدل مدرسة بكل ولاية، ومدها بما تحتاج إليه من أثاثات ومعدات تدريبية.
- برامج التثقيف والتوعية في مجال الصحة والتغذية.
- برامج توعية في مجال الزراعة الحقلية والزراعة المنزلية وتربية الحيوانات.
- التدريب والإرشاد.

الفوائد المتوقعة :

- رفع قدرات المرأة الريفية وإكسابها مهارات مختلفة.
- توسيع المشاريع التي تستهدف النساء.
- نشر ثقافة مشروع الحديقة المنزلية المنتجة والتصنيع الغذائي لتوفير الغذاء وبالتالي رفع الدخل.
- المساهمة في استقرار أهل الريف.

سير التنفيذ لمكونات المشروع في ولايات دارفور الثلاث :

حرصت المنظمة على تنفيذ هذا المشروع في مناطق العودة الطوعية و قامت بمخاطبة وزراء الزارعة في الولايات الثلاث عدة مرات لاختيار مواقع مناسبة وذلك حتى يتسنى إنشاء هذه المدارس في مناطق العودة الطوعية وبخاصة المناطق والمحليات التي تم توزيع الماعز فيها.

تم إعداد التصميمات والرسومات الهندسية ومواصفات الأعمال وجداول الكميات.

تم طرح مناقصات مفتوحة في الصحف السودانية واستلام العروض وتقييمها واختيار الشركات المنفذة.

تم اختيار المواقع المناسبة لتشييد المدارس وتوقيع العقود مع الشركات الفائزة والشروع في التنفيذ وذلك كما يلي:

ولاية غرب دارفور:

- موقع المدرسة: منطقة مستري بمحلية بيضة بولاية غرب دارفور .
- الشركة المنفذة: شركة إيه إيه جي.

تم توقيع عقد التنفيذ مع الشركة المنفذة في يوم 20 فبراير 2014م.

تم استلام قطعة الأرض الخاصة بتشييد المدرسة بمساحة (5) أفدنة في قرية مستري بعد توقيع العقد مباشرة. قامت الوزارة بتكليف مهندس مدني للإشراف على التنفيذ.وباشرت الشركة المنفذة أعمال البناء والتشييد .

- تم اكتمال الأعمال واستلام المدرسة من الشركة المنفذة في 2015/3/11م وتسليمها إلى وزارة الزراعة والموارد الطبيعية بولاية غرب دارفور .

ولاية شمال دارفور:

- موقع المدرسة: منطقة مليط بمحلية مليط بولاية شمال دارفور .
- الشركة المنفذة: شركة مصطفى موسى مصطفى .

تم توقيع عقد التنفيذ مع الشركة المنفذة في يوم 22 مايو 2014م . قامت الوزارة بتكليف مهندس مدني للإشراف على التنفيذ. وتم استلام الموقع خاليا من الموانع بتاريخ 30 أغسطس 2014م.

- تم الانتهاء من أعمال التشييد والاستلام في يوم الإثنين 22 يونيو 2015م.

ولاية جنوب دارفور:

- موقع المدرسة: منطقة برام بمحلية برام بولاية جنوب دارفور .
- الشركة المنفذة:. شركة اللكيب أخوان.

تم توقيع عقد التنفيذ مع الشركة المنفذة في يوم 22 إبريل 2014م . قامت الوزارة بتكليف مهندس مدني للإشراف على التنفيذ. وتم استلام الموقع خاليا من الموانع في الأسبوع الأول من مايو 2014م.

باشرت الشركة المنفذة أعمال البناء والتشييد ووفقا لبيانات المتابعة الدورية وصلت نسبة إنجاز الأعمال (70٪)، حيث تم الانتهاء من أعمال الخرصانة الأرضية و المباني والأبيام الأرضية والأبيام عند مستوى الأبواب والشبابيك وأعمال دورات المياه والسور الخارجي والانتهاء من تركيب الهيكل الحامل للسقف. الأعمال المتبقية تشمل تركيب السقف العازل وتركيب الأبواب والشبابيك والبلاط وأعمال الطلاء .

- يتوقع انتهاء الأعمال واستلام المبنى في نهاية عام 2015م.

دور مدارس/ بيوت المرأة الريفية في تمكين المرأة في المجتمعات العربية

د/نعيمة الركباني

1ـ مقدمة :

تؤكد دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن المرأة هي محور التنمية المستدامة وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تمكين المرأة الريفية وإكسابها المهارات وعلى درجة الإمكانيات المالية والفنية التي تتحصل عليها ومدى وصولها إلى الموارد والتمويل اللازم للتوسع في نشاطها الإنتاجي بجميع اختصاصاته.

وتشير العديد من الدراسات والتقارير إلى أنّ عملية تمكين المرأة في المجتمعات العربية ومشاركتها في التنمية ما زالت تواجه العديد من الصعوبات، وهذا في الواقع يرجع إلى سيادة العقلية الذكرية في التنمية والتي يغلب عليها الطابع المحافظ باعتبار المرأة عنصرا غير قادر على بعث وتسيير المشاريع وذلك مرتبط في أغلب الحالات ببعض العادات والمعتقدات الضاربة في الجذور والتي حان الوقت لتغييرها بعد أن أثبتت المرأة قدرتها على المساهمة الفعالة في إنجاح عملية التنمية بكل مكوناتها.

ففي الأوساط الريفية العربية بينت بعض الدراسات أن نسبة نجاح المشاريع التنموية الصغرى في صفوف النساء أكبر بكثير من نسبة المشاريع الصغرى التي يشرف عليها الذكور بالإضافة إلى التميّز النسائي في مجالات التسيير والضغط على المصاريف والقدرة على المنافسة والحكمة في التصرف في القروض التنموية الصغرى.

إن التطورات السريعة والعميقة للمستوى المعرفي والتقني والحضاري الذي أصبحت عليه أغلب الشعوب العربية، يجعل موقع المرأة كعنصر فاعل اقتصادي واجتماعي وتربوي، يكتسب أهمية متزايدة ويتطلب بذل جهود متواصلة لمزيد تمكينها بتطوير قدراتها وتأهيلها لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية.

فالمرأة هي روح التغيير الاجتماعي ومسئولة مباشرة عن التنمية ابتداءً من تأهيل النشء وتربيتهم لقيادة حركة المجتمع بطريقة سليمة ويتمّ تحقيق ذلك بتعليم المرأة وتثقيفها و تبصيرها.

واعتبارا لدور المرأة المهم، جاء في عدة تقارير تنموية أن الاعتماد على المرأة في البرامج التنموية يمثل أحد قواعد التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة التي تساهم في مكافحة الفقر والجهالة وتحقيق الأمن الغذائي حيث بينت الإحصائيات أن النساء يمثلن ما يقارب (70٪)من فقراء العالم و(66٪) من الأميات.

وفي نفس السياق أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة هي تنمية معرضة للخطر وإن عدم المساواة بين الجنسين يؤثر على نصف عدد السكان .

وحسب مقياس تمكين المرأة المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاني الدول العربية من نقص ملحوظ في تمكين المرأة وتأتي بذلك في المرتبة قبل الأخيرة في الترتيب أي قبل إفريقيا وجنوب الصحراء. وهنا تبرز أهمية تمكين المرأة العربية عبر إتاحة جميع الفرص خاصة تلك المتعلقة ببناء القدرات البشرية للبنات والنساء على قدم المساواة مع الرجال وذلك في نطاق الاستثمار في البشر الذي أصبح ضرورة لمواجهة تحديات العولمة.

وتشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن تقليص الفوارق بين النساء و الرجال في الحصول على الموارد والخدمات والشغل يساهم في رفع الإنتاج الزراعي للبلدان ما بين 2.5 إلى 4 ٪ ما من شأنه تقليص

عدد الذين يعانون من الجوع في العالم بحوالي 100إلى 150مليون فرد إلا أنّ الواقع غير ذلك حيث تواجه النساء الريفيات العديد من الصعوبات في الاستفادة من التعليم ومتابعة الدراسة وفرص الشغل والملكية العقارية والتمويل بجميع أنواعه .

وتمثل المرأة الريفية ربع سكان العالم و (43٪)من السكان الناشطين في الدول النامية ونصف المجتمعات الريفية وأكثر من نصف القوى العاملة الزراعية وهي محور التنمية في كثيرٍ من الدول النامية والدول العربية. وبينت بعض الدراسات التي اهتمت بواقع المرأة الريفية، أن نساء الريف في كل العالم يشكلن قوة منتجة أساسية وحيوية في العمليات الإنتاجية التنموية التي تمثل مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فهنّ ينتجن ما نسبته 35ـ45٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويقمن بإنتاج أكثر من 50٪ من الأغذية .

2ـ واقع المرأة الريفية وتمكينها في العالم العربي :

2-1 مفهوم التمكين :

يبدو أن مفهوم التمكين لدى النساء الريفيات العربيات غير واضح ومختلط بأذهانهن حتى أن البعض منهن يرين أنه مفهوم غربي مستعار من الدول الأجنبية وغير مناسب للدول العربية.

إن تمكين المرأة متعدد الجوانب سياسي، اقتصادي، تشريعي، قانوني،اجتماعي وصحي، ويتطلب إستراتيجيات شاملة تكفل التغلب على الصعوبات العديدة التي تواجهها. ويتطلب التمكين الاجتماعي للمرأة النهوض بواقعها الاقتصادي أولا، ولا يعتمد فقط على الموارد المالية للنساء وتحكمهم فيها وإنما على عدة عوامل أخرى مثل الفوارق الجسمانية في العلاقات بين الرجال والنساء (ميزان القوى الاجتماعي)، والبيئة الاجتماعية والثقافية، والقوانين والعادات القائمة.

وتعرف الأمم المتحدة " تمكين المرأة بناءً على خمسة معايير أساسية تعكس على التوالي روح الكرامة، والحق في اتخاذ الاختيارات والقرارات، والحق في الوصول إلى الموارد وإلى الفرص، والحق في التحكم في حياتها الشخصية سواء داخل البيت أو خارجه و القدرة على التأثير في التغيير الاجتماعي لتحقيق مناخ اقتصادي واجتماعي أكثر عدالة على الصعيدين الوطني والدولي".

وقد وضع بعض الباحثين تعريفا حقيقيا للتمكين أكثر التصاقا بالواقع، ولذلك تمّ تحويل هذا التعريف إلى وحدات قياس لها مؤشرات كمية وكيفية تقيس أثر المشروع الموجه لتمكين المرأة من أهمها:

- زيادة دخل الأسرة بعد المشروع .
- توسعة المشروع لمرحلة أكبر .
- انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين نوعية الطعام واللباس وأوضاع السكن للأسرة.
- انعكاس الدخل العائد من المشروع على اقتناء سلع معمرة جديدة.
- انعكاس الدخل العائد من المشروع على تحسين صحة الأسرة والمرأة.
- انعكاس الدخل العائد من المشروع على زيادة مشاركة المرأة في قرار عدد الأطفال وتعليمهم.
- انعكاس أثر المشروع على تسجيل ملكية خاصة باسم المرأة.
- انعكاس أثر المشروع على زيادة مدخرات المرأة الخاصة(أموال، ذهب...).
- انعكاس أثر المشروع على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية في القرية.
- مشاركة المرأة في قرار زواج الأبناء والبنات.
- حرية تصرف المرأة بدخلها الخاص.
- الأثر الإيجابي الذي تركه المشروع على علاقة المرأة بزوجها وأولادها وعلى أهالي القرية.

- تأثير المشروع على تغير نظرة الأسرة للمرأة.
- تأثير المشروع على تغير نظرة القرية للمرأة.
- تأثير المشروع على تعزيز ثقة المرأة بنفسها.
- قياس مدى رأي المرأة صاحبة المشروع بتكرار التجربة مع نساء أخريات.
- الأثر الذي أحدثه المشروع (إيجابيا وسلبيا) في حياة المرأة.

2-2 محطات هامة في الاهتمام بتمكين المرأة في العالم وفي الوطن العربي:

إن اللقاءات العالمية والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحالي حول مواضيع التنمية البشرية والحقوق الإنسانية والمرأة وما توصلت إليه من نتائج كان لها التأثير الإيجابي والمهم على اهتمام مختلف الشعوب بملفات المرأة وتمكينها. حيث أوضحت هذه المؤتمرات قلة المعلومات حول مدى مساهمة المرأة في التنمية وأوصت بضرورة توثيق المعلومات والبيانات عن المرأة ودورها في التنمية وقضايا النوع وتم ذلك على مستوى الدراسات والبحوث وأدى إلى تحول النظرة من المرأة كموضوع إلى المرأة كعنصر فاعل في التنمية ولا بد من إدماجها في المشاريع الزراعية كمشاركة وكمستفيدة.

وقد طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1962م بتعزيز تقدم المرأة خلال العقد الأول للتنمية ثم تمّ إعلان عام 1975م عاما دوليا للمرأة، ثم جاءت مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979م على ضرورة إزالة كل أشكال التفرقة ضد المرأة والتي تم إثرها إنشاء كيانات حكومية مسئولة عن شؤون المرأة في غالبية دول العالم وفي الوطن العربي، ساهمت في زيادة الاهتمام بالمرأة واحتياجاتها.

وجاء إعلان جنيف عام 1992م بأن نساء العالم يمثلن قوة أساسية في العمليات الإنمائية والتي تمثل مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي فهن يحققن ما نسبته (35٪ ـ 45٪)من الناتج المحلي الإجمالي وينتجن أكثر من 50٪ من الغذاء. كما أكد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي انعقد بالقاهرة عام 1994 على أن تمكين المرأة يمثل أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو يكفل للمرأة حق حماية صحتها الإنجابية وحمايتها من العنف وكل أنواع التمييز. كما ركز المؤتمر الرابع للمرأة في بجين عام 1995 على القضايا الرئيسية التي تعوق النهوض بالمرأة والقضاء على كل أنواع التمييز ضدها في التعليم والصحة والعمل والمشاركة الاقتصادية وحماية البيئة.

كما وضع مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد بروما عام 1996م خطة عمل لمعالجة العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق الأمن الغذائي العالمي. ودعت الخطة إلى مشاركة الجنسين على نحو كامل ومتكافي لضمان المساواة بينهما وإعطاء الصلاحيات للنساء أيضا. وقد أيّدت هذه الخطة (186) حكومة، تعهّدت بتشجيع المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة.

وجاء في إعلان قمة الألفية (2000ـ2015م)أن الهدف الثالث من أهداف التنمية للألفية هدفا نوعيا يخصّ تمكين المرأة و المساواة بين الجنسين. أما المنتدى الاقتصادي والمرأة العربية الذي عقد في الكويت سنة2003م فقد طلب من الحكومات العربية إدماج عنصر تنمية المرأة ومقومات تمكينها ضمن خطط التنمية الوطنية والبرامج الحكومية.

وأيضا جاء الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة هدفا نوعيا يخص تمكين المرأة وينص على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"
ومن المؤتمرات المتخصصة التي أحدثت تحولا في الاعتراف بدور المرأة في الإنتاج الزراعي المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بروما عام 1979م والذي أكّد على الحاجة إلى زيادة تدعيم دور المرأة الاقتصادي ودعا إلى تقديم بيان متكامل عن مساهمات المرأة في قطاع الزراعة. كما أكد على ضرورة مراعاة الإنصاف في تمكين المرأة الريفية من الانتفاع بالموارد الإنتاجية مثل الأرض والمياه والمستلزمات والخدمات. وتلت هذا المؤتمر عدة اجتماعات و ورشات عمل للجنة الزراعة التابعة لمنظمة " الفاو " لمتابعة أعمال المؤتمر كما تم وضع خطة عمل لإدماج النساء في التنمية تم اعتمادها عام 1989م من قبل الجمعية العامة للمنظمة . وتهدف هذه الخطة إلى إحداث تغيير يمكّن النساء من الاستفادة من الإمكانيات بالتساوي مع الرجال وجعل المجتمع يجني أكثر استفادة من الطاقة التي تمثلها النساء.
وكانت الإستراتيجيات لتنفيذ الخطة مقترحة على ثلاثة مستويات:

- تطوير المعلومات المتوفرة حول النساء في التنمية الزراعية .
- إعداد وتطوير السياسات.
- وضع برامج ملائمة لخصوصيات المرأة.

ومن أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 كانون الأول /ديسمبر2007م ، إحداث اليوم العالمي للمرأة الريفية و الذي حدد الاحتفال به يوم 15 أكتوبر من كل سنة. وما اختيار هذا التاريخ مواكبا لموعد الاحتفالات باليوم العالمي للغذاء (16 أكتوبر) إلا اعتبارا للدور الهام الذي تقوم به المرأة الريفية في تحقيق الأمن الغذائي.

وخلال انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة خلال شهر آذار/مارس 2013م، كان الموضوع الرئيسي للاجتماع "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة.
وفي إطار التمكين والاهتمام بالمرأة الريفية العربية، قامت منظمة الأغذية والزراعة الدولية بالعديد من الأنشطة في بعض الدول العربية في نطاق تنفيذ خطة العمل لمزيد إدماج المرأة في التنمية الزراعية سوى كان ذلك بالدعم المؤسسي لوحدات إدماج المرأة في التنمية المتواجدة ببعض الدول العربية كمصر والسودان أو ببعث وحدات جديدة بموريتانيا أو بوضع سياسات وخطط عمل وطنية للنهوض بالمرأة الريفية في مصر،تونس،سوريا... كما ساهمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دعم المرأة الريفية العربية بمشاريع صغيرة مدرة للدخل في نطاق برنامج " تلفود" ودورات تدريبية لفائدتها وفائدة المعنيين بتنميتها في مختلف مجالات عمل المرأة في مصر، تونس، الأردن، المغرب، السودان، مصر، اليمن وسلطنة عمان.
كما اهتم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتمكين المرأة الريفية في العديد من الدول العربية من خلال تنفيذ العديد من الدراسات والمشاريع التنموية الصغيرة مع توفير التمويلات لها بقروض صغرى تسند للنساء.

2-3 المرأة والتعليم :

إن أهم مظهر من مظاهر رقي الأمم وتقدمها في البلدان النامية هو مستوى التعليم عامة ومستوى تعليم المرأة خاصة فبالتعليم ترتفع الأمم

وبالعلم يتسامى الإنسان ويرقى وأن المردود للعلم يتبلور في زيادة الإنتاجية والإبداع في العمل والابتكار وهذا لا يضاهي مردوده الاجتماعي والمعنوي عبر خلق أجيال واعية ذات فكر نيّر فكيف سيكون وضع المرأة إذا ما حرمت من هذا السلاح البناء؟ وكيف ستعمل وتنتج ما لم نؤمّن لها هذا الشرط اللازم لإثبات ذاتها؟

وفي هذا الإطار كانت نتائج المؤتمرات والندوات التي عقدت في شأن النهوض بالمرأة إيجابية إلى حدٍ ما حيث بذلت البلدان العربية جهودا واضحة لرفع مستوى تعليم المرأة فتضاعفت كل من نسبة معرفة النساء للقراءة والكتابة ثلاث مرات منذ عام 1970م والتحاق الإناث بالمدارس أكثر من الضعفين . وسجلت الإحصائيات معدل نسب الأمية لدى الإناث (أكثر من 15 سنة) بنسب بلغت نحو (73٪)،(50٪) ،(40٪) على التوالي خلال الأعوام 1975م ، 1985م ، 1995م على التوالي، مقابل (52٪)،و (29٪)و (19٪) لدى الذكور في نفس العمر و نفس الأعوام. وهو ما يقابل (1.7)امرأة أمية لكل رجل أمي. وتتضاعف هذه النسب في المناطق الريفية العربية حيث يصل معدل الأمية إلى (73٪)عند الإناث مقابل (44٪)لنظرائهن من الذكور.

ومازالت نسب الأمية عالية جدا في بعض البلدان العربية . ونتيجة للجهود المبذولة، شهدت الأمية تناقصا مستمرا منذ سبعينات القرن العشرين حيث انخفضت على مستوى الوطن العربي من (73٪) سنة 1970 إلى (28٪) سنة 2013م من إجمالي السكان . وفي 2005م كانت نسبة الأمية (35٪) ما يعادل ضعف المتوسط العالمي. كما لا تزال نسبة الأمية عند الإناث ضعفها عند الذكور وفق ما جاء في تقارير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي قدّرت إن محو الأمية في العالم العربي لن يحصل قبل سنة 2050م. كما ورد في تقارير منظمة "اليونسكو" العالمية أن المنطقة العربية هي أضعف مناطق العالم في محو الأمية وإنها تحتوي على (78٪) من أميي العالم .

2-4 المرأة الريفية والنشاط الاقتصادي:

على المستوى العربي مازالت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي متواضعة جدا بالمقارنة إلى الدول المتقدمة فهي تمثل (17٪)من القوى العاملة و(20٪)من السكان الإناث الناشطين مقابل (40٪) و(50٪)في15 من البلدان المتقدمة. ومن الملاحظ أن أرفع المعدلات لمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي قد سجل في أقل البلدان نموا (السودان ، اليمن ، جزر القمر وموريتانيا) وذلك بسبب مشاركة المرأة بصفة كبيرة في قطاعات الاقتصاد الأولى وغالبا في الزراعة. وسجلت أقل النسب في دول شمال إفريقيا والخليج حيث بلغت في تونس (3٪)، و(8٪)في الجزائر و(5٪)في السعودية.

ومقارنة بنسب الرجال الناشطين اقتصاديا في المجتمعات العربية، سجلت الإحصائيات معدل (22) امرأة ناشطة لكل (100) رجلٍ.

ويعزى الانخفاض المزمن في مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والمساهمة في النشاط الاقتصادي بين نساء العرب بسبب الحواجز الثقافية والاجتماعية التي كانت تحول دون وصول المرأة للتعليم والعمل وهي نتائج معتقدات وقيم ضاربة في الجذور وتختلف وطأتها من بلدٍ إلى آخر.
كما تمثل قلة وجود الإمكانيات المادية والمرافق التعليمية حاجزا لتعليم النساء في الريف. وقد بادرت بعض البلدان العربية بوضع برامج لتعليم الكبار ومحو أميتهم إلا أن المناهج المعتمدة ما زالت على مستوى محو الأمية الأبجدية ولا تأخذ في الاعتبار حاجيات المرأة من هذا التعليم.

5.2 المرأة الريفية والنشاط الزراعي :

تمثل المرأة الريفية نصف المجتمعات الريفية العربية والركيزة الأساسية للتنمية الزراعية حيث تشكل ما يقارب (50٪) من القوى العاملة الزراعية عامة وتصل هذه النسبة إلى (86٪)من مجموع القوى العاملة النسائية في الصومال و (82٪) في السودان و (84٪) في موريتانيا، مما أوحى بمصطلح تأنيث الزراعة. وتختلف مساهمة المرأة في النشاط الزراعي من أجيرة إلى عاملة في الزراعة المعيشية إلى مالكة ومسئولة عن مزرعتها.

ويبيّن الجدول التالي مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في بعض الدول العربية:

جدول يوضح مساهمة المرأة في القوى العاملة في الزراعة في بعض الدول العربية

الدولة	مساهمة المرأة في القوى العاملة (نسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)	النسبة المئوية للقوى العاملة في الزراعة	مساهمة المرأة في الزراعة كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة النسائية	مساهمة المرأة في الزراعة كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة
مصر	29.0	42.0	15.0	15.7 (1988) (بأجر وبدون أجر)
العراق	6.0	14.0	45.0	30.7 (1990)
الأردن	10.0	10.0	1.0	-
لبنان	27.0	14.0	14.0	40.7 (1990)
سوريا	18.0	23.0	44.0	44.4 (1991) بأجر، بدون أجر
اليمن	13.0	63.0	39.0	-
موريتانيا	22.0	69.0	84.0	28.0(1988)

المصدر: المرأة الريفية وتأمين الغذاء في الشرق الأدنى: منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى. القاهرة

وتقدر جهود المرأة في الإنتاج الزراعي على الأقل بالمتساوية مع جهود الرجل وفي أغلب الأحيان تفوق بكثير ولكن أهمية دورها كمنتجة قليل ما يعترف به أما دورها في الإنجاب (زوجة وأم) فهو المعتبر في أغلب الحالات. وتعمل المرأة الريفية ساعات أطول من ساعات عمل الرجال، فقد بينت الدراسات أن عمل المرأة في إفريقيا وآسيا يزيد على عمل الرجال (13)ساعة في الأسبوع وفي بلدان

أوروبا الشرقية نحو (9)ساعات وفي أمريكا اللاتينية (6)ساعات. ويتراوح الفرق في أوروبا الغربية بين (5) و (6)ساعات وفي اليابان ينخفض هذا الفرق إلى ساعتين في الأسبوع.

وعلى الرغم من مساهمتها الفعالة في القطاع الزراعي ، ما زالت مسؤولية المرأة في إدارة المزرعة محدودة حيث بينت الإحصائيات أنه في أغلب أقاليم العالم توجد مزرعة من بين (5)مزارع تديرها امرأة إلا أن هذا الرقم لا يعبر عن النسب الكبيرة من النساء اللواتي يمتلكن المزارع أو يدرنها حيث يبقى الرجل في أغلب الأحيان هو المسئول ولا يعترف إلا به كرب للأسرة والمزرعة حتى عندما تكون المرأة هي المسئولة عن العمل اليومي واتخاذ القرارات الخاصة بالمزرعة . ولا تتحمل المرأة العربية المسؤولية كاملة وواضحة إلا في حالات الطلاق أو تعدد الزوجات أو وفاة الزوج أو عجزه عن العمل أو هجرته إلى المدينة أو خارج البدل للبحث عن العمل.

وبينت بعض الدراسات القليلة أن المرأة الريفية العربية المسئولة عن أسرتها تمثل ما نسبته (15٪) في المغرب و (11٪) في تونس و (14٪) في سوريا و (20٪) في السودان ، وتقدر هذه النسبة بنحو 13٪ على مستوى شمال إفريقيا وتصل إلى (60٪) في بعض الدول الإفريقية وتبقى هذه النسب ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة حيث نجد المرأة تتحمل مسؤولية أكثر في بيتها وفي مزرعتها نتيجة لتحررها واستقلاليتها بسبب تطور مستواها التعليمي وتحررها من العوائق الثقافية الاجتماعية وكثرة فرص العمل المتاحة لها.

جدول يوضح نسبة الأسر التي ترأسها المرأة من مجموعة الأسر الريفية

الإقليم	النسبة المئوية
آسيا	9
آسيا (باستثناء الهند والصين)	14
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	31
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	17
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	17
مجموع البلدان النامية (114)	12
أقل البلدان نموا	23

المصدر : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، 1998.

وحول مهام المرأة في المزرعة بينت إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن النساء الإفريقيات يقمن بحوالي (90٪)من أشغال جلب المياه والوقود وإعداد الطعام و (80٪)من أشغال التخزين ونقل المنتج من الحقل إلى القرية و (90٪) من أشغال العناية بالنباتات و (60٪)من عمليات الجمع والتسويق.

وكما بينت تقارير المكتب الدولي للعمل أن النساء يمثلن (80٪) من القوى البشرية المستخدمة في إنتاج الغذاء في إفريقيا و (60٪)في آسيا وما بين (30 و 40٪) في أمريكا اللاتينية والبلدان الغربية.

وتعتبر المرأة العربية عنصرا فعالا في مجال النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كما تساهم في الصناعات الصغيرة المدرة للدخل مما يؤهلها للمشاركة الفعالة في التنمية في حالة دعمها وتوعيتها وتمكينها من الموارد.

1.5.2 دور المرأة في إنتاج المحاصيل وإنشاء الحدائق المنزلية:

تقوم المرأة الريفية بدور فعال في كل مراحل إنتاج الأغذية. وعلى الرغم من أن الرجل يقوم عادة بحرث الحقل فإن المرأة هي التي تقوم بالجزء الأكبر من أعمال البذر وتنقية الحشائش الضارة والتسميد وجمع المحاصيل مثل الأرز والقمح والذرة والشعير والفول السوداني زهرة الشمس وهي المحاصيل التي تشكل ما يقارب 90٪ من طعام فقراء الريف. كما تساهم المرأة بنسبة أكبر في زراعة المحاصيل الثانوية مثل الخضر والبقول حيث تقوم بزراعتها عادة في الحدائق المنزلية والتي تكون مسئولة عنها بالكامل.

وتحقق المرأة إنتاجية عالية من هذه الحدائق المنزلية التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة لتغذية الأسرة وتطوير الوضع الاقتصادي للمرأة وقد بينت الدراسات المنجزة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الحدائق المنزلية في إندونيسيا تعطي أكثر من (20٪) تقريبا من دخل الأسرة و (40٪) من الإمدادات الغذائية المنزلية.

وفي شرق نيجيريا تبين أن الحدائق المنزلية لا تشغل إلا (2٪)من الأراضي الزراعية التي تملكها الأسرة لكنها تعطي نصف إنتاج المزارع الكلي حيث تزرع المرأة ما يتراوح بين (18 و 57) نوعا من النباتات من بقوليات ودرنا ت وحبوب وأشجار فاكهة.

وتعمل المرأة العربية في القطاعات المروية والمطرية وقد مارست زراعة جميع المحاصيل النقدية والغذائية لتوفير احتياجات الأسرة من الغذاء وزيادة الدخل من عائد المحاصيل النقدية وهي تعتبر المنتج الحقيقي في المجال الزراعي في الريفي في كثير من دول المنطقة العربية.

ففي المغرب، تقوم المرأة بزراعة الأشجار المثمرة وتساهم فيها بنسبة عمالة تصل إلى (21٪) في المناطق المروية و(34٪) في المناطق الأقل خصوبة بالإضافة إلى زراعة الخضروات والمساهمة في إنتاج المحاصيل . وفي الأردن تسهم المرأة في عمليات إنتاج الحبوب بالتعشيب والبذر وإعداد الأرض والري والمكافحة والوقاية وفي عملية الحصاد إذا كانت يدوية كما تساهم في زراعة ورعاية الأشجار المثمرة بنسبة (21٪) من عمالتها الزراعية. وبينت الدراسات أن (50٪)من النساء الريفيات في وادي الأردن يزرعن الخضروات بالدرجة الأولى في الحدائق المنزلية بمعدل 3ـ4 أصناف في الموسم الواحد. وتقوم المرأة بكل الأشغال يدويا.

أما في سوريا وكمثيلاتها في دول المنطقة تقوم المرأة الريفية بإنتاج الخضروات في المناطق المروية والمطرية وتقوم بالعبء الأكبر في عمليات الشتل والترقيد والعزق وقطف الخضروات والفاكهة والقطن والتبغ والزيتون كما تقوم بعمليات التخزين والتسويق .

وفي موريتانيا تساهم المرأة في الزراعة المطرية وهو قطاع ما زال يعتمد على وسائل إنتاج بدائية في غالب الأحيان وتقل فيه الإنتاجية.

وفي السودان يتغير نشاط المرأة حسب المناطق ففي المنطقة الجنوبية وهي المعروفة بإنتاج الحبوب ، تقوم المرأة بزرع الخضروات بشكل ثانوي في الحدائق المنزلية للاستهلاك العائلي فقط وتقوم بجميع الأعمال الزراعية أما في المنطقة الغربية فتقوم المرأة بدور أكبر في إنتاج الخضروات خاصة البامية والبطيخ ويلاحظ أن مساهمة النساء مرتفعة في عمليات الغرس والبذر والتعشيب والحصاد ومنخفضة في الخزن والنقل إلى الأسواق وأن مساهمة البنات ضئيلة. وفي المنطقة الشرقية تقوم المرأة بدور هام في إنتاج الفواكه . وأكثر ما تساهم به هو الغرس والقطف والخزن والعناية بالثمار. وفي شمال الخرطوم بينت الدراسات أن

(56٪)من النساء لهن حدائق منزلية ينتجن أصنافا متعددة من الخضر والفاكهة.

وفي اليمن تساهم المرأة في إنتاج الخضروات والفواكه كالطماطم والبطاطس والتمور والبرتقال والمانجو، وتقوم بكل الأعمال المتعلقة

بالزراعة والغرس والتسميد والقطف والخزن وتساهم إلى حدٍ ما في تنظيف الأرض واختيار البذور ومقاومة الآفات ولا تساهم في نقل الفواكه والخضار وإعداد الأرض. وتقوم بكل الأعمال الزراعية باستخدام الآلات التقليدية البسيطة.

وفي سلطنة عمان يمثل إنتاج المزرعة (65٪) من مصادر دخل المرأة الريفية وتقوم (49٪)من النساء الريفيات بإنتاج الفواكه (خاصة التمور والموز والما نجو) مع الخضار والمحاصيل الحقلية علما بأن (46٪) من النساء الريفيات هن مسئولات عن المزرعة.

وفي تونس تساهم المرأة في القطاع الزراعي بفاعلية حيث تشكل ما يعادل (21.4٪)من اليد العاملة الفلاحية حسب التعداد العام للسكان سنة 1994م، وتختلف أهمية العمل الفلاحي للمرأة وخاصياته حسب هياكل الإنتاج ونظمه المعتمدة وكذلك حسب أشكال التنظيم الاجتماعي السائد في كل جهة ، وينقسم حسب صيغ مختلفة إلى معينات عائليات، أجيرات فلاحيات ، صاحبات مزارع فلاحية. وتعتبر المرأة في الزراعة غالبا معينة عائلية (90٪) وهي تقوم بأعمال ذات طابع تنفيذي لا تتطلب اختصاصات معينة أو تقوم بأنشطة لا تعتبر هامة من وجهة النظر الاقتصادية كإنتاج الخضروات في البيت، العناية بالغراسات والزراعات ، تهيئة المنتج للبيع . ففي المناطق الجافة تكون مشاركتها هامة خاصة في المناطق التي تشهد استعمالات طفيفة للآلات الفلاحية وتنتشر فيها زراعة البقول والأشجار المثمرة . فعلاوة على المهام التي تعود تقليديا إلى المرأة كالعزق وإزالة الأعشاب الضعيفة والحصاد، فإن النساء يقمن بعمليات البذر والري ومكافحة الآفات.

2.5.2 مساهمة المرأة في النشاط الغابي وفي المراعي:

للمرأة العربية مساهمة هامة في مجال الغابات الذي يمثل جانبا هاما من الثروة الزراعية لكل دولة عربية حيث تساهم الغابات والمراعي مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي والمحافظة على التوازن البيئي .

وتمثل الغابات مورد رزق هام للمرأة حيث بينت الدراسات أن ما يقارب (50٪) من مورد دخل النساء الفقيرات في الهند يأتي من الغابات والمراعي الجماعية مقابل فقط (13٪)لدى الرجال.

و أصبحت النساء يشكلن في كافة أرجاء العالم النامي وفي الدول العربية نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في مجال الغابات وذلك في أنشطة المشاتل أو المزارع الكبيرة الغابية أو قطع الجذوع أو قطع الخشب أو التشجير الغابي للمحافظة على التربة ومقاومة التصحر. وتمثل الغابة مصدرا غذائيا مباشرا تتوفر فيه أنواع من الفاكهة على مدى السنة وغير مباشر باستعمالها لإنتاج عسل النحل والفطر.

كما تعني الغابة الكثير للمرأة في توفير الطاقة باستعمال حطب الأشجار لتسخين الماء والإضاءة والتدفئة وتدخين الأسماك واللحوم وتجفيف المنتجات الزراعية والحيوانية واستخراج الأدوية من النباتات العطرية والطبية.

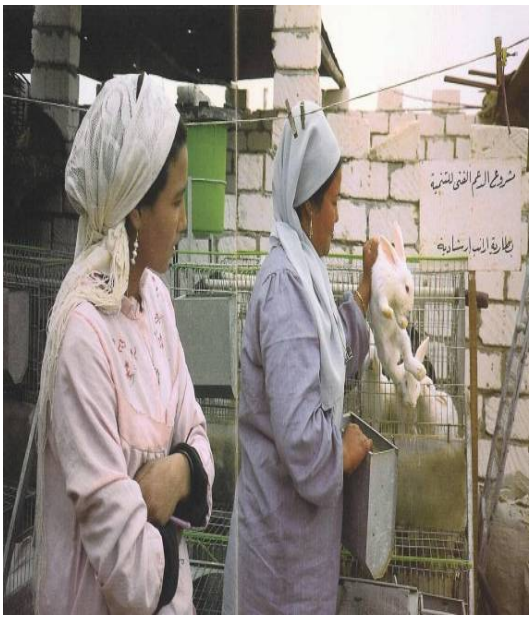

كما تمثل الأشجار المواد الأولية للاستعمالات المنزلية كصنع الحيطان والأرضية وسقف البيوت والأدوات المنزلية والصناعات التقليدية كنسيج الأحصرة والأواني السعفية والخشبية.

وفي السودان أن المرأة تنتج من (800)إلى (6000) شتلة غابية من مختلف أنواع الغابات،و أن الدخل الغابي يسهم بحوالي (60٪)من دخل المرأة السنوي في ولاية دارفور. كما امتلكت النساء الريفيات غابات شعبية كمشروع العون الذاتي بجنوب السودان واهتمت بجمع وتسويق المنتجات الغابية غير الخشبية (نبق ، عرديب، قونقوليز...الخ) .

و تساهم المرأة الريفية التونسية في المحافظة على المياه والتربة وتعتبر هذه العملية من العناصر المهمة في المحافظة على البيئة. وكانت حكرا على الرجال وأصبحت المرأة تلعب فيها دورا فعالا يختلف من منطقة إلى أخرى في البلاد فتساهم على سبيل المثال في ترصيف الحجارة وبناء الطابية لتثبيت التربة وبناء البحيرات الجبلية والجسور وتلقى المرأة كل الرعاية والاهتمام في هذا المجال حيث أصبحت عضوا نشطا في جمعيات تنمية المناطق الغابية.

وتقوم المرأة الصومالية بإنتاج البخور والصمغ العربي وتعتبر اليد العاملة الأساسية في هذا المجال .

وحيث أن المراعي تمثل عنصرا هاما في التوازن البيئي، تقوم المرأة بدورها في المحافظة عليه ويمكن أن تكون النتيجة سلبية في حالة قلة توعيتها وتدريبها على القواعد الأساسية للمحافظة على المراعي وتطويرها.

وتم وضع إستراتيجيات للمحافظة على المراعي في بعض الدول العربية . وفي تونس كان للمرأة دور هام في تنفيذ المكونات الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمراعي وذلك بغراسة الشجيرات العلفية وري وصيانة الغراسات كما تلقت المرأة إرشادا في حسن استغلال الشجيرات العلفية وحسن إدارة القطيع مع الأخذ بالاعتبار الكثافة الرعوية.

6.2 مساهمة المرأة في الإنتاج الحيواني:

تقوم المرأة الريفية العربية بدور بارز وهام في الإنتاج الحيواني حيث تمثل الحيوانات بجميع أنواعها مصدرا من المصادر الهامة التي توفر للأسرة الريفية الأغذية والطاقة والدخل. وتقوم المرأة في كل الدول العربية بتربية الأبقار والعجول والأغنام والطيور من دواجن وبط وديك رومي كما تربى الأرانب في بعض الدول العربية مثل : تونس ومصر والمغرب.

وتقوم بعمليات التغذية والحلب وتصنيع الحليب وتسويقه. وتختلف مهام المرأة في الإنتاج الحيواني من بلدٍ إلى آخر حسب العادات والتقاليد السائدة والإمكانيات المتاحة للمرأة. فعلى سبيل المثال بالنسبة للصومال يقتصر دور المرأة على تربية الأغنام والماعز بصفة رئيسية والأبقار بصفة جزئية أما تربية الإبل فهي من مهام الرجال، كما هو الحال في السودان وموريتانيا. وتشارك المرأة الفلسطينية في رعي وتغذية وحلابة الأغنام وتربية الدواجن ويوكل التسويق إلى الرجال. وفي سوريا تقتصر سقاية الحيوانات على النساء كما يقمن بالحلابة وتقوم البنات برعي الحيوانات إلى جانب الأبناء الذكور.أما في الأردن تقوم المرأة بتربية الحيوانات وتسهم في جمع السماد العضوي ويبقى الرعي من صميم عمل الرجال.

في سلطنة عمان تشارك المرأة بنسبة (12٪) في تربية الماعز والأغنام والأبقار والدواجن. كما بدأت تهتم بتربية النحل حيث تتمتع بدعم من وزارة الزراعة والثروة السمكية في شكل مشاريع صغيرة (3 بيوت نحل لكل امرأة) ونجد أكثر نسبة من النساء (65٪) يشتغلن في الثروة الحيوانية مع الإنتاج الزراعي.

وفي تونس تعتبر مشاركة المرأة في تربية الحيوانات من المعطيات المهمة حيث مشاركتها في الأعمال الأساسية المرتبطة بالإنتاج. وتقتصر اليد العاملة في هذا المجال على النساء في المزارع العائلية وتقوم المرأة بتربية جميع أنواع الحيوانات. وتطورت في السنوات الأخيرة تربية الأرانب والنحل خاصة بعد الجهود التي بذلتها الدولة في تدريب النساء وتمكينهن من قروض وإمكانيات لبعث مشاريع صغيرة.

أما في مصر، يتمثل دور المرأة في تربية الحيوان في العناية بالماشية وحلب اللبن وتصنعيه وتحتكر الإشراف على الإنتاج الداجني العائلي . وتتمتع المرأة بتسهيلات للحصول على القروض الصغيرة لإنشاء المشاريع.

وفي المغرب يشغل مجال تربية الماشية ما يقارب نصف عدد الناشطات القرويات في المجال الزراعي (46٪) وتقوم اليد العاملة النسائية بحوالي (70٪)من الأشغال المتعلقة بتربية الأبقار الحلوب و (10٪) من أعمال تربية الأغنام و(83٪)من أعمال تربية الدواجن وخصوصا الأصناف المحلية. وتبقى تربية الماعز من اختصاص النساء في المناطق الجبلية.وتقوم المرأة العراقية كمثيلتها في أغلب الدول العربية بتربية الأبقار والعجول والأغنام والدواجن في مساحة الدار التي تقطنها.

7.2 نشاط المرأة في المجال السمكي:

بدأت جهود المرأة العربية تتطور في هذا المجال الذي يعتمد عليه العديد من الأسر في العالم النامي الذي ينتج (95٪) من كميات الأسماك.

ويقتصر دور المرأة في البلدان الساحلية العربية على جمع المحاور والطحالب البحرية وصناعة شباك الصيد وصيانتها. كما تقوم بدور في تربية الأحياء المائية والاستزراع السمكي وتهتم بمعالجة المنتج السمكي بتمليحه وتجفيفه وإعداد الأغذية ومشتقاتها.

وتعمل المرأة كأجيرة في الصناعات السمكية الكبيرة وتوجد بعض النساء

اللواتي ورثن مهنة الصيد بعد وفاة أزواجهن فيصبحن بذلك مسئولات بأنفسهن عن إدارة قوارب صغيرة أو بواخر كبيرة بتأجيرها .

وبالرغم من أهمية الثروة السمكية في العديد من الدول العربية مازالت المجهودات المبذولة لفائدة المرأة متواضعة من حيث حصول المرأة على الموارد والتمويلات واتخاذ القرار ومراكز المسؤولية والتدريب والتعليم. وتبقى المشاريع الكبرى في المجال السمكي عند الرجال ويصبح من المهم أن تلاقي المرأة المزيد من الاهتمام والتشجيع لتقتحم هذا القطاع حتى تساهم مساهمة فعالة في تنميته.

8.2 المرأة والتصنيع الغذائي:

يعد التصنيع الغذائي الريفي من أهم الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية العربية حيث يتنوع حسب المنتجات الزراعية المتوفرة. وتساهم عملية التصنيع في إكساب الأغذية مذاقا مقبولا وتعزز من إمكانيات تسويقها كما تمدد من فترة استهلاكها وتوفر تشكيلة واسعة من الأغذية يمكن تبادلها بين المناطق. كما يمكن التصنيع الغذائي من توافر الإمدادات للسكان الذين يعيشون بعيدا عن المزارع .

وتقوم المرأة بمعظم عمليات تجهيز الأغذية. ومن أهم الصناعات التي تقوم بها المرأة العربية نجد تصنيع الحليب إلى لبن مخمر وزبدة وسمن وقشطة وجبن طازج. وفي كل البلدان العربية تقوم المرأة بتصنيع الخضار إلى مخللات والفواكه إلى مربيات وصنع الحلوى وتقوم بتجفيف بعض الخضار كالفلفل والطماطم والباميا والخضر الورقية للمواسم التي لا تتوفر فيها كل المنتجات. كما تهتم المرأة العربية بتقطير النباتات الطبية والعطرية وتجفيفها.

وتهتم المرأة الريفية في بعض الدول العربية كالصومال واليمن وسلطنة عُمان بتجفيف الأسماك وتمليحها وتخليلها وتصنيعها إلى أكلات. و تمثل المرأة اللبنانية (15.4٪)من مجموع القوى العاملة في صناعتي الأغذية والتبغ. كما تحتل عمليات حفظ وتصنيع الغذاء التي تقوم بها المرأة في السودان حوالي (80٪)من المنتجات النباتية والحيوانية وتمثل الحرفة الرئيسية لـ(35٪) من النساء.

9.2 نشاط المرأة في الصناعات التقليدية :

بالإضافة إلى أنشطتها الزراعية والحيوانية والسمكية والتصنيعية للغذاء تهتم المرأة في كل الأرياف العربية بالصناعات التقليدية التي

غالبا ما تستعمل فيها المنتجات الزراعية أو مخلفاتها.

وتشترك كل الدول العربية في بعض الصناعات كالسعفيات والطين والصوف والجلد وتختلف الأشكال المصنعة والألوان من بلدٍ إلى آخر حسب الاستعمالات والعادات والتقاليد لكل بلد ومهارات المرأة. وتنفرد بعض البلدان ببعض الصناعات كالخيزران والقصب والصدف والبخور.

وعرفت هذه الصناعات تطورا يختلف من دولة إلى أخرى، وأصبحت المرأة تقوم بصناعات تقليدية سياحية بفضل التدريب الذي تمتعت به عن طريق الوزارات المعنية والمنظمات وفي إطار بعض المشاريع التنموية وفي المدارس ومراكز التدريب المخصصة لها.

3- واقع مدارس/ بيوت المرأة الريفية في الوطن العربي ودورها في تمكين المرأة:

تتشابه أهداف وأنشطة هذه الهياكل أو المؤسسات التي تساهم في تمكين المرأة ومساعدتها على تطوير قدراتها والاستفادة من إمكانياتها في زيادة الإنتاج والإنتاجية في الدول العربية وتختلف تسمياتها من بلدٍ إلى آخر وتشمل هذه التسميات: فضاءات المرأة، المجامع النسوية التنموية، الجمعيات الأهلية النسوية، الجمعيات التعاونية النسوية، لجان تنمية المجتمعات الريفية، وحدات إدماج المرأة في التنمية، الوحدات القروية المحلية، مراكز تدريب المرأة والفتاة الريفية. ولعل أقطاب الإشعاع والمجامع التنموية القروية تبقى هي الأقرب من مدارس أو بيوت المرأة المعنية بهذا اللقاء.

وفي الواقع عندما نتحدث عن مدارس المرأة الريفية يرجع بنا التفكير إلى التعليم العام أو الأساسي أو دروس محو الأمية ولا نفكر في التدريب المهني، ولا في تنمية القدرات الإنتاجية. ثم أن بيت المرأة الريفية هو مكان عيشها واهتمامها بأسرتها وعملها المنزلي والإنتاجي غير المقدر إحصائيا . إما ما نقصده بمدارس أو بيوت المرأة الريفية فهي فضاءات أو أماكن مهيأة تقصدها المرأة لتنويرها على جميع المستويات وتلتقي فيها بنساء أخريات ومسئولات وكادر تدريبي وكادر صحي وخاصة فنيين في العديد من الاختصاصات الزراعية كما يمكن أن تكون هذه الفضاءات مسرحا لاكتشاف مواهب المرأة في الصناعات التقليدية.

كما تساعد هذه الأماكن المرأة على بعث المشاريع الإنتاجية الصغيرة المولدة للدخل وكيفية إدارتها والاستفادة من عوائدها في تحسين الوضع المعيشي للأسرة ، وكذلك توفر هذه الأماكن الإحاطة الاجتماعية والصحية والثقافية وحتى السياسية للمرأة والفتاة الريفية عن طريق المختصين الذين يقدمون خدماتهم في شكل عقود أو عمل تطوعي. وأيضا استعراض لبعض التجارب العربية في إنشاء فضاءات المرأة الريفية في شكل مدارس أو مراكز تدريب أو مجامع أو أقطاب إشعاع.

3-1 التجربة الأردنية :

تولي المملكة الأردنية الهاشمية اهتماما ورعاية كبيرين بالمرأة الريفية وتقوم وحدة النوع الاجتماعي بوزارة الزراعة بتنفيذ أنشطتها وبرامجها التنموية عن طريق ضباط اتصال للنوع الاجتماعي متواجدين في (27) مديرية بالمناطق وقد تم تدريبهم في اعتماد منظور النوع الاجتماعي لتحقيق تنمية زراعية وريفية متكاملة ومستدامة.

وتقوم وحدة النوع الاجتماعي بتنفيذ أنشطتها وبرامجها التنموية بدعم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية و بعض المنظمات الدولية، وقد تم في نطاق هذا التعاون تنفيذ مشاريع في مجال تصنيع الألبان وتربية الماعز وتربية الأغنام وتربية الدواجن (مشاريع تليفود). وقد ساهمت هذه المشاريع في تحسين مستوى الغذاء للأسر وزيادة مستوى الدخل حيث تضاعف عدد الحيوانات المقدمة عن طريق الوزارة لدى معظم الأسر المستفيدة.

كما قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ العديد من المشاريع لفائدة المرأة الريفية منها ـ مشروع تطوير النظم المز رعية لصغار المنتجين ودعم المرأة الريفية سنة2001م و مشروع إقامة وحدات تصنيع الألبان سنة 2004م مشروع . معرض المنتجات الريفية الدائم الذي نفذ بالتعاون مع جمعية تأهيل وتوعية المرأة الريفية بعمّان بهدف مساعدة المرأة الريفية على تسويق منتجاتها وتقديمها للمجتمعات المحلية في شكل جيد خاصة وقد لاقى تسويق منتجات المرأة الريفية نجاحا في معارض المنتجات الريفية في العديد من المواقع بالأردن.

وقامت وحدة النوع الاجتماعي في نطاق المشروع بتوفير المعدات اللازمة لعرض المنتجات والاتصال بالجمعيات المشاركة وتدريبها والمتابعة المستمرة وقامت الجمعية بتوفير المبنى المناسب الدائم للعرض والكادر الفني لإدارته. كما تم التنسيق مع الجمعيات والسيدات من مختلف محافظات المملكة وتأمين نقل المنتجات إلى المعرض. وقامت وحدة النوع الاجتماعي بإصدار نشرات تعريفية للمعرض . وتم افتتاح المعرض في أواخر شهر ديسمبر 2002 .

كما تعاونت الوزارة مع جمعية "أنقيرة "للتنمية الاجتماعية في مشروع تصنيع الألبان ممول من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حيث تم تأجير محل وشراء معدات وتكونت الجمعية وبدأت تقوم بتصنيع الألبان وتلقت دعما من الملكة رانيا بتوسيع مصنع الألبان وشراء معدات تصنيع متطورة فتطورت بذلك أحوال الجمعية بصفة ملحوظة وأصبحت تصنع كميات هائلة من الألبان وتنوع الإنتاج من جبنة بيضاء وسمن وجميد وحليب رائب وزبدة وقشطة....الخ، كما تقوم النساء المنخرطات في الجمعية بتصنيع الخبز والفريكة والمخللات وغيرها من المنتجات الزراعية المصنعة وتسويقها.

يتم تسويق المنتج في عين المكان بل توجد طلبات حتى من خارج الأردن نظرا لدور الإعلام في التعريف بالمنتج.

2.3 تجربة تونس :

تحظي المرأة الريفية التونسية باهتمام كبير من قبل الإطار الحكومي والمجتمع المدني واستفادت بالعديد من البرامج والمشاريع التنموية. وتمثل العناية بها محورا ذا أولوية حيث خصصت لها خطة وطنية للنهوض بها تم إقرارها عام 1998م والتي تضمنت هدفا عاما يتمثل في إدماج المرأة الريفية في عملية التنمية الشاملة. وتساهم في تنفيذ الخطة كل الوزارات والمجتمع المدني كل في ما يخصه. وكانت وزارة الزراعة ووزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة، من المنفذين البارزين لهذه الخطة.

فبالإضافة إلى مراكز التدريب الخاصة بالمرأة الريفية التابعة لوزارة الفلاحة التونسية ومراكز التدريب التابعة لوزارة التكوين والتشغيل، وفي نطاق تنفيذ خططها التنموية المحلية قامت وزارة الفلاحة التونسية ببعث مجامع تنموية نسائية في نطاق تنفيذ مشاريع تنموية على مستوى الجهات.

كما قامت وزارة المرأة والأسرة والطفولة والمسنين ببعث أقطاب إشعاع في نطاق تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية وكذلك كان للمجتمع المدني مبادرات هامة في هذا الإطار.

أ- المجمع التنموي "أميرة الأنصاريين" :

تنفيذا للقرار الرئاسي الداعي بإحداث مجمعات لتزويد الفلاحين والحرفيين بالموارد الأولية وترويج منتجاتهم،

تم إنشاء مجمع "أميرة الأنصاريين" نتيجة للجهود المبذولة والأنشطة المنجزة في نطاق تنفيذ مشروع تنمية المرأة الريفية بولاية منوبة (الشمال الشرقي للجمهورية التونسية) واهتمام المسئولين وتنظيم ساكني منطقة تدخل المشروع.

وفي نطاق التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية تم إنجاز مشروع تنمية المرأة الريفية عام 2004م،حيث أعدت خلية الإرشاد الفلاحي الموجه للمرأة الريفية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة بالتنسيق مع مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية ووكالة الإرشاد و التكوين الفلاحي مخططا تنمويا محليا وقد تم الاعتماد في منهجية التدخل على :

- المقاربة التشاركية حسب النوع الاجتماعي (استعمال بعض أدوات التحليل التشخيصي بالبحث السريع) – شجرة المشاكل – شجرة الحلول - تشريك ساكني المنطقة نساءً ورجالا ًبالتوازي في تحديد الاحتياجات حسب الأولويات وتقديم تصورات وحلول تنطلق من رغباتهم ورؤيتهم لأوضاعهم المعيشية.
- تحديد طرق تنفيذ مختلف عناصر المشروع على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وعلى مستوى الفلاحة والبنية التحتية.

- وضع طرق تقييم لتطور سير تنفيذ المشروع وذلك بتشريك المنتفعين في عملية المتابعة والإنجاز باعتبارهم هدفا ووسيلة في نفس الوقت.
- اعتماد المقاربة التشاركية المندمجة في الإرشاد الموجه للمنتفعين لتعويدهم على الحفاظ على المكتسبات شخصية كانت أم عمومية والعمل على تطويرها ذاتيا.

- إنجاز استمارة بيانات حالة بحالة لتوفير بنك من المعلومات حول المنطقة من حيث الجوانب الحياتية ألأساسية وتشخيص الأولويات حسب القطاعات ، ويشمل ذلك الصحة العمومية بما فيها الصحة الإنجابية والتعليم والثقافة والبنية التحتية والتشغيل . والشؤون الاجتماعية وقطاعا الفلاحة والصناعات التقليدية فضلا عن هيكلة السكان .

وكان مشروع تنمية المرأة الريفية بمنوبة يهدف إلى ما يلي:

- تطوير القدرات الإنتاجية للمرأة الريفية في القطاع الزراعي وتسهيل إدماجها في برامج التنمية الريفية بصفة متكاملة.
- رفع مستوى تأهيل المرأة من خلال تدعيم القدرات المنهجية والفنية للمتدخلين في الوسط الريفي.
- تحسين المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوسط الريفي ورفع مستوى المعيشة.
- نشر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة.

ومن أنشطة المشروع وتنفيذا لأهدافه، تم إحداث مجمع متعدد الاختصاصات بمركز تنمية المرأة الريفية بمنطقة الأنصاريين، يضم فلاحات المنطقة وحرفيات في الصناعات التقليدية، نقدم هويته ومهامه وأنشطته فيما يلي:

- اسم المجمع: أميرة الأنصاريين.
- الصفة: مجمع تنمية المرأة الريفية بالمناطق الغابية.
- المقر: مركز تنمية الفتاة الريفية بالأنصاريين.
- تاريخ الإنجاز: 8 يناير/ يناير 2008م.
- مجلس الإدارة: 9 أعضاء.
- عدد المستفيدين: 170 أسرة.

مهام المجمع :

- تحسين مستوى عيش الأسر الريفية.
- حماية الموارد الطبيعية الغابية وترشيد استغلالها.
- تجهيز مناطق تدخل المجمع بتجهيزات فلاحية ريفية.
- تطوير المعارف التطبيقية.

نشاط المجمع :

- القطاع الفلاحي: تربية النحل، تربية الأغنام، تربية الدواجن، تربية الأرانب، تثمين وتطوير المنتجات الفلاحية، البستنة، المحافظة على المياه والتربة، توفير الأعلاف والأدوية، تقطير النباتات الطبية والعطرية، تسويق المنتج.
- حماية الموارد الطبيعية والغابية وترشيد الاستهلاك.
- الصناعات التقليدية مثل: التطريز اليدوي، النسيج، تمليس الطين(صناعة أواني طينية)، التقطير التقليدي للنباتات الغابية والعطرية.

المنهجية المتبعة :

اعتمد المجمع منهجية التداول في الحصول على المشاريع الصغرى والمتوالدة من بعضها البعض.

ففي تربية النحل، يسترجع المجمع بعد مدة عدد البيوت التي تحصلت عليها المنخرطة ليعطيها لمنخرطة أخرى وبذلك يرتفع عدد المنتفعات من تلقاء أنفسهن.

وفي تربية الدواجن يضع المجمع جدولا شهريا لاستغلال حاضنة البيض بشكل تتمتع كل منتفعة من الحصول على الحاضنة لاستعمالها وتركيز مشروعها في تربية الدواجن. ويمكن أن تستفيد المرأة من المشروعين في نفس الوقت.

وتتمتع المنخرطات في المجمع بالتكوين في كل المجالات الزراعية وفي الاقتصاد المنزلي (صنع الحلويات، تصبير الخضر والغلال، تجفيف النباتات العطرية والطماطم والفلفل، تقطير النباتات الطبية والعطرية) بالإضافة إلى المشاركة في المعارض الجهوية.

وتتمتع المنخرطات في المجمع بالإحاطة الاجتماعية والإرشاد الصحي والخدمات الصحية (الصحة الإنجابية، التوعية للأزواج والشباب بالأمراض الوراثية، العيادات في الأمراض المختلفة، مراقبة مياه الشرب)،بالإضافة إلى تنظيم تظاهرات ثقافية لإبراز مواهب المرأة في الإبداع الريفي.

ويعتبر مجمع أميرة للأنصاريين تتويجا لعمل متكامل مندمج منذ سنة 2002م تم خلاله اعتماد المقاربة التشاركية المندمجة حسب النوع الاجتماعي وبمشاركة كل الإطراف كل في ما يخصه لتحقيق الأهداف التالية:

- تخفيف العبء على المواطن بتقريب الخدمات إليه.
- تشريك المواطن في عملية التنمية الشاملة .
- تسويق منتجات المرأة الريفية وتطوير معارفها ومهاراتها وتحسين محيطها الاجتماعي والصحي والثقافي.
- خلق مشاريع صغيرة مدرة لدخل العائلة الريفية بإمكانيات بسيطة.
- تنفيذ إستراتيجية الدولة للنهوض بالهياكل المهنية القاعدية.

وعلى غرار مجمع "أميرة الأنصاريين"، ونظرا لنجاح هذه التجربة تم إنشاء مجمع تنموي جديد لفائدة المرأة الريفية في ولاية باجة بالشمال الغربي للجمهورية التونسية في إطار تنفيذ "مشروع إدماج المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية" وذلك تنفيذا للخطة الجهوية للنهوض بالمرأة الريفية.

ب- قطب الإشعاع النموذجي لفائدة المرأة الريفية بعين البية (الشمال الغربي للبلاد التونسية):

تمّ تأسيس هذا القطب من قبل وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين تنفيذا لأهداف الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية التي تم إقرارها سنة 1998م والمتمثلة في : النهوض بالموارد البشرية النسائية في الريف،- تحسين ظروف عيش المرأة الريفية، - تطوير مساهمة المرأة الريفية في دخل الأسرة، تعزيز دور المرأة في القطاع الفلاحي، تحسين مستوى إدماج وتأطير المرأة الريفية وانتفاعها بالخدمات الاجتماعية، تفعيل مشاركة المرأة الريفية في ديناميكية التنمية الجماعية.

وأقرت الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية عديد الآليات والبرامج لتحقيق الأهداف المرجوة ومن أبرز هذه الآليات تأسيس أقطاب إشعاع، ويأتي قطب الإشعاع النموذجي لفائدة المرأة الريفية بعين البيّة من معتمدية فرنانة في الشمال الغربي للبلاد التونسية ضمن هذه الآليات كأول تجربة من نوعها انطلقت في أكتوبر 2004 لتقدم الخدمات للمرأة الريفية بهذه الأماكن من جهة وتوفر تجربة يستأنس بها عند تأسيس أقطاب إشعاع بجهات أخرى وتساهم في تطوير منظومة التنمية لفائدة المرأة الريفية بصفة عامة.

أهداف قطب الإشعاع :

الهدف العام :

النهوض بمختلف الشرائح الاجتماعية في الريف وإدماجها في التنمية المحلية.

الأهداف الخصوصية :

- توفير فضاءات لتنشيط السكان المحليين في المناطق الريفية والإحاطة بهم وتشريكهم في التنمية المحلية بتوظيف قدراتهم في شتى المجالات.
- تقريب الخدمات من ساكني المناطق الريفية.
- تيسير عملية التنسيق على المستوى المحلي فيما يتعلق بالبرامج الرامية للنهوض بالريف وبساكنيه.
- تنشيط ودعم العمل الجمعياتي على المستوى المحلي.

الفئات المستهدفة :

ـ المرأة الريفية، الطفلة والطفل والشاب والشابة، المسنة والمسن.

الأسلوب المعتمد في تنشيط الفضاءات متعددة الاختصاصات :

اعتماد مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار ترابط الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية بالمناطق المحيطة بأقطاب الإشعاع (الفضاءات متعددة الاختصاصات) مع اعتماد منهجية تشاركية تراعي خصوصيات وأولويات وتطلعات الفئات المستهدفة.

محاور التدخل :

1. ـ في مجال النهوض بالمرأة الريفية: محو الأمية، التثقيف الاجتماعي وتنشئة الأطفال، الإدماج الاقتصادي ، المساهمة والمشاركة في الحياة الجماعية.
2. ـ في مجال تربية الطفولة : حضانة الأطفال في سن ما قبل الدراسة، تنشيط تربوي اجتماعي للأطفال.
3. ـ في مجال التنشيط الشبابي : تنشيط ثقافي ، ترفيهي.
4. ـ في مجال الإحاطة بالمسنين وتوظيف كفاءاتهم : – تقديم خدمات اجتماعية وصحية، تقديم أنشطة تثقيفية وترفيهية، تشريك أصحاب المهارات والكفاءات في تنشيط الفضاء.

أطراف التعاون :

في إطار برنامج تنشيط متكامل وبناءً على حاجيات الفئات المستهدفة يتولى منشط أو منشطة قطب الإشعاع متعدد الاختصاصات التنسيق مع مختلف الهياكل الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، في إطار عقود برامج لتنفيذ أنشطة تثقيفية وتربوية وتوعية وترفيهية بالفضاء متعدد الاختصاصات لفائدة الفئات المستهدفة في المجالات المذكورة آنفا.

الأنشطة :

يبقى تحديد الأنشطة الخاصة بكل فضاء تبعا لمقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وأولويات وتطلعات الفئات المستهدفة في كل منطقة من مناطق التدخل.

الإنجازات وتقييم النتائج :

لتحقيق أهداف هذا المشروع النموذجي بادرت وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين بإبرام اتفاقية تعاون "عقد برنامج" مع الجمعية التنموية

للتشغيل والمسكن التي لها تجربة هامة في التنمية الريفية تتعهد بموجبه الجمعية بإنجاز هذا المشروع على امتداد (5) سنوات يتم خلالها إحداث جمعية تنموية في منطقة عين البية تشارك فيها المرأة والفتاة لتتولى ابتداءً من سنة 2010 م تنشيط القطب.

وتم تحقيق الإنجازات التالية:

- إحداث لجنة نسائية محلية للتنمية تتكون من (27)نائبة تم انتخابهن من طرف أكثر من (500)امرأة تتراوح أعمارهن ما بين (18)و (65)سنة على إثر (28)اجتماعا إعلاميا توعويا تنشيطيا.
- تكوين أعضاء الجمعية في مجال التسيير والتصرف والتنشيط.
- فتح فضاء القطب لبرامج التكوين القطاعية لتنظيم دورات تدريب لفائدة المرأة والفتاة المقيمة في جوار القطب.

كما تم إحداث (15) قطب إشعاع في (13)ولاية من البلاد. وتواصل وزارة المرأة والأسرة والطفولة الحرص على إنجاح هذه التجربة بمزيد تدعيم هذه الأقطاب بعد أن تعثرت أنشطتها بعد اندلاع الثورة في تونس عام 2011 م.

3.3 تجربة الجزائر:

تبذل الجزائر جهودا مقدرة في تمكين المرأة وضمان مشاركتها في مختلف المجالات التنموية ويقوم المجتمع المدني والجمعيات النسائية الجزائرية بدور هام على الساحة الاجتماعية والسياسية.
ومن أهم الأهداف التي سيطرت في إطار التجديد الريفي مرافقة سكان الريف في تحسين مستواهم المعيشي بتوفير وتنويع الأنشطة الاقتصادية ولذلك تم إعداد مجموعة من أجهزة مرافقة سكان الريف نذكر منها "مشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة الذي أشرف على تنفيذ (6874)مشروع في (4574) قرية ريفية.

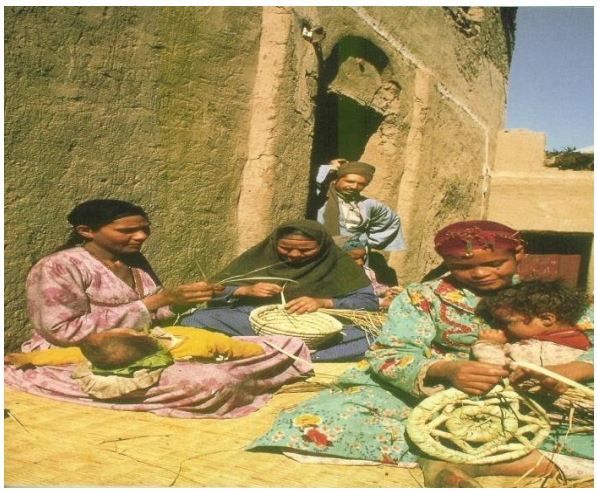

وقد تم في نطاق المشروع ما يلي:

- إنشاء خلايا تنشيط ريفي وهي فضاءات للتشاور وتبادل الآراء والتوجيه، تساعد على صياغة المشاريع.
- إنشاء خلايا تنشيط ريفي على مستوى البلديات لتأطير المرأة الريفية ومحو أميتها ضمن الأنشطة الموجهة لسكان الريف. كما يتم تنظيم معارض لتسويق منتجات المرأة ولقاءات وورش عمل في المجالات الفنية والزراعية.

والجمعيات النسوية مدعوة إلى المشاركة بقوة لتكريس المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المتمحورة حول عصرنة وتحديث المدن وتنويع النشاطات في الوسط الريفي.
كما قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ مشروع دعم نشاط المرأة الريفية في مجال تربية النحل في مطلع عام 2010م وذلك في نطاق المساهمة في ازدهار الريف العربي.

4.3 تجربة السودان :

يقوم السودان بمجهودات كبيرة لتمكين المرأة والرفع من قدراتها حيث تمّ وضع السياسات القومية لتمكين المرأة من قبل وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في شهر مارس 2007م مع الجهات ذات الصلة من خلال لجنة قومية برئاسة وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي مكونة من الوزارات ذات الصلة: الزراعة، الثروة الحيوانية والسمكية، التعليم، الصحة، منظمات المجتمع المدني ، الاتحاد العام للمرأة السودانية وغيرها. وتمّ إعداد وثيقة المشروع القومي لتمكين المرأة الريفية الذي أصبح على أرض الواقع وتمّ تنفيذه في (9)ولايات.

أهداف مشروع التمكين :

تقليل الفجوة بين الجنسين في التنمية و تطوير الشراكة القومية في المؤسسات الحكومية مع المجتمعات المدنية لتحسين وضع المرأة حتى تنال حقوقها وواجباتها من أجل تطوير النظام الاجتماعي وهيكل الأسرة. ومن أهم أهداف إستراتيجية مشروع تمكين المرأة : تقوية المرأة وإدماجها وتعميق مشاركتها في جميع القضايا من تعليم للمرأة ومنحها المهارات لزيادة فرصها في اتخاذ القرار والتوظيف. و تخفيض معدلات الأمية وسط النساء وتطوير الخدمات الصحية للمرأة وبناء قدرات المرأة الاقتصادية وحصولها على الموارد. زيادة وعي المرأة في قضايا البيئة السياسية واتخاذ القرار، التعليم، الصحة والبيئة، السلم وفض النزاعات و حقوق الإنسان والقوانين.

ونظرا لدور المرأة الهام تمّ سنة 1989م إحداث إدارة المرأة والتنمية الزراعية وحسب التطور الذي صاحب إدماج المرأة في التنمية الريفية تحولت الإدارة إلى وحدة إدماج النوع الاجتماعي في التنمية الزراعية في صلب إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي. وتخصص لتنمية المرأة (10-20٪) من ميزانية الأنشطة الإنتاجية الزراعية،وجزء كبير من تمويلات الصندوق الدولي للتنمية "إيفاد". ويعتبر مشروع التنمية الريفية في جنوب كردفان من البرامج التنموية الهامة في السودان تم تمويله من صندوق "إيفاد".

5.3 تجربة سوريا :

اهتم القطر السوري بالمرأة الريفية وبدورها الفعال في التنمية والعناية بالأسرة من خلال العديد من المشاريع التنموية التي تم إنجازها في أرياف دمشق من قبل وزارة الزراعة بالتعاون مع العديد من الممولين الأجانب والعرب: صندوق "إيفاد"، منظمة "الفاو"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي "أكساد".

وكان مشروع تمكين المرأة الريفية سنة 2007م والذي أشرفت عليه مديرية المرأة الريفية بوزارة الزراعة قد درّب وشجع النساء الريفيات من (18 إلى 55) سنة على تأسيس المشاريع الإنتاجية الصغيرة

المولدة للدخل وكيفية إدارتها والاستفادة من عوائدها في تحسين الوضع المعيشي للأسرة كما مكّن المرأة من الوصول إلى مصادر تمويل بشروط ميسرة ،كما ساعد على الحفاظ على فرص العمل القائمة في الزراعة. وتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع مركز أعمال المرأة الريفية في عين التينة الذي يساعد على تسويق منتجات المرأة الريفية.

وتتحصل المرأة الريفية على القرض (150) ألف ليرة سورية ويتم سداده على مدى (4)سنوات بفائدة سنوية (3%) مع فترة سماح نحو (300) يوم كما تعفى المقترضة من نصف عمولة الإقراض في حال التزامها بسداد الأقساط .

وكانت المشاريع في تربية الأبقار وتسمين العجول والخرفان، وتربية النحل وتصنيع خل التفاح والألبان وصناعة الصابون والأعمال اليدوية كالخياطة وشك الخرز والنول اليدوي وإعداد الخبز والفطائر.

6.3 تجربة سلطنة عمان :

بدأ الاهتمام بالمرأة الريفية منذ سبعينات القرن العشرين، وقامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بالعديد من الأنشطة لصالحها. وقد تم إنشاء دائرة المرأة الريفية في التسعينات والتي تم دعمها من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال إنشاء "مشروع تنمية المرأة الريفية في سلطنة عمان"سنة 2001م. وقد تم خلال المشروع إنجاز ما يلي:

- وضع خطة عمل لدائرة المرأة الريفية بوزارة الزراعة والثروة السمكية تخص البرامج الإرشادية والدورات التدريبية والدراسات والنشاط الإعلامي وتنفيذ المشاريع الصغرى لدى المرأة الريفية.
- القيام بدراسات ومسوحات اقتصادية واجتماعية .
- تنفيذ دورات تدريبية لفائدة الكادر الإرشادي والمرأة الريفية في المجالات التقنية وفي إدارة المشاريع الإنتاجية.
- تطوير طرق الاتصال مع المرأة الريفية .
- المساهمة في وضع "الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة العمانية" والتي نفذتها وزارة التنمية.

وقد تلاحظ تقبل المرأة العمانية لمختلف التدخلات التنموية في نطاق المشروع وترحيبها بكل ما يستجد من معارف وتقنيات جديدة.

في الواقع لا توجد بيوت أو مدارس للمرأة الريفية في السلطنة، ولكن تتلقى المرأة الريفية كل ما يلزمها من معلومة أو تقنية أو نصيحة باتصالها المباشر مع المرشدين والمرشدات في مختلف مديريات التنمية الزراعية بالمناطق وفي الوزارة، بالإضافة إلى الحقول الإرشادية والأيام الإعلامية. وتتعاون المرشدات الزراعيات مع جمعيات المرأة العمانية المتواجدة في كل أنحاء السلطنة في الحضر والريف لتنظيم العديد من الأنشطة في مقرات الجمعيات .

وتمثل جمعيات المرأة العمانية مؤسسات اجتماعية تطوعية تسعى إلى النهوض بالمرأة العمانية في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية. كما يوجد بالجمعيات مراكز التأهيل النسوي ومراكز تنمية المرأة الريفية التي تتبع للجمعيات إشرافيا. وتعمل على تفعيل مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي وتنشيط دورها من أجل خدمة قضايا المرأة والأسرة والنهوض بالأسرة اقتصاديا. وكذلك

تعمل الجمعيات على تدريب المرأة لمساعدتها في الحصول على مورد رزق وتتعامل مع مختلف الأجهزة الحكومية لتنفيذ أنشطتها وبرامجها ذات العلاقة بشؤون المرأة.
وبالإضافة إلى تعاونها مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة الآفروآسيوية ومنظمة الأغذية والزراعية للأمم المتحدة (برنامج "تلفود") والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعم جهودها في تنمية المرأة الريفية العمانية،

انطلقت الوزارة سنة 2013م في تجربة التعاون مع القطاع الخاص من شركات بهدف دعم مشاريع المرأة الريفية وقد تم توقيع (4) اتفاقيات كانت الأولى مع الشركة العمانية للاتصالات (عمان تل) لإنشاء عيادتين بيطريتين متنقلتين خاصتين برعاية الثروة الحيوانية، لمشروع القرى النموذجية الذي تشرف عليه أكثر من (25) امرأة ريفية في محافظتي الظاهرة والباطنة (القرى النموذجية تهدف إلى اجتماع النساء في مكان واحد لإنتاج الحليب ومشتقاته ومن ثمّ تسويقه)، والاتفاقية الثانية حول إيجاد هوية تجارية لمنتجات المرأة الريفية في السلطنة مع الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) ووقعت أيضا مع دار العطاء اتفاقية دعم دورتين حول تأسيس وتشغيل المشروعات الزراعية الصغيرة من خلال تدريب (91) من خريجات التعليم العام من أسر ريفية على إنشاء المشاريع التجارية، إحداها في المركز الثقافي البريطاني والثانية في معهد "يورتاج" لتنمية المهارات. وجاءت الاتفاقية الرابعة مع شركة التاج الذهبي لتقنية المعلومات حول إنشاء قاعدة بيانات المرأة الريفية.

7.3 تجربة فلسطين :

بينت الإحصائيات لعام 2010م، أن ما يقارب (10%) من الأسر الفلسطينية ترأسها نساء وهي أسر أكثر عرضة للفقر من أسر ترأسها رجال. وللمرأة دور هام في الاهتمام بالأرض ومصادر المياه بالاعتماد على الذات والإمكانيات المحلية المتاحة كما تتميز في إنتاج وتخزين البذور الزراعية وعمليات التصنيع الغذائي.
كما استفادت المرأة من المشاريع التنموية المدرة للدخل. وتساعد الجمعيات والتعاونيات النسائية على تأطير النساء وتسويق إنتاجهن بالإضافة إلى جهود وزارة الزراعة في المجالات الزراعية المختلفة.

8.3 تجربة ليبيا :

كمثيلاتها في كل البلاد العربية تمتعت المرأة الريفية الليبية بكل الاهتمام . وكان للجمعيات النسائية دور هام في تمكينها وتطوير قدراتها. وكانت جمعية المرأة الخيرية أول جمعية نسائية تأسست سنة 1954م واهتمت بتدريب المرأة الريفية في فنون الحياكة والتفصيل والطهي والنهوض بالمرأة ثقافيا واجتماعيا ومعنويا، وقد تم فتح مصرف ريفي متخصص في منح القروض الريفية.

وتم الاعتراف بالجمعية من قبل الدولة سنة 1964م وأطلق عليها اسم جمعية النهضة النسائية التي تطورت إلى الإتحاد النسائي الليبي سنة 1965م .

وتم إنشاء مراكز تدريب للمرأة الريفية تهدف إلى تخريج الرائدات الريفيات ذات المستوى المرتفع في المهارات المنزلية المختلفة مع تنمية الفكر والثقافة. وكذلك ربات البيت الواعدة القادرة على تدبير وتلبية كافة احتياجات المنزل من التدبير المنزلي إلى الأعمال الزراعية. ولكل مركز مديرة وكادر إداري مسير وجهاز فني يتكون من مدرسين في مختلف أنشطة المركز(محو أمية، تربية اجتماعية، توعية صحية، مواد زراعية، حرف يدوية).

9.3 تجربة مصر :

تهتم جمهورية مصر العربية اهتماما كبيرا بالمرأة الريفية وتنميتها بحكم دورها الهام في كل القرى المصرية حيث تمثل ما يقارب (41%)من العاملين الزراعيين. وقد خصصت لها وزارة الزراعة العديد من البرامج التنموية والمشاريع. وساعدت على بعث العديد من الجمعيات النسائية والتعاونيات وقامت بإنشاء العديد من مراكز التدريب ومنها مراكز التنمية الريفية وعددها (60) موزعة على القرى الرئيسية في (16)محافظة وتحتوي على وحدات التصنيع الغذائي والزراعي وتصنيع الألبان، وحدات مخابز إفرنجية، وحدات تصنيع الجلود والرسم عليها، آلات خياطة وتريكو، ونسج السجاد، وحدات للتدريب على الكمبيوتر. كما تقوم المراكز بمساعدة الريفيات على إقامة مشروعات صغيرة من خلال التدريب. وتقوم هذه المراكز بنفس المهام وترمي إلى نفس أهداف مدارس أو بيوت المرأة الريفية موضوع هذا اللقاء.

وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة المصرية بإنشاء أول بيت للمرأة الريفية ويأتي ذلك في إطار مشروع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتوزيع (1000) فراطة ذرة على محافظات مصر كافة وقد تم حتى الآن توزيع 455 فراطة.

تجدر الإشارة إلى التجربة الرائدة للبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" الذي انطلق من المؤتمر القومي الأول للتنمية الريفية الذي انعقد بمحافظة المنوفية سنة 1994.

وقد اعتمد برنامج شروق "الوحدة المحلية القروية " لتنفيذ مكوناته التنموية. وتتشكل لجنة خاصة للتنمية الريفية في كل وحدة مكونة من ممثلين من القيادات السياسية والجمعيات الأهلية والقيادات الطبيعية بالقرية وأعضاء المجلس التنفيذي للوحدة. ومن ضمن اللجان التي تتشكل لتنفيذ البرنامج نجد لجنة تنمية المرأة التي تعمل بالتعاون مع مجموعات خبرة فنية متكاملة التخصصات من باحثين وخبرات تطبيقية يقدمون لها المشورة العلمية والفنية.

وبالإضافة إلى تطوير البنى التحتية للقرى، كانت اهتمامات برنامج شروق التنموي في القرى المختارة عديدة نذكر منها: تنمية الاقتصاد الريفي، تصنيع القرى، تطوير القرى المنتجة، تقديم الخدمات الإنتاجية الريفية، تطوير التقنيات وضبط الجودة، الترويج التسويقي، السياحة الريفية،

التدريب والتأهيل المهاري، تطوير البنية المؤسسية للاقتصاد الريفي (تأسيس جمعيات تعاونية)، تيسير تمويل المشروعات الاقتصادية الريفية.

ومن التجارب الناجحة تجربة مشروع التنمية الريفية المتكاملة لفائدة الشبان الخريجين والمزارعين ناقصي السند والمتمثل في إسناد (5) أفدنة لكل خريج وبيت من قبل وزارة الزراعة ومساعدته على الحصول على قرض لتنفيذ المشروع . أما بالنسبة لصغار المزارعين فاقدي السند ، فيسند إليهم (2.5) فدان لكل مزارع مع بيت في أرض المشروع . ولمساعدة النساء الريفيات العاملات في أراضيهن عمل المشروع على توفير حاضنات للأطفال بصفة مجانية على حساب الوزارة. كما تم بعث مراكز تدريب متعددة الاختصاصات تحتوي على عدة وحدات لخدمة المرأة الريفية:

- قاعات تدريب نظري لإلقاء المحاضرات وإقامة الأيام الإعلامية للمزارعين والاجتماعات .
- وحدة تصنيع غذائي تقوم بتدريب النساء على مختلف طرق تصنيع الخضر والفاكهة (مخللات وتجفيف ومربيات ...) والخبز والمعجنات ومختلف أنواع الحلويات . ويسير أشغال الوحدة طباخ محترف تم تعيينه من قبل وزارة الزراعة للمشروع. وعبرت النساء الموجودات بالوحدة عند زيارة خبيرة المنظمة لهذا المركز عن أهمية الدور الذي تقوم به وحدة التصنيع الغذائي في حياة أسرهن حيث تمكنهن من تنويع الأكلة مع معرفة قيمتها الغذائية بالإضافة إلى العائد النقدي في حالة بيع الفائض عن حاجتهن الأسرية .
- كما يهتم المشروع بالجانب الصحي لأهالي القرية حيث يتم التنسيق مع وزارة الصحة لإقامة قافلات صحية تتمثل في تنقل حافلة مجهزة بأحدث الأجهزة الطبية وفريق من الأطباء إلى مختلف القرى الريفية. وعبرت النساء عن أهمية تدخل القافلة الصحية في حياتهن.
- كما كان لحضانة وروضة الأطفال التابعة للمشروع الأثر الطيب في نفوس النساء الريفيات.
- يعتبر هذا المشروع من المشاريع المتكاملة في التنمية الريفية حيث يوفر الأرض للزراعة ويسهل الحصول على القروض ويوفر الخدمات اللازمة لاستقرار الأسر كما يعنى بالتدريب في كل المجالات الزراعية والتصنيع الغذائي.

4- التوصيات :

تعتبر المدارس أو البيوت أو الفضاءات المخصصة لتمكين المرأة الريفية هي فضاءات مهمة في حياة المرأة تساعدها على تنمية قدراتها في جميع المجالات وتمكنها من مزيد الثقة في نفسها وفي إمكانياتها الفكرية والمهارية وتحقق لها مزيد الاندماج في الحياة الاجتماعية على مستوى القرية والأسرة.

إن نجاح هذه التجارب واستمرار هذه الفضاءات مرتبطا أساسا بطريقة تسييرها وغالبا ما يسند التسيير إلى جمعيات نسائية ولجان تنمية عن طريق عقود.

ولضمان نجاح فكرة إنشاء مدارس أو بيوت المرأة الريفية ونشرها في العالم العربي وحتى تحقق الأهداف المرجوة منها يوصى بما يلي:

- اختيار المكان المناسب لإنشاء الفضاء حيث يلبي حاجيات أكثر عدد ممكن من ساكنات القرية.
- اعتماد المقاربة التشاركية في إنشاء الفضاء واختيار الاختصاصات التي يجب أن تتماشى مع تطلعات المرأة.
- إبرام العقود المطلوبة مع الفنيين المختصين في التدريب حسب الكفاءة.
- التركيز على تطوير القدرات المؤسسية والفردية للمنظمات غير الحكومية لتكون قادرة على تسيير هذه الفضاءات والمشاركة الفعالة في تطوير أداء المرأة.

إن الاستقلال الاقتصادي أساسي في تطوير ثقة المرأة بذاتها وبدورها وصولا إلى تعزيز مكانتها في صنع القرار العام والخاص وذلك يكون في التركيز فيما يلي:

- تمكين المرأة من الحصول على الخبرات والمهارات وفرص التدريب لتطوير قدراتها.
- إيجاد بيئة تشريعية ملائمة لمشاركة أكثر للمرأة في النشاط الاقتصادي ولضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في العمل.
- توسيع قاعدة التمويل للمشاريع الصغيرة وتمكين المرأة منها.
- اعتبار تمكين المرأة انطلاقا أساسيا للحد من الفقر وإدراجه ضمن المخططات وضرورة تشريك النساء في وضع السياسات والخطط.
- ضرورة إدخال عمل المرأة غير المأجور في القطاع الزراعي والمشروعات الأسرية والمنزلية في تقديرات الحسابات الوطنية.
- ضرورة وضع مسائل النوع الاجتماعي وإدماج المرأة في عملية التنمية في الخطط والبرامج والسياسات.
- تطوير الجهد الإعلامي التوعوي حول قضايا المرأة والتنمية لتحقيق توافق مجتمعي.
- تطوير مضامين الإعلام بإبراز قدرات المرأة الفكرية ونشر مبدأ المساواة بين الجنسين.
- توفير الرعاية الصحية اللازمة وتوعية النساء والرجال بذلك.

المراجع :

1- وزارة التنمية الريفية /جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق مارس 1998 .

2- مجلة النبأ العدد 60 العراق آب 2001 .

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، محاضرة حول دور المرأة الريفية في التنمية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي، م. نعيمة ركباني، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي 14-16 أكتوبر 2003 عمان – المملكة الأردنية الهاشمية.

4- تحديات المرأة العربية للنهوض بأوضاعها وتنمية قدراتها في البناء التنموي والقدرة التنافسية،

نعيمة عاشوري، جريدة الشعب 2007/6/30 موقع انترانت .

5- التقرير الوطني لسلطنة عمان: اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2009.

6- منظمة المرأة العربية 2010 دراسة مسحية حول المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة في تونس، د.عبد الرحمان جمور.

7- منظمة المرأة العربية و جامعة سانت كليمنس، رسالة دكتوراه حول الجدوى الاجتماعية للمشاريع متناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، د. كامل عمران 2010.

8- المرأة ونظم التعليم، د.سعاد عبد الرحيم جامعة السودان 2012.

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي: التقرير الختامي والتوصيات، بيروت 7-9 أكتوبر 2012.

10- صندوق الأمم المتحدة للسكان ، التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20 ، 2013 .

11- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال إفريقيا ، دراسة حالة تونس والمغرب والجزائر ومصر 2014.

1. Economic Social Commission for Western Asia (ESWA) : Sustainable Development Planning States. 2001.
2. World Bank : Rural Development from vision to action, Environmentally and Socially Sustainable Development Studies and Monographs series 12. 1997.
3. Food and Agriculture Organization of the United Nations : A faire future for rural women 1996.
4. Food and Agriculture Organization of the United Nations : Les Femmes, l'Agriculture et le Development rural, rapport National sectoriel pour la Tunisie, 1995.
5. United Nations, CAWTAR : Arab Women 1995, trends Statistics and indicators.
6. International Food Policy Research Institute: Women : The Key to Food Security. Food Policy Report 1995.
7. Office de l'Elevage et des Paturages , GTZ : Situation de la femme rurale au nord de la Tunisie 1992.
8. UNDP : Arab Women at work, 1991.
9. WWW. Rural womens.day.org : Facts on rural women 2003.
10. WWW.Fao.org/DOCREP/V2715f/v2715f.htm : polilique et stratégie de development en faveur des femmes rurales : 2003.
11. www.famafrique.org/nouv2/nouv00-06-08a.html: la femme rurale , entrepreneur du troisieme millenaire 2003-09-29

12. ONG SIFA – Soutien aux initiatives Familiales : Femme et environnement 2002.

أهمية وجود مقار لعمل المرأة الريفية

الأستاذة/ جهان علي سعد

دور المرأة الرسالي:

- للمرأة دوْر محوريٌ في هذا الكون وخُلقت لتتحمل الأمانة.
- المرأة في التصوُر الإسلامي (القرآن والسُنة) مُكرَمة ومسئولة.
- المرأة مبدِعة سلامٌ حيث حلت عنصرا فعالا وإيجابيا في رفعة المجتمع وانتصاره أمام كل التحديات.
- بدون أن تؤدّي المرأة دورها لا يمكن أن تسير عجلة الحياة، فالمرأة هي نصف المجتمع وشريكة الرّجل وسنده.
- المرأة تمتلك أدوات النهوض والتقدم بمجتمع حضاري مميز ذي قيم إنسانية وأخلاقية وإنتاجية تحدد مصيره وتصنع قراره.

من هذا المنطلق الرسالي لأهمية ودور المرأة يظهر جليا دورها في عملية التنمية:

المرأة الريفية وعملية التنمية:

تعتبر التنمية عملية تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي، تهدف إلى رفع مستوى الوعي التربوي والصحي والثقافي والاقتصادي لدى جميع أفراد المجتمع، وتطبق العدالة في توزيع الموارد والقدرة على المحافظة البيئية.

وتعتبر المرأة محورا أساسيا في التغيير الاجتماعي، تؤثر وتتأثر، وتتكامل أدوارها مع الرجل لإحداث التغيير المنشود من تحول وتطور في أسلوب الحياة، مما يؤثر في المجتمع وقيمه وعلاقاته ومؤسساته.

وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقا من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة الريفية وبدورها في تنمية المجتمع جزءا أساسيا في عملية التنمية ذاتها.

ومن هنا يتم التسليط على واقع المرأة الريفية وعملها في المجتمع اللبناني:

واقع عمل المرأة الريفية في لبنان.

- تواجه المرأة الريفية مسؤوليات وتحديات كبيرة.

- تعاني المرأة الريفية في العالم، وخاصة في مجتمعنا الشرقي في لبنان، من أوضاع جائرة تجعلها مكبلة بقيود تمنعها من الانطلاق والإبداع للنهوض بأسرتها وبالتالي بمجتمعها الذي ينعكس بلا شك على النهوض بأمتها.
- توجد معوقات اقتصادية واجتماعية تحرم الكثير من النساء من امتلاك الأراضي والوصول إلى الأسواق مما يحد من مساهمتها الفاعلة في الاقتصاد الوطني.
- عدم المساواة في القوانين والمستحقات الاجتماعية يؤدي إلى انخفاض دخل المرأة والبقاء في دائرة الفقر.
- العادات السائدة والتقاليد التي تقيد حرية المرأة في المجتمع.
- المعايير الأخلاقية التي وضعها الرجل في عصور كان فيها هو الذي يتحكم في كل شيء في المجتمع.
- نظرة المرأة إلى نفسها المنبعثة من عقدة النقص نتيجة الأسلوب الذي اتبع في تربيتها تلك النظرة التي تنطوي على الاتكالية والاستسلام وعدم الشعور بالأمن والاستقرار.
- معظم المحاصيل الزراعية التي تجنى من عمل المرأة الريفية يذهب للاستهلاك المنزلي ولا يدخل في الدورة الاقتصادية للسوق.
- عدم الأخذ في الاعتبار إسهام المرأة الفعلي في النشاط الاقتصادي، وخاصة في المجال الزراعي والرعوي والحرفي وتهميش هذا النشاط ؛لأنه خارج القطاع المنظم.

نتيجة هذا الواقع الصعب الذي تعانيه المرأة الريفية ومن صلب المعاناة والمعوقات انطلق العمل في إطار إنشاء التعاونيات النسائية لمواكبة وتطوير عمل المرأة وسبل وإمكانيات معالجة الصعوبات.

المرأة الريفية والعمل التعاوني:

- بعد الحرب الأهلية في لبنان خلال الفترة (1975- 1990م) ، انطلق تأسيس التعاونيات النسائية الريفية بدعم من الجهات المانحة الممولة من الخارج بهدف تطوير العمل التعاوني وزيادة دخل المرأة الريفية واستثمار قدراتها بالأخص في مجال التصنيع الغذائي والحرفي.

وأبرز معوقات عمل التعاونيات النسائية الريفية:

- عدم القدرة على تأمين إنتاج وفير بشكل مستدام وفق معايير النوعية والجودة.
- المنافسة الحادة من المنتجات المستوردة.
- ارتفاع كلفة الإنتاج وانعكاسه على الأسعار التنافسية.
- صعوبة الولوج إلى الأسواق الخارجية.

مقترحات لتنظيم العمل التعاوني النسائي الريفي:

- تنمية الإنتاج تقوم على ضرورة وضع سياسات ومخططات تنفيذية ومبادرات وطنية تشجع النساء سيدات الأعمال على الانخراط في الزراعة والإنتاج الغذائي والحرفي.
- تنظيم دورات توعية وتدريب حول جودة الإنتاج وشروط التصدير.
- تفعيل التواصل مع الجهات المانحة، تسويق المنتجات خارج لبنان.
- تقديم الجهات الرسمية دعما فعليا للتعاونيات عبر برامج تنموية ودفع المستحقات المتوجبة للتعاونيات.
- تطوير العمل الداعم للتعاونيات بعيدا عن أي حسابات سياسية أو مؤسساتية أو شخصية ضيقة واعتماد معايير موضوعية وشفافة.

- إدخال عضوات التعاونيات في الضمان الاجتماعي، ودعم جهود النساء العضوات في التعاونيات لتعزيز ثقتهن بأنفسهن وللا نخراط بشكل فاعل في الأطر السياسية المحلية والوطنية.
- العمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي والإنتاج الحيواني جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام المكننة والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي.
- تشجيع وتدريب المرأة على تأسيس المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل وكيفية إدارتها والاستفادة منها وكذلك تدريبها على عملية الحصول على القروض المصرفية لتمويل هذه المشاريع.
- إرشاد وتدريب المرأة الريفية على إنشاء الحدائق المنزلية والاستفادة منها بتحقيق الاكتفاء الذاتي لغذاء الأسرة.
- تشجيع النساء على الانضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك من أجل الاستفادة من عملية الإقراض وتشجيع العمل الجماعي المنظم.
- تخصيص قسم من الأراضي غير المحررة (المستصلحة) لتمليكها إلى النساء وخاصة المعيلات لأسر.

ومن بين التعاونيات النسائية التي تأسست ، كانت الجمعية التعاونية للتصنيع الزراعي والحرفي (بيت الحرف) في مدينة النبطية لتطال شريحة واسعة من النساء الريفيات في منطقة النبطية وجوارها.

تجربة ورؤية جمعية (بيت الحرف):

- بيت الحر عبارة : جمعية تعاونية تهدف إلى تمكين المرأة الريفية بالإمكانات الذاتية ووسائل التطور في عملها الزراعي والحرفي عبر المشاركة في تنفيذ أنشطة محلية والاستفادة من الفرص المتاحة.

أهداف الجمعية:

- مواكبة تطلعات وآمال النساء الريفيات والتواصل الميداني المستمر.
- توفير المعرفة عبر الدورات التأهيلية التدريبية لزيادة الإنتاج وتحسين جودته للوصول إلى الأسواق.
- خلق فرص عمل للنساء الريفيات والمطالبة بحقوقهن لتمكينهن من صنع القرار.
- المشاركة في المعارض الكبرى في لبنان وخارجه لتصريف الإنتاج.
- توعية النساء الريفيات على أهمية دورهن في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- مساعدة النساء الريفيات للوصول للخدمات المالية عبر تأمين كفلاء ومؤسسات داعمة.
- نقل وتبادل الخبرات بين النساء ومن مختلف الجهات المحلية والخارجية.
- تشجيع النساء الريفيات على المشاركة في صنع القرار والتحكم بالموارد في مختلف المجالات التنموية.

أنشطة الجمعية:

- تنفيذ ورش عمل وندوات ودورات حول عناوين مختلفة(القروض، التصنيع الغذائي، الأشغال اليدوية....الخ).
- المشاركة في المعارض (معارض محلية مع مؤسسة جهاد البناء" أرضي" ، وخيرات أرضي وغيرها...الخ) .
- تنفيذ أنشطة صحية وبيئية بالتعاون مع البلديات والجمعيات.

- تنفيذ أنشطة ثقافية واجتماعية مختلفة.
- تنفيذ رحلات وأنشطة ترفيهية .

الخلاصة :

- مما لا شك فيه أن المرأة لعبت وما زالت تلعب دورا محوريا في المشاريع التنموية وقد أثبتت أنها رقما مهما في أي عملية تطور وتجديد وبالتالي تسعى دائما لمواكبة تطورات العصر والتفاعل مع كل متطلباتها وإمكانية النهوض بواقعها وظروفها. ومن هنا يأتي دور وأهمية المرأة الريفية على وجه التحديد في مجمل هذه المعطيات والمشاركة الفعالة في العملية التنموية .
- وتأتي هذه الورقة الفنية تأكيدا لموقع المرأة الريفية وأهميتها في ضمان الأمن الغذائي وتنمية واستقرار المناطق الريفية وصولا إلى التنمية الشاملة.
- وبالطبع تتنوع المعوقات التي تواجه المرأة الريفية بتنوع الأدوار التي تقوم بها والتي تستوجب معالجتها وتذليلها بغية إدماج النساء الريفيات في عملية التنمية على أحسن وجه وفي ضوء المعوقات ممكن استخلاص الاحتياجات اللازمة للنهوض بواقع المرأة الريفية ، وإدراك أهمية وجود مقار لعمل المرأة الريفية.

تجربة جمعية بابكر بدري النسوية في إدارة وتنظيم مدارس/ بيوت المرأة الريفية

د/شادية نصر الدين السيد

النشأة : أنشأت جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية في 1979/11/24 م .

الأهداف:

- تمكين المرأة والفتاة في المجتمع .
- تطوير وتنمية الأسرة والمرأة السودانية بصفة عامة والمرأة الريفية والنازحة بصورة خاصة .
- دعم الصحة الإنجابية ومحاربة العادات الضارة .
- نشر الوعي بقضايا النوع (الجندر) بين مختلف الفئات والنساء خاصة .
- نشر ثقافة السلام والحكم الراشد .
- رفع الوعي الحقوقي والبيئي بين جميع فئات المجتمع والمرأة والفتاة بصفة خاصة .

وسائل تحقيق الأهداف:

- إقامة السمنارات والمؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل والمعارض في المواضيع المتعلقة بقضايا المرأة والمجتمع.
- إعداد ونشر الدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بالمرأة والنوع (الجندر).
- تنظيم الدورات التدريبية في مجال عملها .
- التنسيق والتشبيك مع الجمعيات والروابط والمنظمات والمؤسسات العاملة في مجال تنمية المرأة داخليا وإقليميا وعالميا .

الفئة المستهدفة:

الفتاة والمرأة الريفية والقاعدية والنازحة والأسرة والشباب والمجتمع ككل، وقادة المجتمع المحليون ومتخذو القرار والإعلاميون .

أجهزة الجمعية:

- الجمعية العمومية: وهي أعلى سلطة تشريعية بالجمعية وتتكون من جميع الأعضاء المسجلين بالجمعية أفرادا ومؤسسات.
- اللجنة التنفيذية: وتتكون من 12 عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية من أعضائها الذين يحق لهم الترشيح والانتخاب .
- المجلس الاستشاري : تتكون اللجنة التنفيذية من مجلس استشاري من ذوي الخبرة والاختصاص لتحقيق أهداف الجمعية وتختار أعضاءه وتحدد عددهم .

مكاتب الجمعية:

- مكتب المرأة والتنمية .
- مكتب الأسرة والطفل .
- مكتب التوعية القانونية والسلام .
- مكتب البحوث والنشر .
- مكتب الإعلام .
- مكتب البيئة والتقنية الملائمة .
- مكتب المساعدات الإنسانية .
- مكتب شئون العضوية .
- مكتب الشئون المالية .

تنمية قدرات أعضاء الجمعية :

تعمل الجمعية على تدريب كوادرها داخليا وخارجيا من خلال السمنارات ، الدورات التدريبية ، المحاضرات ، المنتديات ، الندوات والمؤتمرات .

شـــعار الجـمعية:

نماذج لبعض المشاريع التي نفذتها الجمعية:

ـ مشروع رفع وعي النساء بأهمية المحافظة على البيئة وزراعة الأشجار (والاستفادة من منتجات الغابات غير الخشبية يناير 2008 – ديسمبر 2008).

الجهة المنفذة :

جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية بالتعاون مع غابات ولاية نهر النيل في إطار معينات البرنامج الوطني للغابات.

أهداف المشروع:

- رفع الوعي البيئي بين النساء وتعريفهن بمشكلة الزحف الصحراوي وأسبابه والحلول.
- تدريب أربع مرشدات من قريتين مختارتين ليقمن بتدريب (200) امرأة على المناشط الآتية:

ـ التدريب على إقامة المشاتل المنزلية لإنتاج شتول الظل.

ـ التدريب على إنتاج شتول الفاكهة والزينة.

ـ التدريب على استعمال موقد الحطب والفحم المحسن.

- الاهتمام بتشجير المدارس وغرس حب التشجير في نفوس التلاميذ.
- الاهتمام بالتثقيف الصحي.
- رفع قدرات المرأة لتصبح فردا منتجا في المجتمع.

نهج المشروع:

- اختيار قريتين لتنفيذ المشروع.
- تدريب مرشدتين من كل قرية ليقمن بتدريب (100) امرأة من كل قرية.
- عمل مرشد لمنتجات الغابات غير الخشبية.

اختيار القرى:

لم يتم الاختيار عشوائيا للقرى بل تم اختيار قريتين من قرى نهر عطبرة التي تعاني من الزحف الصحراوي و هما:

- قرية المقرن وسط.
- قرية القبة جنوب.
- قرية القبة جنوب : مكونة من ثلاثة أحياء:

ـ القبة المترة : عدد الأسر (21) أسرة.

ـ القبة أبو عمار : عدد الأسر (100)أسرة.

ـ جرف البجا : عدد الأسر (15) أسرة.

السكان : يعملون بزراعة العيش ، اللوبيا ، الترمس ، الخضروات و النخيل . وتشارك المرأة في الزراعة وخاصة زراعة الترمس ، كما تعتبر صناعة ومنتجات السعف مصدر دخل للمرأة .

تعاني قرية القبة من الزحف الصحراوي وتم تقديم طلب شتول للغابات عبر لجنة المرأة للتنمية بمحلية الابتراوي .

أنشطة المشروع:

المنشط الأول : تنظيم وعقد سمنارين الأول بقرية القبة والثاني بقرية المقرن .

الهدف من المنشط :

توضيح فكرة المشروع وتوعية النساء للحفاظ على البيئة وغرس الأشجار .

تحديد (4) نساء من القرى المستهدفة لتدريبهن ليكن مسئولات من التدريب .

الفترة الزمنية : 16 – 17 إبريل 2008م .

مخرجات المنشط الأول:

توعية المرأة في قريتي نهر عطبرة وإدراك دورها في الحفاظ على البيئة وغرس الأشجار.

4 نساء من القريتين تم اختيارهن من قبل المجتمع للتدريب .

المنشط الثاني: تدريب أربع نساء .

الأهداف :

ـ العمل على تدريب أربع نساء من القرية ليقمن بالتدريب لنساء القرية للاستفادة من غرس الأشجار ومنتجات الغابات غير الخشبية في منطقتهن .

المكان : مشتل غابات الدامر.

مخرجات المنشط الثاني :تم تدريب 4 من النساء للقيام بدور الإرشاد لنساء القرية

كما تم تدريبهن على تقنية المشاتل وإنتاج الشتول .

المنشط الثالث :

تدريب مدربين في عمل المشاتل الجماعية .

الأهداف :

- تدريب وتشجيع النساء على إنتاج الشتلات وإنتاج وإدارة المشاتل وزراعة الأشجار .
- تنظيم عمل النساء وتدريبهن في مجموعات .
- الفترة الزمنية : يناير – سبتمبر 2008م .

المكان : القبة + المقرن .

مخرجات المنشط الثالث :

- في قرية القبة تم تدريب (278)امرأة في إنتاج الشتلات وغرس الأشجار كما تم تكوين (38) مجموعة من النساء لإنتاج المشاتل .
- في قرية المقرن تم تدريب (145) امرأة في إنتاج الشتول وزراعة الأشجار والنباتات كما تم إنشاء (14)مجموعة من النساء لإنتاج المشاتل .

- إضافة إلى أن هنالك عددا من المشاتل الجماعية أنشئت بالقريتين .
- تم إنتاج عدد كبير من الشتلات وزرعت في اثنين من القرى المستهدفة .

المنشط الرابع : إقامة أربع ورش عمل تحت شعار "معاً لنشجر قرانا" .

الهدف :
رفع مستوى الوعي لدى جميع المجتمعات المحلية في القريتين على المحافظة على البيئة وغرس الأشجار .
الفترة الزمنية : 23 و 24 من يونيو 2008م وعقد حلقتين أخريتين في أغسطس 2008م .

قري تنفيذ الورش التدريبية :
1. قرية القبة – مدرسة أبي ذر الغفاري شارك فيها طلاب المدارسة الابتدائية .
2. قرية المقرن ـ النادي الثقافي.
3. منزل أحد سكان القرية حيث تم إنشاء مشتل جماعي .

مخرجات المنشط الرابع :

- إقامة ورشتين حول الوعي البيئي (في شهري يوليو ـ أغسطس2008م).
- تم اختيار مجموعات إنشاء المشاتل الجماعية (10ـ15) امرأة في كل مجموعة.

المنشط الخامس :
جمع البيانات عن الأنشطة ومنتجات الغابات غير الخشبية .

إنتاج مرشد تدريبي لإكثار أشجار منتجات الغابات غير الخشبية – تجربة عطبرة السفلى بولاية نهر النيل نموذجا .

أهداف المنشط :
إنتاج مرشد تدريبي لمنتجات الغابات غير الخشبية من الأنشطة الممارسة من قبل النساء في المنطقة السفلى من نهر عطبرة .
الفترة الزمنية: من 20ـ 27 يوليو 2008 م.
المكان : خمس قرى (اللقد – الطليح – القبة – كنيدرا ـ ايرات) .
الفئة المستهدفة : النساء في قرى نهر عطبرة السفلى .

مخرجات المنشط الخامس :

- تم جمع بيانات عن منتجات الغابات غير الخشبية من الأنشطة التي تمارسها المرأة .
- اعدّ دليل تدريبي حول فوائد الغابات غير الخشبية .

المنشط السادس :

تقييم أنشطة المشروع:
الأهداف: تقييم المشروع ومخرجاته .

الفترة الزمنية: 15ـ 17فبراير2009م .

المكان :قرية القبة –قرية المقرن .

الفئة المستهدفة : النساء من القريتين .

مخرجات المنشط السادس:

- تم تنفيذ جميع أنشطة المشروع حيث تمت تعبئة المجتمعات المحلية .
- أدرك المجتمع أهمية الاستفادة من منتجات الغابات غير الخشبية المحلية إضافة إلى أهمية مشاركة المرأة في الحفاظ على البيئة.

المعوقات :

- العائق الرئيسي هو أن مساحة المشروع بعيدة عن المنطقة المنفذة ،وأن القرى المنفذ فيها المشروع بعيدة من المنسق الداخلي في الدامر وليس هنالك وسائل للنقل متاحة بصورة متواصلة .

الدروس المستفادة :

- مشاركة كل فئات المجتمع في تقنية المشاتل كان له أثر بالغ في توسيع دائرة المستفيدين للمشروع .
- الاستفادة من طاقة النساء والشباب في حماية البيئة وغرس روح القيادة للمجتمعات الريفية مما أدى إلى تدريب عدد أكبر من العدد المقترح والمتوقع .
- تمليك المدربة وسائل تقنية المشاتل كان له أثر بالغ في تفعيل عملية استمرارية التدريب .
- الاستفادة من الطاقة البديلة (الموقد المحسن) في المحافظة على البيئة (تقليل استهلاك الوقود) .
- الاستفادة من المنتجات غير الخشبية أدى إلى تغيير أنماط المجتمع المحلي في زيادة الاهتمام بزراعة منتجات الغابات غير الخشبية .
- أهمية المتابعة والتقييم خطوة بخطوة أديا إلى نجاح المشروع وسهولة تقييمه .
- أثر المشروع كان من الممكن أن يكون أكبر إذا قمنا بطباعة الدليل التدريبي وتوزيعه .

النموذج الثاني :
الوساطة بين المشروع الممول و الجمعيات القاعدية:

خلفية عن مشروع تنمية المرأة وتطوير مهاراتها في منطقة الدندر:

هو أحد المشاريع التي قام بتمويلها برنامج المنح الصغيرة التابع لمشروع مبادرة حوض النيل و قامت بتنفيذه جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية (جمعية وسيطة) بالتعاون مع اللجنة

العليا لتطوير لجان قرى نهر الرهد (جمعيات قاعدية) وقد كان حجم التمويل (15000) دولار أمريكي.

اعتمد هذا المشروع على مشاركة النساء في مجتمعات منطقة الدندر للتقليل من حده الفقر من خلال رفع وعيهن وتنمية قدراتهن وفقا للموارد المتاحة لهن بالمنطقة وارتبط تنفيذ هذا المشرع ارتباطا وثيقا بالجمعيات القاعدية في منطقة نهر الرهد، تعليم الكبار والإرشاد الزراعي بالولاية و بعض الجمعيات الطوعية الأخرى مما يؤكد على أهمية الشراكة الذي نص عليه قانون الحفاظ على البيئة لعام 2001 م.

المناطق المستهدفة بالمشروع :
استهدف المشروع قرى نهر الرهد التي تم اختيارها بواسطة لجان القرى.

أنشطة المشروع و أهدافه :
نفذ المشروع ثلاثة أنشطة بالأهداف الموضحة أدناه عبر ورش العمل التالية:

- ورشة عمل محو الأمية و رفع الوعي البيئي باستخدام إستراتيجية المواجهة المكثفة التي تم تنفيذها خلال الفترة (10 – 15 ديسمبر)، و التي هدفت إلى تعميق الفهم بأهمية التعليم و دوره في التنمية؛ بيان إستراتيجية المواجهة المكثفة و أثرها في تطوير برامج محو الأمية و تعليم الكبار بجانب إعداد معلمات محو الأمية و تدريبهن على استخدام إستراتيجية المواجهة المكثفة لرفع مستوى الوعي البيئي بالمنطقة.
- أما الورشة الثانية فكانت ورشة التصنيع الغذائي وتمليك المهارات المدرة للدخل التي عقدت خلال الفترة (15 – 20 مايو 2006م) : هدفت إلى رفع مستوى الوعي البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية؛ الاستفادة من الموارد المحلية لتنمية مهارات المرأة وذلك ببناء قدراتها في مجال الصناعات المدرة للدخل و تزويدها ببعض مدخلات التصنيع الغذائي.
- أما الورشة الأخيرة فكانت عن تطوير الزراعة المطرية(الجباريك) من أجل الأمن الغذائي و تمكين المرأة والتي عقدت في (8 – 13 يوليو 2006) : قد هدفت هذه الورشة إلى تحسين الوضع الغذائي للنساء في فترة ما قبل الحصاد عن طريق الزراعة المطرية؛ إتاحة الفرصة لهن لرفع مستوى دخلهن وإدخال برنامج إرشادي زراعي عن الحزم التقنية لزيادة إنتاجية الجبراكة وطرق مكافحة الآفات وتزويد النساء بالمدخلات الزراعية متمثلة في البذور المحسنة والآلات الزراعية البسيطة.

إستراتيجية المشروع :

تم تطبيق إستراتيجية تدريب المدربين في تنفيذ جميع الأنشطة المكونة للمشروع واعتمد عدد المشاركات من كل قرية على حجم القرية و عدد سكانها.

مشاركة المجتمع المحلي:
مشاركة النساء في مرحلة تحديد الاحتياجات تمت مناقشة الفكرة مع مجموعة من النساء الممثلات للجان مناطقهن في مرحلة إعداد مقترح المشروع.

مشاركة لجان تطوير القرى في اختيار الدارسات و توفير حوافز رمزية لمعلمات محو الأمية بالقرى المستهدفة.

مشاركة اللجان العليا و لجان تطوير القرى في المتابعة والتسيير .

طريقة إجراء التقييم :
تم استنباط المؤشرات التالية لتقييم الأنشطة الثلاثة التي نفذت في القرى المستهدفة التي حددها المشروع.

طريقة جمع المعلومات :
تم استخدام الملاحظة؛ المقابلات و حلقات النقاش لجمع المعلومات الأولية، أما المعلومات الثانوية فقد تم الحصول عليها من مستندات المشروع و التقارير الشهرية للموجه الفني و بعض المخاطبات بين لجنة التسيير و المنسق المحلي للمشروع (رئيس اللجنة العليا).

المحددات:

تم إجراء هذا التقييم عقب انتهاء موسم الأمطار مباشرة (20 – 24 نوفمبر 2006م) وقد أدى ضيق الزمن ومحدودية المنحة الكلية للمشروع - فقط (15000) دولار أمريكي - إلى اختيار قرى تقع في نفس خط السير كما تم تحديد مؤشرات التقييم بناءً على عدد الحضور الموجود بقرى التقييم.

مؤشرات تقييم نشاط التصنيع الغذائي:

- مؤشر عدد النساء اللاتي طبقن التدريب.
- مؤشر نوع الاستفادة من التطبيق.
- مؤشر عدد النساء اللواتي استفدن من التقاوي المحسنة و الأدوات الزراعية.
- مؤشر عدد النساء اللواتي طبقن استخدام الحزم التقنية في الزراعة.
- مؤشر ملاحظة مستوى الوعي في التنوع الغذائي.

طريقة إجراء التقييم:
تم استنباط المؤشرات التالية لتقييم الأنشطة الثلاثة التي نفذت في القرى المستهدفة التي حددها المشروع:

- مؤشرات تقييم نشاط محو الأمية :مؤشر عدد الدارسات بفصول محو الأمية.
- مؤشر استمرارية فصول محو الأمية.
- مؤشر الطريقة المتبعة في تدريس فصول محو الأمية.

طريقة إجراء تقييم المشروع :

المناطق التي استهدفها التقييم:
تم اختيار قريتي كرش الفيل والدليب مقدي من مجموعة الثماني قرى الكبيرة التي كانت قد تلقت جميع التدريبات (محو الأمية ، تصنيع غذائي ، تطوير زراعة الجباريك) ، ومن قرى الهوج تم

اختيار قرية نور المدينة لتمثل قرى لجنة التقدم ،وقرية الجمام الغربي لتمثل قرى لجنة السعادة ، أما قرية أم سلعلع فقد تم اختيارها لتكون عينة ضابطة نسبة لعدم تلقي النساء فيها لأي من التدريبات الآنفة الذكر.

الطريقة المستعملة في التدريس بفصول محو الأمية:

أظهرت نتائج التقييم أن قرية نور المدينة هي القرية الوحيدة التي تستخدم طريقة المواجهة المكثفة إذ لم تستمر في الأخريات ويعزى ذلك لصعوبة استيعاب المدربات لها و قصر فترة التدريب و قد جاء في تعليق بعض النسوة بقرية كرش الفيل بأن المعلمات غير مؤهلات تأهيلا كافيا.

عموما كانت الاستفادة واضحة من فصول محو الأمية في قرية نور المدينة وظهر ذلك من خلال النقاش و مراجعة كراسات بعض الدارسات . أما بالنسبة لمؤشر نوع الاستفادة من التطبيق و نوع تلك الاستفادة فكانت كالآتي:

- العائد الاقتصادي و استخلص ذلك من إقامة معرض و بيع منتجاته في سوق القرية.
- العائد السريع لشراء المستلزمات اليومية وذلك من خلال بيع الخبائز؛ المربيات؛ العصائر البودرة والمركزة ؛ و الشعيرية لأصحاب الدكاكين .

أما الاستفادة غير المادية فقد اشتملت على:

الاستفادة من التجفيف خاصة لحفظ البصل و بصل المكادة (الثوم) للاستعمال المنزلي.

نتائج نشاط تطوير الزراعة المطرية :

بالنسبة لمؤشر عدد النساء اللواتي استفدن من التقاوي المحسنة والأدوات الزراعية، فقد أظهرت النتائج أن عدد الأسر التي حصلت على التقاوي و الأدوات الزراعية بلغ أكثر من (21)أسرة وذلك بسبب اقتسام بعض النساء التقاوي.كما ورد ذكر تكوين جمعيات للأسر الفقيرة بإحدى القرى. أما في قرية الجمام فما زالت المعدات الزراعية والتقاوي موجودة لم يتم توزيعها بعد على أن يتم ذلك في بداية الموسم القادم .

أما بالنسبة لمؤشر عدد النساء اللواتي طبقن استخدام الحزم التقنية في الزراعة فقد أظهرت النتائج أن (14) أسرة قد قامت بتطبيقها أما الباقيات فقررن الاحتفاظ بالبذور و تطبيق استخدام الحزم التقنية في زراعتها بعد انحسار مياه الفيضان.

الخلاصة و التوصيات :

بالنسبة لنشاط محو الأمية:

- تكرار التدريب على منهجية المواجهة المكثفة لتكملة الجهد الكبير الذي بذل في السنة السابقة(2006).
- تعيين مرشدات ثابتات ذوات كفاءة علمية عالية وتدريبهن على منهجية المواجهة المكثفة لفعاليتها في التوعية و الارتقاء بمستوى متلقياتها.

إظهار مساهمة الحكومة المحلية في هذه الفصول بصورة فاعلة و ذلك من خلال:

- بناء مراكز ثابتة لفصول محو الأمية.

- توفير المعينات الدراسية للدارسات و المرشدات (وسائل إيضاح، كراسات، أقلام شيني و طباشير ....الخ .
- تخصيص حافز شهري للمعلمات لضمان الاستمرارية.
- ربط العام الدراسي للحلقات مع العام الدراسي المدرسي للاستفادة من المعلمين في مساعدة وتدريب الدارسات.
- تحفيز المدربات بتوفير مشاريع مدرة للدخل.

بالنسبة لنشاط التصنيع الغذائي:

كان من أكثر الأنشطة التي تمت الاستفادة منها وذلك لمرونة الطريقة التي اتبعت في التدريب واعتمادها على المشاهدة و التنفيذ نسبة لعدم إلمام الكثير من المتدربات بالقراءة و الكتابة. وطالبت النساء بتوفير ماكينات تصنيع الشعيرية و قد تمت الاستجابة لرغبتهن بشراء عدد (10)ماكينات إضافية سيتم تأجيرها بمبلغ رمزي عبارة عن (50) دينارا سودانيا على أن يتم تمليك الماكينة لمن تقوم بسداد قيمتها وهي (5.000) د.س أولا ويكون على اللجنة شراء ماكينة أخرى لتأجيرها وذلك لضمان استمرارية المشروع.

ومن نتائج المقابلات يمكن أيضا استخلاص الآتي:

- إشراك الدارسين و الدارسات في اختيار الطريقة المثلى لتوزيع المدخلات الزراعية للمستفيدين أدى لاختيار المستوفين و عدالة التوزيع.
- أضافت الحزم التقنية كثيرا للمعرفة بالعمليات الزراعية.
- زراعة معظم النساء في الجرف لتخوفهن من الأغنام و قربها من مصادر المياه أدى إلى تلف معظم المزروعات بسبب انجرافها بمياه الفيضان .
- معظم المستفيدات قمن بزراعة الجرجير؛ الرجلة والملوخية و الجزر و تعتبر الرجلة و الجزر من الأنواع الجديدة بالمنطقة.
- مراعاة التوقيت الزمني للتدريب لارتباطه الشديد بفصول السنة.
- تكثيف التوعية في مجالي البيئة و التنوع الغذائي.

التوصيات للجنة التسيير:

- مراعاة الدقة في اختيار المستفيدين .
- الحرص على توزيع الفرص على كل القرى.

هذا المثال يوضح لنا مدى فعالية المشاركة و التشبيك و الاستفادة من المكونات المحلية في تنمية المرأة في الريف السوداني و مقدرة منظمات المجتمع المدني في تمكين النساء و رفع قدراتهن لضمان استمرارية مشاريعهن.

طرق وتقنيات الإرشاد الموجه للمرأة الريفية

الأستاذة/ حورية بلواهري

حقيقة الإرشاد :

شاع انتشار الإرشاد الزراعي وأصبحت أهميته تتردد على ألسنة جميع المهتمين بالتنمية باعتباره أحد النظم التعليمية المتميزة التي تهدف إلى إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة في معارف ومهارات وقيم واتجاهات المسترشدين لذا نعتبر النهوض بالإرشاد الزراعي دافعا لعجلات التنمية الاقتصادية.

لا تنحصر مهمة الإرشاد الزراعي في إقناع الفلاحين بالمقولات العلمية الجديدة وإنما جعلهم يتبنونها وينفذونها فعليا .

ويتم ذلك بعمليتين مترابطتين متداخلتين هما:

عملية انتشار الفكرة وانتقالها من مصادرها الأصلية إلى المزارعين، وعملية التبني أي أن الفرد يمر بسلسلة من المراحل وهي:

- مرحلة الوعي والتنبه .
- مرحلة الاهتمام.
- مرحلة التقويم العقلي.
- مرحلة التجريب.
- مرحلة التبني والتطبيق .

تعريف دور المرشد/ المرشدة :

يقوم المرشد/ المرشدة بعملية تعليمية غير رسمية بهدف خدمة المزارعين وأسرهم وبيئتهم وسد حاجتهم الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق إحداث تغيير مرغوب في معارفهم ومهارتهم واتجاهاتهم. كما له دور في حماية البيئة من التلوث (الإرشاد البيئي)، وفي مجال تقليل الفاقد من الخضار والفاكهة، وفي مجال استخدام وترشيد مياه الري، بالإضافة إلى رفع كفاءة المرأة الريفية في المجالات الآتية: الغذاء والتغذية الأسرية، تخزين الخضار والفاكهة منزليا، وقاية وعلاج الحيوانات ،التدريب الإرشادي، نقل وتكييف وتبني التكنولوجيا الزراعية، الإرشاد الزراعي وتعليم الكبار، و تخطيط وتنفيذ وتقويم البرامج الإرشادية الزراعية .

خصائص المرشد الزراعي / المرشدة:

- المصداقية وعدم إدعاء ما لا يعلم .
- تفهم مشكلات الفلاحين بعيونهم وليس بعيون المرشد .
- الرغبة في التعلم من خبرات الفلاحين والمزارعين وعدم الاستخفاف بهم وبخبرتهم .
- أن يكون متميزا بقدرته (أو متميزة بقدرتها)على الاتصال مع الفلاحين والتحدث إليهم وقدرته (أو قدرتها)على إقناعهم.
- المبادرة نحو الفلاحين دائما.
- التواضع والعزم والمبادرة .

مبادئ العمل الإرشادي :

- العمل على كسب ثقة المزارعين .

- نبذ الضغوط ومعارضة مبدأ فرض البرامج .
- البدء من المستوى الذي يجد(أو تجد) عليه المزارعين .
- وضع الأهداف الإرشادية المناسبة .
- مراعاة قيم وعادات المجتمع الإرشادي.
- اشراك المسترشدين في تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية .
- الاستعانة بالمحللين .
- لامركزية الإدارة والتحرر من قيود الروتين والاتصال والتعاون بين المسترشدين وجهاز الإرشاد وأجهزة البحث العلمي .
- ضرورة توفير جميع مستلزمات القيام بالأنشطة الإرشادية.
- التقييم والمتابعة المستمرة .

مهام المرشد الزراعي / المرشدة :

1. **الوسيط** : يقوم المرشد الزراعي بدور الوسيط بين البحث العلمي الزراعي والفلاحين .
2. **المستشار** : يقوم الفلاحون باستشارة المرشد الزراعي .
3. **المخطط** : يقوم المرشد أو المرشدة بوضع الخطط والبرامج والإشراف على تنفيذها وتقييمها.
4. **المنسق** : يقوم المرشد أو المرشدة بالتنسيق مع كافة الجهات الإدارية الزراعية ذات العلاقة بالنشاط الإرشادي والعمل الزراعي (المصارف الزراعية ، مؤسسة الحبوب ، مؤسسة الأعلاف) .
5. **المنظم** : يحاول المرشد الزراعي أو المرشدة تنظيم جهود الفلاحين في جمعيات تعاونية توفر لهم الخدمات الزراعية التي يحتاجونها .
6. **المعلم غير الرسمي** : حيث يقوم المرشد الزراعي أو المرشدة بإكساب المزارعين المهارات والخبرات اللازمة لفهم وتطبيق التقنيات الحديثة .

مهارات المرشد/ المرشدة: نذكر منها:

- المهارات الفنية .
- مهارات اجتماعية للمساهمة في حل المشكلات والتنبؤ بها قبل حدوثها .
- مهارات إدارية وتنظيمية (قيادية – قانونية – رقابية) .
- مهارات اتصالية (تنوع في اختيار طريقة الاتصال المناسبة للفلاح ويجب على المرشد الزراعي(أو المرشدة) أن يتحلى بما يلي:

أ- صدق التوكل على الله والنية الصادقة في العمل الجاد .

ب- التعامل مع المسهلين المحليين والمزارعين كفريق عمل واحد داخل القرية.

ج- التعاون مع إدارته من طرف ومع المزارعين والقادة المحليين من طرف آخر .

طرق الإرشاد الزراعي ووسائله :

- كون الفلاحين غير متجانسين و متباينين في المعرفة والخبرة والمهارة، وأيضا من ناحية اقتصادية واجتماعية متعددة، فلابد من إتباع طرق ووسائل إرشادية مختلفة يلزم اختيارها تبعا لموضع الفلاحين في مراحل التبني المعروفة .

وتصنف الطرق الإرشادية اعتمادا على أساسين :

• نوعية الطرق :

1. تشمل الطرق السمعية والبصرية .
2. الطرق البصرية المكتوبة .

والطرق السمعية البصرية :

وهذه الطريقة تعتمد على الآتي :

- عدد أفراد الجمهور الإرشادي، وهنا نذكر:

• الطرق الفردية (الزيارات الشخصية) .
• والطرق الجماعية (الاجتماعات الإرشادية، الحقول الإرشادية، الأيام الحقلية) .
• الطرق الجماهيرية (المطبوعات الإرشادية، المعارض الزراعية، البرامج الإذاعية والتلفزيونية).

تخطيط البرامج الإرشادية الزراعية وتنفيذها:

البرنامج الإرشادي خطة مفيدة يستعين بها القائمون بالعمل الإرشادي في القرى والمزارع لتنفيذ البرنامج على الوجه الأكمل، وعملية تخطيط البرنامج الإرشادي وتنفيذه عملية مستمرة وذات طابع تعاوني ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين:

مرحلة تخطيط البرنامج ومرحلة تنفيذه:

- مرحلة تخطيط البرنامج فتتضمن الخطوات التالية: تجميع الحقائق عن الوضع الراهن، وتحليل الموقف، وتحديد المشكلات والحاجات، وتحديد الأهداف ووضع البرامج.
- وأما مرحلة تنفيذ البرنامج فتشتمل على وضع خطة العمل، وتنفيذ هذه الخطة، وتقرير عن مدى التقدم. وفي كل الحالات يكون البرنامج موضع تعديل وتطوير بناءً على نتائج التطبيق والتقويم.

طرق الاتصال :

• المطبوعات الإرشادية : يقصد بها كل ما يعتمد على الكلمة المطبوعة ونشر المعلومات والغرض منها هو : توصيل المعلومة للفلاحين والقادة المحليين والمرشدين .
أقسام المطبوعات الإرشادية تقسم حسب :

• وقت صدورها إلى:

1. دورية. 2. غير دورية .

• حسب نوعها:

- نشرة خفيفة -نشرة فنية -نشرة إرشادية-نشرة إخبارية.
- المجلة الزراعية .

• الصحف هناك عدة نقاط يجب مراعاتها عند تصميم المطبوعات العلمية الزراعية .
• الإذاعة المحلية التي تلعب دورا جوهريا كبيرا لتوعية المزارعين في بيوتهم و بلغة بسيطة عبر حلقات فنية عن المواضيع المواكبة للموسم الفلاحي .
• موائد مستديرة للمختصين و ذوي الخبرات المحليين و الوطنيين .

- الزيارات الميدانية في الحقول وجها لوجه .
- الزيارات الفردية وجها لوجه .

تقويم العمل الإرشادي ومستوياته :

التقويم هو «عملية قياس التغيرات السلوكية لجمهور الإرشاد المترتبة على تنفيذ برنامج إرشادي معين ومدى تحقيق هذه التغيرات للأهداف الموضوعة، مع تقدير فاعلية الطرق الإرشادية المستعملة للوصول إلى هذه التغيرات، ومع قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التغيرات السلوكية للأفراد المسترشدين».

وللتقويم مستويات عدة تندرج من البسيط حتى أشد المستويات تعقيدا وأكثرها دقة وموضوعية .

ويهتم الإرشاد الزراعي على العموم بتقويم المجالات التالية وهي:

- التنظيم الإرشادي وأهدافه.
- العاملون في الإرشاد الزراعي.
- عملية تخطيط البرامج الإرشادية .
- النتائج النهائية للبرنامج الإرشادي .

دور الإرشاد الفلاحي في التنمية الريفية :

نستطيع القول بأن الإرشاد الفلاحي هو أحد أبرز المكونات الأساسية للتنمية في الوسط الريفي،حيث يعمل على:

- مساعدة سكان الريف على تحديد أهم أولويات التنمية دون التدخل في اتخاذ هذه القرارات .
- تقييم مدى الاستجابة لمفاهيم التنمية الريفية .
- تقييم مدى الاستعداد للمشاركة في تنفيذ هذه المشاريع .
- تشجيع التعاون والألفة داخل المجتمع الريفي.
- توجيه المجتمع الريفي إلى أفضل الطرق والوسائل لتحسين ورفع المستوى التعليمي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والمعيشي .

دور المرأة الريفية في التنمية :

إن المرأة الريفية العربية كغيرها من نساء العالم تعاني من مشاكل مشتركة من قيود العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، والجزائر كغيرها من دول العالم تولي أهمية كبرى لإدماج المرأة الريفية في كافة مناحي الحياة ، ولهذا الغرض تعمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على إيجاد سبل كفيلة لإدماجها حيث خصصت جانبا كبيرا من برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي للحصول على تسهيلات معتبرة في تمكينها من خلق مشاريع فلاحية أسرية للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

هدف هذه المشاريع مساهمة المرأة الريفية في تلبية المتطلبات الاستهلاكية للأسرة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وإضافة مداخيل مالية للأسرة لرفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف الحياة.

ويتزامن برنامج التجديد الريفي مع التغيرات الأخرى حيث استفادت هذه الأخيرة من برامج : الصحة الجوارية، الأمومة و الطفولة، العلاج والاستشارة الطبية .

- التعليم للبنات -محو الأمية للنساء الماكثات في البيت، والاستفادة من برنامج السكنات الريفية .

دور الجمعيات في ترقية المرأة الريفية و دعمها :

بعد إعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية الثمانية و التي تتمحور حول:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع .
2. تحقيق التعليم الابتدائي .
3. تعزيز مساواة الجنسين وتمكين النساء .
4. خفض وفيات الأطفال .
5. خفض وفيات الأمهات.
6. مكافحة مرض نقص المناعة الإيدز وغيرها من الأمراض.
7. الاستدامة البيئية .
8. تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية .

أخذت الجمعيات على عاتقها تحديات وفرص في الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف فقامت ببناء التحالفات على كل المستويات المحلية الوطنية والإقليمية والعالمية وبين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص لمواجهة هذه التحديات. فقامت بتعديل إستراتيجية العمل من عمل خيريّ اجتماعي تقليدي إلى إطار مؤسساتي يهدف إلى تنمية المهارات وبالتالي إلى تحسين الوضع الاجتماعي و الدخل .

الاستراتيجيات المتبعة لمساعدة المرأة الرّيفية ودعمها من خلال :

- تمكينها من مساعدة عائلتها وزيادة دخلها.
- تحسين مستواها العلمي ووضعها الاجتماعي .
- توعيتها على دورها المهم في اتخاذ ووضع القرارات.
- إنشاء دورات تدريبية تمكّن المرأة من تحضير المنتجات الرّيفية والأعمال اليدويّة والحرفيّة والمواد الغذائية.
- تأسيس تعاونيّات لها نفاذ على القروض المصغرة.
- تسويق الإنتاج عبر المعارض المحلية والدولية والمعارف ومراكز البيع المختلفة.

و نظرا لطبيعة المجتمع الريفي المحافظ فإن الجمعيات النسوية مطالبات بلعب دور كبير وفعال من أجل توعية المرأة الريفية بأهمية دورها في تفاعيل التنمية الريفية و عليه فإن المرأة الريفية مطالبة بالانضمام والا نخراط في هذا البرنامج بكل قوة وعزم .

المطبوعات

زيارات ميدانية

زيارات ميدانية للمستفيدات

اختيار المستفيدات

مشروع ترقية المرأة الريفية الجعافرية

المتابعة و التقييم